نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام

الدكتور محمد عمارة





نهضتنا الحديثة
بين
العلمانية والإسلام

الناشـــــر :	**دار الرشاد**
العـنـــوان :	١٤ شارع جواد حسنى - القاهرة
تليــفـــون :	٢٩٩٢٦١٥ - ٣٩٣٤٦٠٥
رقم الإيــداع :	٥٠٨٥ / ٩٧
الترقيم الدولي :	977 - 5324 - 41 - 6
طــبـــع :	**عربية للطباعة والنشر**
العـنـــوان :	٧ ، ١٠ ش السلام - أرض اللواء - المهندسين
تليــفـــون :	٣٠٣٦٠٩٨ - ٣٠٣١٠٤٣
الجـمـــع :	**آرمس للكمبيوتر**
العـنـــوان :	٣٢ ش علي عبد اللطيف - مجلس الشعب
تليــفـــون :	٣٥٦٤٤٠٤

الطبعة الثانية :	١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م « الأولى للدار »
خطوط الغلاف :	**لمعى فهيم**
تصميم الغلاف :	**محمد فايد**

نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام

الدكتور محمد عمارة



مقدمة الطبعة الثانية

لا نغالى إذا قلنا إن الصراع الفكرى والسياسى والقيمى بين « الإسلامية » و« العلمانية » - ومن ثم بين « الإسلاميين » و« العلمانيين » - قد أصبح المحور الذى أحدث ويحدث أخطر الاستقطابات الفكرية والانقسامات السياسية فى حياتنا المعاصرة ، على امتداد وطن العروبة وعالم الإسلام .. بل وعلى امتداد عالمنا المعاصر بأسره ..فالجهود الغربية المعلنة - وهى كثيرة وخطيرة - وغير المعلنة - وهى أكثر وأخطر - والتى تواجه وتتحدى اليقظة الإسلامية المعاصرة إنما تستهدف الوصول إلى « علمنة الإسلام » لتطويعه كى يقبل النموذج الغربى فى العلمانية ، ومن ثم تتكرس التبعية الحضارية للغرب فى وطن العروبة وعالم الإسلام ، بما تعنيه من ثمرات التبعية فى الأمن والسياسة والاقتصاد ..

وفصائل العلمانيين فى بلادنا العربية والإسلامية - والغلاة منهم على وجه التحديد - ليسوا أكثر من وكلاء ونواب وعملاء حضاريين لهذه الدوائر الغربية التى تستهدف « علمنة الإسلام » - سواء أوَعَوْا هذا الدور البائس الذى يقومون به أم لم يعوه !..

وفى مواجهة هذا التحدى العلمانى الشرس تقف - أو يجب أن تقف - كل فصائل اليقظة الإسلامية المعاصرة - مجددين كانوا أم مقلدين .. إصلاحيين كانوا أم ثوريين .. من أهل العقلانية كانوا أم من المتصوفين - .. فالتحدى

العلمانى إنما يستهدف عزل السماء عن الأرض ، بتحرير الدولة والسياسة والمجتمع والعمران البشرى من حاكمية الشريعة الإلهية ، بجعل العالم مكتفيا بذاته عن تدبير السماء .. والإنسان مكتفيا بذاته عن شريعة الله .. وفى ذلك عدوان على التصور الإسلامى لآفاق فعل وعمل وتدبير الذات الإلهية .. فالله - سبحانه وتعالى - فى هذا التصور الإسلامى - ليس كإله أرسطو(٣٨٤ - ٣٢٢ق.م) ، أو الوثنية الجاهلية ، والعلمانية : « مجرد خالق » لا شأن له بتدبير العالم ، وتنظيم الحياة وحكم الاجتماع الإنسانى .. بل إنه «الخالق» و« المدبر» إنه « الموجد » و« الهادى » إنه « المنشيء » و« الراعى » ﴿ **أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ** ﴾(١) ، ﴿ **قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ (٤٩) قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ (٥٠)** ﴾(٢) ..

ولأن هذه هى حقيقة التصور الإسلامى لنطاق وآفاق عمل الذات الإلهية ، كان الإسلام - الشريعة كالعقيدة .. والحضارة كالقيم والأخلاق - روحا سارية وأطرا حاكمة فى سائر مناحى حياة الإنسان ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ** ﴾(٣) .. فالعلمانية عدوان على « العقيدة » الإسلامية ، كما أنها عزل لشريعة الإسلام عن عرش التدبير لحياة الناس ..

---

(١) الأعراف : ٥٤ .

(٢) طه :٤٩ ، ٥٠ .

(٣) الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣ .

ولأن هذا الكتاب قد تصدى لمحاولات علمنة نهضتنا الحديثة .. تلك التى قادها الدكتور لويس عوض - عندما كتب « قصة العلمانية فى مصر » - .. فإن تصاعد حدة هذا الصراع بين « الإسلامية » و « العلمانية » قد استدعى تقديم طبعته الجديدة هذه إلى القراء ..

سائلين الله - سبحانه وتعالى - أن يجعل منه كلمة سواء ، يهتدى إلى أرضها المشتركة كل المخلصين من مختلف الفرقاء .. وما ذلك على الله بعزيز .. ولا على العقلاء من الإسلاميين والعلمانيين بغريب !؟

القاهرة
جمادى الثانية ١٤١٧ هـ .
نوفمبر ١٩٩٦ م .

دكتور

محمد عمارة

القضية

فى الفكر السياسى القديم لحضارتنا العربية الإسلامية كان الخلاف حول طبيعة السلطة السياسية للدولة السبب الرئيسى الذى أحدث أعمق الانقسامات فى صفوف المسلمين .. عندما أصبحوا :

* سُنّة : يرون هذه السلطة « مدنية » ؛ لأن الخليفة وأمير المومنين - (رأس الدولة) - حاكم مدنى ، تختاره الأمة بالشورى ، وتبايعه .. ثم تراقبه ، وتحاسبه .. وتعزله إن هو ضعف أو فسق أو أخل بشروط التفويض ...

* وشيعة : جعلت الإمامة شأنا إلهيا ، لا دخل للبشر فيه ، وأضفت على الأئمة قداسة وعصمة ارتفعت بهم عن مصاف البشر .. وجردت الأمة من أى حق لها فى هذا المنصب اختياراً أو مراقبة أو حسابا ...

ولا تزال هذه القضية وراء هذا الانقسام القائم فى صفوف المسلمين حتى عصرنا الذى نعيش فيه !..

وفى فكرنا السياسى الحديث يلعب الخلاف حول طبيعة السلطة فى الدولة الإسلامية دور « المحور » الذى يحدد الاتجاهات والتيارات ...

* فالذين يرون «السياسة والدولة » : « دينا خالصا ووضعا إلهيا » ، يقيسون خلافاتهم مع خصومهم بمعايير : « الكفر » و « الإيمان » .. وتكاد أن تظهر وتشيع فى كتاباتهم مراسم « الغفران » و « الحرمان » !..

* أما الذين فصلوا « الدين » عن « الدولة »، و باعدوا بين « الرسالة » و« السياسة » .. فإنهم هم الذين يتبنون اليوم - فى حياتنا الفكرية - الدعوة إلى «العلمانية » ... إما من منطلق الخوف من مخاطر « الدولة الدينية - الثيوقراطية » ، التى جربتها أوربا فى عصورها الوسطى ، فنكبت بقرون من التخلف والرجعية والجمود ... وإما من منطلق العشق للنمط الأوربى فى النهضة والإحياء ، وهو نمط لعبت فيه « العلمانية » دورا تقدميا لا سبيل إلى التشكيك فيه ...

والذين ينظرون إلى واقعنا الفكرى الراهن تزعجهم أبعاد هذا الانقسام بين :

١ - « **سلفية نصوصية** » تتعبد بظواهر نصوص لا قداسة لها ؛ لأنها «فكر » لمفكرين ، وليست «دينا »ولا وحيا سماويا .. وهى تسعى إلى هدف مستحيل : أن تصب حاضرنا ومستقبلنا فى قوالب السلف وتجاربهم ، معاندة بهذا السعى قوانين التطور التى هى سنة من سنن الله فى الكون دائمة الفعل والتأثير ..

٢ - و « **سلفية نصوصية** » ، تتعبد - هى الأخرى - بظواهر نصوص ، لم يبدعها « سلفنا » ، وإنما أبدعها مفكرو الحضارة الغربية ، منذ اليونان وحتى عصر النهضة الأوربية الحديثة !.. وهى تسعى - هى الأخرى - إلى هدف مستحيل .. أن تصب حاضر أمتنا ومستقبلها فى قوالب الغرب وتجاربه . معاندة بهذا السعى قانون التمايز الحضارى ، والخصوصية القومية التى هى ثمرة لتمايز المواريث الفكرية ، واختلاف أنماط التطور لدى الأمم العريقة فى الحضارة ، والغنية بالعطاء والإبداع ..

إن هذا الانقسام بين « السلفية النصوصية » الموروثة ، وهذه « السلفية

النصوصية ، الوافدة قد بلغ من الحدة درجة « **الطائفية الحضارية** » !.. ففريق يعيش ـ بفكره ـ خارج العصر ، أسيرا لنصوص تجاوزها التطور .. وفريق يعيش ، بفكره ، خارج الوطن أسيراً النصوص إن كانت قد ناسبت « الغير » فلا سبيل إلى زرعها ـ بالقسر ـ فى كياننا الحضارى المتميز ـ بالقطع ـ عن ذلك « الغير » !..

وفى هذا الانقسام الذى قادنا إلى هذه « الطائفية الحضارية » تلعب «العلمانية » دورا رائدا ورئيسيا .. لأنها تفجر القضية كلها .. قضية طبيعة السلطة السياسية فى الدولة ، كما يراها الإسلام ...

وهل نحا الإسلام نحو « الدولة الثيوقراطية » و « السلطة الدينية » ـ فى الفكر، أو فى التطبيق ـ أو فيهما معا ـ فتكون « العلمانية » هى الحل ، فى الإطارالإسلامى ، كما كانت الحل لمشكل « الثيوقراطية المسيحية الغربية » ؟؟...

أم أن للإسلام ـ كدين وحضارة ـ فى هذه القضية نهجا آخر ، يرفض «العلمانية » رفضه « للدولة الدينية ـ الثيوقراطية » ؟؟... ثم .. ما هو هذا النهج الإسلامى ، إن كان ؟!..

تلك هى القضية المحورية التى نسعى إلى طرحها .. وإلى حسمها بصفحات هذا الكتاب ..

والله من وراء القصد .. وهو ولى السداد والتوفيق

القاهرة رجب سنة ١٤٠٥ هـ .
أبريل سنة ١٩٨٥ م .

د . محمد عمارة

الدلالة .. وملابسات النشأة

كثيرة ، ومتنوعة تلك التحديات التى جوبه بها الإسلام والمسلمون وأوطانهم ، منذ ظهوره وحتى العصر الذى نعيش فيه ..

ومن هذه التحديات ما كان مصدرها الأعداء الخارجيين .. ومنها ما كانت صادرة من الداخل ، من البيئة والواقع ، يغذيها ويرعاها الأعداء الخارجيون؟!..

فمن حروب عصر صدر الإسلام ضد حرية الدعوة والدعاة .. إلى التيارات الفكرية المناهضة .. هلينية .. وغنوصية .. وزندقة .. وشعوبية .. وجمودا يتعبد بظواهر النصوص ؟!.. إلى التتر .. وحروب الإبادة والاستعمار الاستيطانى لفرسان الإقطاع الصليبيين .. إلى التخلف المملوكى العثمانى .. إلى الهجمة الاستعمارية الحديثة التى يبلغ عمرها الآن نحو قرنين من الزمان ، بالغا عمر الغزوة الصليبية ، التى كانت أطول وأبشع وأعجب التحديات التى جابهت الإسلام والمسلمين فى تاريخهم الطويل !..

ويبدو أن طموح الغرب الاستعمارى من وراء غزوته الحديثة التى بدأت بحملة بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١ م) على مصر (١٢١٣ هـ/ ١٧٩٨م) كان عظيما وخطيرا .. فلم تكن الأهداف مجرد نهب استعمارى ، وقواعد عسكرية تحمى هذا النهب ، وتضمن السوق ، والمواد الخام ، والعمالة الرخيصة .. ذلك

أن الغزاة الجدد قد أدركوا معنى الخبرات المستخلصة من صراعهم الطويل والتاريخى مع عالم الإسلام ، ورأوا أن « الاحتلال » لابد يوما أن يستفز المقاومة الوطنية والقومية ويستنفرها فينتهى الأمر « بالجلاء » .. ومن ثم فلابد - لتأبيد النهب والاستغلال والتبعية - من تحويل عالم الإسلام إلى « هامش حضارى » لحضارة الغرب ، حتى تتأبد عملية تحويله إلى « هامش اقتصادى » تلك العملية التى أنجزها الغزو والاحتلال ؟!..

إن بونابرت لم يصحب معه المدفع وحده ، بل أتى « بفكرية الحضارة الغربية » ، وبالمطبعة والصحيفة أيضا .. ومنذ ذلك التاريخ بدأ « التغريب » كواحد من أخطر التحديات التى واجهت وتواجه الإسلام والمسلمين فى العصر الحديث !..

ونحن عندما نقارن الغزوة الصليبية بالغزوة الحديثة يتبدى لنا الفارق بينهما ، فى هذا الجانب ، ويظهر لنا خطره .. ففى حقبة الحروب الصليبية (٤٨٩ - ٦٩٠ هـ/ ١٠٩٦ - ١٢٩١ م) كانت أوربا تعيش عصورها « الوسطى - المظلمة » فلم يكن لديها - فى الفكر - ما يغرى العرب والمسلمين ، بل على العكس ، انتهت هذه الحروب بتأثر الغزاة بحضارة البلاد التى غزوها ، فشرعوا - بعد هزيمتهم فى السير نحو النهضة والإحياء !.. لقد جاءوا وهم - كما يقول الفارس المؤرخ أسامة بن منقذ (٤٨٨ - ٥٨٤ هـ/ ١٠٩٥ - ١١٨٨ م) - جاءوا وهم « بهائم » ليس لهم من « الفضائل » إلا « فضيلة القتال » ؟! ثم عادوا إلى بلادهم وقد اكتشفوا حضارة الإسلام ، بل واكتشفوا تراثهم اليونانى عبر حضارة الإسلام !..

غير أن الأمر قد اختلف تماما أمام ومع الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة.. فقبلها كانت بلادنا تعيش قرونا طويلة فى ليل العصر المملوكى العثمانى الحالك الظلام .. فتخلفت ، على حين نهض الأوربيون وتقدموا ، فكان الفارق هائلا عندما حدثت المواجهة على امتداد القرن التاسع عشر الميلادى ، الأمر الذى أتاح الفرص وفتح الطرق والسبل لتأثيرات الغرب الفكرية ، فى القيم والحضارة ، وفى أساليب العيش وأنماط التفكير .

وزاد من فرص هذا المد « التغريبى » الغازى انقطاع الصلة والتواصل بين أمتنا - يومئذ - وبين تراثها المشرق ومنابعها الفكرية الجوهرية والنقية وسمات حضارتها فى عصر الخلق والإبداع والازدهار ، الأمر الذى جعل المقارنة القائمة والمطروحة والمتاحة هى - فقط - بين جهالة العصر المملوكى العثمانى وتخلفه ، وبين الحضارة الغربية التى يخطف بريقها الأبصار ، وتدهش إنجازاتها البصائر.. فلم يسمح الوضع بفرص حقيقية للتفكير المتأنى - عند كثيرين ممن أرادوا النهضة - فى نمط حضارى بديل !.. لقد اعتقد الكثيرون - بإخلاص - أن « الحضارة الغربية » هى « الحضارة الوحيدة » للعصر .. ومن ثم فلقد سموها : « الحضارة الإنسانية » و« العالمية » و« حضارة العصر » ، وأدخلوا ماعداها فى عداد « التراث البائد » و« تاريخ ما لفظه التاريخ » !..

وإذا كان تيار « التغريب » هذا قد مثل تحديا كبيرا وخطيرا وعاما للإسلام وأهله ، ولحضارتنا العربية الإسلامية المتميزة - رغم انفتاحها وتفاعلها مع كل الحضارات - فلقد كانت « العلمانية » واحدة من أخطر الجبهات فى ذلك الصراع الذى مارسه « التغريب » ضد الإسلام ؟!..

ولما كانت « العلمانية » واردا غربيا وغريبا ، فإننا لا نفضل رفضه لهذه العلة : علة أنه « وافد » و« مستورد » و« غربى » ـ كما يصنع البعض ممن ينكرون إمكانية وفائدة التفاعل بين الحضارات ـ .. وإنما الذى نفضله هو النظر فى نشأة « العلمانية » فى بيئتها الأصلية ، وظروف هذه النشأة وملابساتها وأسبابها ، ثم ننظر ـ على ضوء ديننا الإسلامى وطبيعته ، وتطورنا التاريخى ـ لنرى : هل نحن محتاجون إلى هذه « العلمانية » ؟.. وهل تمثل بالنسبة لنا ذلك « التقدم » الذى مثلته فى بيئتها الأوروبية ؟.. أم أنها ـ بالنسبة للمجتمعات الإسلامية ـ نبت غريب ، وغير صالح ، بل وضار ؟!..

لكن ... قبل ذلك كله ، لنعرض لمعنى هذا المصطلح .. مصطلح «العلمانية» .. إن مصطلح « العلمانية » هو نسبة ـ غير قياسية إلى « العالم » ـ «بفتح اللام» ـ .. أو إلى « العالمية » SECULARISM.. والعلمانى Secuiar هو الذى يتبناها ، فردا كان أو جماعة أو مجتمعا أو دولة .. ولقد نشأت « العلمانية» وصيغت كمقابل لـ « المقدس » ـ بمعناه الكنسى اللاهوتى الكاثوليكى ـ وليس بمعنى المقابل « للدنس » ـ وكمقابل لـ « خارق الطبيعة » ، و« التقليدى ـ الجامد » ، الذى لا يراعى « النفع » وينكر « التغيير » و« التجديد » فهى المقابل لما هو « دينى وكهنوتى » على النحو الذى عرفته أوربا الكاثوليكية فى عصورها الوسطى والمظلمة !..

***

هذا هو معنى مصطلح « العلمانية » الذى رفض أنصاره « الدولة الدينية » و« المجتمع المقدس » و « المؤسسات المقدسة » و « الأكليروس المقدس » وسلطة الكنيسة « المقدسة » وفكرها « المقدس » الذى هيمن على مختلف ألوان النشاط البشرى - الذهنى والمادى - فى أوربا فى ذلك التاريخ .. لقد رفض العلمانيون هذا « المقدس » ودعت « علمانيتهم » إلى الانطلاق من « الدنيا .. والواقع .. والعالم » والاحتكام إلى علوم هذه الدنيا وقوانين هذا العالم ، فلعبوا الدور الرئيسى والبطولى فى الإحياء الحضارى لأوربا عندما انتقلوا بها من العصور المظلمة إلى النهضة والتنوير [1] ..

والذين يتابعون النشأة الأوربية « للعلمانية » ، ومدلولاتها وتطوراتها هناك ، يلاحظون تفاوتا فى مفاهيمها لدى كثير من المفكرين الذين ارتادوا ميدانها ودافعوا عن نهجها فى الفكر والمجتمع ، والنظرية والتطبيق .. لكن هذا التفاوت لا ينفى إمكانية تحديد طورين ومرحلتين مرت بهما « العلمانية » فى الفكر الأوربى :

الأولى : تلك التى كانت العلمانية فيها تعنى : عزل الدين والكنيسة عن شئون المجتمع وسياسته ومؤسساته لحساب بناء الدولة البورجوازية ، وفى سبيل دعمها .. والسعى لتصفية اللاهوت المسيحى الكاثوليكي وتنقيته مما هو غير

---

(١) انظر فى معانى هذا المصطلح (معجم العلوم الاجتماعية) وضع مجمع اللغة العربية - القاهرة سنة ١٩٧٥ م . و(قاموس علم الاجتماع) بإشراف الدكتور عاطف غيث . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م . و د. محمد البهى (العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق) ص ٧، ٨ طبعة القاهرة ١٩٧٦ .

عقلانى .. من مثل أسرار عقيدة التثليث ، والطبيعة الإلهية للمسيح ـ عليه السلام ـ .. والعمل على رفع الوصاية الدينية الكنسية عن التعليم ، تمكينا للفطرة الإنسانية من الاختيار !..

لقد عرفت أوربا « العلمانية » ـ بهذا المعنى ـ فى طورها الأول ، عند فلاسفة ومفكرين من أمثال « هوبز » HOBBES (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩ م) و « لوك » LOKE(١٦٣٢ ـ ١٧١٦ م) و « ليبينز » leibniz (١٦٤٦ ـ ١٧١٦ م) و«روسو » Rousseau (١٧١٢ ـ ١٧٧٨) و « ليسنج » lessinc (١٧٢٩ ـ ١٨٧١م) .. الخ .. الخ ..

والثانية : مرحلة « العلمانية الثورية » .. التى مثلها فلاسفة ثوريون من أمثال « فيورباخ» Feuerback (١٨٠٤ ـ ١٨٧٢ م) و« ماركس » Marx (١٨١٨ ـ ١٨٨٣ م) ولينين Lenin (١٨٧٠ ـ ١٩٢٤ م) .. وهى المرحلة التى استهدفت فيها هذه « العلمانية الثورية » : هدم الدين ، وتخليص الاشتراكية ومجتمعها من تأثيراته ، وذلك لحساب العدل الاجتماعى ـ الاشتراكية ، فالشيوعية ـ ثم السعى إلى مجتمع يزول منه الدين تماما ، وتنمحى منه مؤسساته .. فالهدف هنا ـ للعلمانية الثورية ـ ليس مجرد عزل الدين عن «المجتمع » ، والفصل بينه وبين « الدولة » ، بل السعى ـ فى المدى الطويل ـ إلى تخليص « الفرد » من الدين ، وتحريره من مؤسساته »(١) ..

هكذا نشأت « العلمانية » فى أوربا ، وهكذا تطورت .. على الأقل « كفكر »

---

(١) (العلمانية والإسلام) ص ١٧ ، ١٨ ـ ٢٧ .

لأنها لم توضع كاملة فى « التطبيق » ، إذ لا نزال نشهد الدول الاستعمارية «العلمانية » تنظر للإسلام وعالمه وأهله بذات الروح الدينية المتعصبة ، روح الحروب الصليبية ، وتنفق على التبشير الدينى - سبيلا للسيطرة الاستعمارية - وتغدق على « المؤسسات الدينية الكنسيـة » بل .. ونشـهد مـلامح تنسيق «إمبريالى - بابوى » لم يبلغ بعد مرحلة « التحالف الصريح » !.. كما نشهد تراجع « العلمانية » الثورية » عن بعض من طموح أهدافها فى الصراع ضد الدين !.. كما نشهد الأحزاب المسيحية - الوثيقة الصلة « بالكنيسة » - تقبض على زمام « الحكم » و« الدولة » فى كثير من ربوع الغرب « العلمانى » ؟!..

والآن ... لابد من وقفة أمام مضمون هذا المصطلح - « العلمانية » - كما عرفته أوربا الكاثوليكية - لنرى - فى إيجاز - هل هناك خيوط تجعل له مكانا فى ظل الإسلام ومجتمعاته ؟ - وذلك قبل أن نعرض لهذه القضيـة بشىء من التفصيل - وعلى سبيل المثال :

* ففيلسوف « العلمانية » هوارد بيكر Howard Boker قد صاغ مصطلح «العلمانى » Secuiar كى يقابل مصطلح « المقدس » Sacred .. « فالدولة العلمانية » إذن هى المقابل « للدولة الدينية » و « المجتمع العلمانى » هو المقابل « للمجتمع المقدس »(١) - و « المقدس » ، هنا ، ليس المقابل لـ « الدنس » ، وإنما هو المقابل لـ « المتطور- والمتجدد » لأنه - فى عرف « بيكر » - منحصر فيما هو « دينى أو روحانى أو إلهى أو كنسى »(٢) .

ذلك هو المعنى المحدد لهذا المصطلح ..

---

(١) (قاموس علم الاجتماع) مصطلح Secutor - علمانى - .

(٢) المرجع السابق . مصطلح Sacred - مقدس - .

فإذا جئنا إلى حال الإسلام وجدناه لا يعرف « الدولة الدينية » ولا « المجتمع المقدس » ؛ لأنه لا يعرف « رجل الدين » ولا « المؤسسات الدينية » ، فهو ينكر «الوساطة» بين الإنسان وربه ، ويرفض « الكهانة والكهنوت » ، ومن ثم فهو لا يحتاج لمجتمعاته - كى تتطور - ما يقابل هذه المعانى والأفكار والمؤسسات - أى لا يحتاج « العلمانية » ومؤسساتها - لأنه لم يشهد - فكرا شرعيا أو تطبيقا مشروعا - تلك الثنائية التى شهدتها أوربا الكاثوليكية ، حيث نشأت «العلمانية» !..

* و « المجتمع العلمانى » ، كما تحدد فى فكر أوربا « العلمانية » ، وفى تطبيقات هذا الفكر له سمات وقسمات :

(أ) « فقيمه تتميز بالنفعية »(١) .. أى أنه يعلى من مقام « المصلحة » بصدد القيم الأولية فى المجتمع .. فماذا بالإسلام عن هذه القسمة ؟.. إن الإسلام هو الدين الذى يقدم - فى شئون المجتمع وسياسة الدولة وأمور الدنيا - «المصلحة» على « النص » .. وهو الذى يتحدث عن أن الشريعة : مقاصد وغايات .. والذى يجعل المرجع فى حسن الأمور وقبحها إلى الأمة التى ترى وتقرر ما يحقق مصلحتها ، والله - سبحانه - وهو شارع « النصوص » يبارك رأى الأمة ، فى أمور الدنيا والمجتمع، إذ القاعدة الإسلامية الشهيرة تقول : « **ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن** » !..

(ب) والمجتمع العلمانى « يساند التغيير ويدعو إلى التجديد ويدعمه »(٢) فماذا فى إسلامنا عن هذه القسمة ؟

---

(١) المرجع السابق . مصطلح : مجتمع علمانى Secular Society .

(٢) المرجع السابق . مصطلح : مجتمع علمانى secular society

إن إيمان الإسلام بقانون التطور ، وفى كل الميادين ، ليس له حدود - فهو سنة من سنن الله فى الكون - ودعوة الإسلام للتجديد قد تعدت شئون الدنيا إلى شئون الدين .. وليس بعد حديث الرسول ﷺ : « **إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها** »[1] .. ليس بعد هذا الحديث دليل على تميز الإسلام وامتيازه بالإيمان بالتطور والتجديد ، فى كل الميادين .. ومن الذى يقرأ لعمر بن الخطاب - فى التربية والتعليم - كلماته التى تعنى : لا تقفوا بتعليم أولادكم عند علومكم ، فإنهم قد خلقوا لزمان غير زمانكم ؟!.. من الذى يقرأ هذه الكلمات وأمثالها ، ثم يفتقد « التطور والتجديد » فى نهج الإسلام وفكره ، فيبحث عنه فى « العلمانية » ؟!..

(ج) ويتميز المجتمع العلمانى « بفقدانه الاهتمام بما هو خارق للطبيعة »[2] .. فماذا فى إسلامنا عن هذه القسمة ؟! إن انحياز الإسلام للعقل والعقلانية واضح ، وأكيد ، وحاسم ، ومشهور .. والحديث فيه وعنه طويل[3] !.. بل إن « خارق الطبيعة » - وبالأحرى خارق العادة - المعجزة - الآية - التى تحدى بها نبى الإسلام - عليه الصلاة والسلام - قومه - وهو القرآن الكريم - قد جاء ليحتكم إلى العقل الذى جعله الله مناطا للتكليف . ودليلا منه للإنسان كى يسترشد ببراهينه ويهتدى ، حتى فى أمور الألوهية والدين ..

---

(۱) رواه أبو داود .

(۲) (قاموس علم الاجتماع) مصطلح : مجتمع علمانى secular society

(۳) انظر كتابنا : (العرب والتحدى) الفصل الثالث ، بالعقل انتصرت العروبة وانتشر الإسلام ، ص ۷۷ - ۱۲۲ . طبعة الكويت سنة ۱۹۸۱ م .

فالعقل هو الحاكم حتى فى إطار النصوص ، وعليه تعرض آيات القرآن : «خارق الطبيعة» الإسلامى الوحيد .

(د) والمجتمع العلمانى يتميز بعدم « اهتمامه بالقيم المرتبطة بالنزعة التقليدية وبالاتجاه المحافظ »[1] فماذا فى إسلامنا عن هذه القسمة ؟..

هنا يميز الإسلام - ولابد له من ذلك - بين القيم المعوقة للتطور والتقدم - (الرجعية) - وبين القيم التى تلعب دورا إيجابيا وتقدميا فى حياة الأمة والمجتمع - رغم أنها موروثة وقديمة - فيرفض الأولى ؛ لضررها - لا لأنها موروثة وتقليدية - ويتبنى الثانية ؛ لنفعها - لا لأنها موروثة وتقليدية - فالمعيار هو « المصلحة » ، و « مصلحة مجموع الأمة » على وجه التحديد !..

ثم .. هل حقا حدث أن رفض « العلمانيون » الأوربيون مواريثهم فى القيم ؛ لأنها موروثة وتقليدية ؟..

إن إحياءهم لتراثهم اليونانى ، وتمثله فى حضارتهم الحديثة ، وكذلك دور ومكان النهج « الكلاسيكى » - (التقليدى) - فى جهود النهضة الأوربية وعصرها ، شاهد صادق على أن مجتمعهم العلمانى لم يعمم الرفض لكل ما هو تقليدى وموروث !.. وما تبشير دعاة « التغريب » بيننا بضرورة إدارة الظهر للموروث والتقليدى - بإطلاق - إلا محاولة - واعية أو غير واعية - لأن يخلى « موروثنا » المكان لـ « وافد » « التغريب » ؟!..

---

(١) (قاموس علم الاجتماع) مصطلح مجتمع علمانى secular society

تلك هى مضامين «العلمانية» .. وهذه هى سمات مجتمعها .. وفى المقارنة ـ الموجزة ـ بينها وبين معالم «الإسلام السياسى والاجتماعى والحضارى» تظهر جلية حقيقة المقولة التى نزكيها ، والتى تقول :

إنه لا مكان ، للعلمانية ، مع الإسلام . ولاحاجة بالمسلمين إليها ، إذا كانوا حقا مسلمين يسترشدون بالإسلام !..



الإسلام .. والكاثوليكية الأوربية

وبعد هذه المقابلة الموجزة بين « العلمانية » وبين « الإسلام » ، لا نجد بدا من بعض التفصيل لهذه النقاط ، وذلك حتى لا يكون الحديث خاصا بمن لا حاجة بهم إلى الأدلة ؛ لأنهم سلفا مقتنعون ، أو أقرب إلى الاقتناع بما نقول ؟!..

ونحن نسوق هذا « التفصيل » ـ أيضا ـ في عدد من النقاط :

١ ـ إن « **العلمانية** » **تضع** « **العلم** » ـ المرتبط بالعالم ، وبما هو واقعي ودنيوي ومدني ـ تضعه مقابلا ، بل ونقيضا « للدين » .. وذلك لنشأتها وتبلورها في بيئة حضارية شهدت صراعا شهيرا ومريرا بين « الدين » ، كما قدمه اللاهوت الكنسي الكاثوليكي في أوربا ، وكما تصوره وصوره الرأي الرسمي للكنيسة الكاثوليكية ، وبين « العلم » الذي تأسست على قواعده النهضة الأوربية الحديثة .

لقد استبدت الكنيسة بالحياة السياسية في أوربا طوال قرون عصورها الوسطى والمظلمة ، فأضفت « قداسة الحق الإلهي » على من حالفت وباركت ، وحكمت « باللعنة والحرمان » على من نبذت وخاصمت .. ولقد فرضت بهذا الاستبداد على الحياة السياسية أسوأ النماذج التي عرفتها البشرية عبر تاريخها في الاستبداد ؟!.. وكما يقول « جيبون » في كتابه (اضمحلال الإمبراطورية

الرومانية وسقوطها) : فلقد كان الحاكم فى « الدولة الكنسية والحكومة الكنسية .. وهو من ـ بحكم تعليمه وتنشئته ـ أكثر الناس عداء للعقل والإنسانية والحرية. لقد تعلم ـ وهو عبد أسير لعقيدته ـ أن يؤمن ؛ لأنه من الحق أن يبجل كل ما يدعو إلى التحقير ، وأن يحقر كل ما يستحق تقدير الرجل المتعقل ، وأن يعاقب الهفوة وكأنها جريمة ، وأن يكافىء الزهد والعزوبة كأعظم الفضائل ، وأن يضع القديسين المذكورين فى التقويم فوق أبطال رومة وحكماء أثينا ، وأن يعتبر كتاب القداس والصليب أداتين أكثر نفعا من المحراث والنول .. ؟!(١) .

أما المعارضون لهذا الاستبداد الكنسى فلقد كان مصيرهم « الإعدام المعنوى » بمراسيم « اللعنة والحرمان » .. ونموذج الإذلال الذى مارسه البابا جريجورى السابع (١٠٧٣ ـ ١٠٨٥ م) للإمبراطور هنرى الرابع (١٠٥٠ ـ ١١٠٦ م) شاهد يجسد هذا الاستبداد ، فحينما اختلفا حول حق تعيين الأساقفة على إقطاعياتهم أعلن البابا « حرمان » الإمبراطور ، وأحل أتباعه الأمراء من ولائهم له ، فما كان من الإمبراطور إلا أن سعى إلى البابا تائبا ، فذهب إلى «كانوسا» سنة ١٠١٧ م يطلب الغفران ، وهناك مكث ثلاثة أيام ، حافى القدمين ، متدثرا بالخيش ، وسط الثلوج المتساقطة والمتراكمة فى فناء قلعة «كانوسا»(٢) !؟.

---

(١) (اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها) ج٣ص٤٤٢ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

(٢) د . محمد حسين (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) ج ١ ص ٢٥٤ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م

فهل عرف الإسلام أو تاريخه صورة هذا الاستبداد الكنسى بالحكم ، وصورة هذا الإذلال الذى مارسته « المؤسسة الدينية » ؟!..

لقد خلا تاريخ الإسلام من « المؤسسات الدينية » .. ومن « رجال الدين » ومن « الوساطة الدينية » .. وصورة الحاكم الإسلامى ، كما حددها المتكلمون والفقهاء فى « شروط الخليفة » تشترط ـ ضمن ما تشترط ـ أن يكون « عالما » ، بالغاً فى العلم مرتبة الاجتهاد ، وأن يكون « عادلا » ، بالغاً فى العدالة حد «التقوى » !.. وأن يكون «سائسا » للأمة ، بالشورى ، ذا دراية بفنون الحكم وعمران البلاد .. الخ .. الخ ..

وإذا كان تاريخ المسلمين قد شهد نماذج لحكام جهلة ومستبدين ، فإن الإسلام وعلماءه لم يباركوا هؤلاء الحكام ، وإنما صنفوهم تحت عنوان « الولاة المتغلبين » على السلطة « بالقهر » .. وظلت فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تدعو الأمة لتغيير « ولاة الجور والتغلب والاستبداد » .. ولم يعرف تاريخ المسلمين إضفاء القداسة الدينية على هؤلاء الولاة المستبدين ؟..

وكما استبدت الكنيسة الكاثوليكية الغربية بالحياة السياسية ـ على هذا النحو ـ فلقد استبدت ـ وهى الجامدة الجاهلة ـ بالحياة الفكرية .. فأماتت تراث أوربا اليونانى ، وقطعت تواصلها الحضارى ، وأعاقت كل المبادرات العلمية ، وقبرت كل محاولات الاختراع واليقظة والتجديد .. فكان العلم ـ فى نظرها ـ « سحرا أسود » تحرق كتبه ، ويحرق أهله .. وكما يقول د . كويت فى كتابه (تاريخ صراع العلم مع اللاهوت فى العالم المسيحى) ، فإن كل خطوة إلى الأمام فى

البحث عن المعرفة قد حوربت باسم الدين »[1] !

لقد تميز هذا الواقع الأوربى بمحاربة الكنيسة للعلم والعلماء ، وللعقل والعقلانية ، حتى اقترنت هيمنتها الدينية بسيادة عصور الظلمة والانحطاط .. فأين هذا من الإسلام الذى جعل العلم فريضة شرعية وضرورة واجبة ، وليس مجرد « حق » من حقوق الإنسان ؟!.. وأين هذا الواقع الأوربى من واقعنا الإسلامى الذى مكن لعلماء الكلام المسلمين من تأسيس الفلسفة الإسلامية على قواعد الدين ، فكانت فلسفة متدينة لدين قد تفلسف ؟!.. الأمر الذى جعل ويجعل تطورنا التاريخى والفكرى والحضارى ليس فقط مغايرا للنموذج الأوربى ، بل وعلى النقيض منه .. فلقد ارتبطت هيمنة الدين هناك بسيادة الاستبداد وتكريس الجهالة وقيام عصور الظلمة والانحطاط .. على حين ارتبطت سيادة الشريعة الإسلامية فى تاريخنا بعصور الازدهار والخلق والإبداع لأكثر الصفحات إشراقا فى تاريخ أمتنا !.. كما كانت « العلمانية » التى أزاحت هيمنة الدين عن الواقع الأوربى هى سبيل النهوض بذلك الواقع .. على حين كان الانحراف عن نهج الشريعة الإسلامية منذ سيطرة المماليك على الدولة الإسلامية ـ هو المدخل إلى عصر الانحطاط فى تاريخ المسلمين؟!..

فأين هو وجه الشبه بين موقف الإسلام من العلم ، وموقف اللاهوت الكنسى من العلم ، حتى يكون « حلهم » العلمانى هو ذات « حلنا » ؟!..

---

(١) (تاريخ البشرية) « القرن العشرون » ج ٢ مجلد ١ ص ٢٨٦ . إعداد اللجنة الدولية بإشراف منظمة اليونسكو . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

إنه بصرف النظر عن الموقف الجوهرى للديانة المسيحية فى هذه القضية ، وعن الظلم الذى ألحقته التفسيرات الكنسية برأى المسيحية الحقة فى «العلم» فالأمر الذى لا شك فيه أن عداء «الدين» «للعلم» ، والصراع بينهما ، هو «خاصية كاثوليكية ـ أوربية» ، ولا وجه للشبه بين المقدمات والملابسات التى أثمرت هذا العداء وهذا الصراع وبين واقع الإسلام وموقفه ورأى أغلب تيارات الفكر الإسلامى ومذاهبه فى هذا الموضوع ..

ويزيد من وضوح هذه الحقيقة ورسوخها العلم بأن الإسلام لا يمد نطاق «علوم الوحى والشرع» إلى كل الميادين الدنيوية ، التى ترك الفصل فيها والتفسير «لعلوم العقل والتجربة الإنسانية»[1] ، ومن ثم فلقد تآخى فيه «العلم» و «الدين» ، و «العقل» و «النقل» ، و «الحكمة» و «الشريعة» ، و «الدنيا» و «الآخرة» ، عن طريق تحديد الميادين لكل نمط فكرى ، وعن طريق الجمع والتأليف والتوفيق ، بالوسطية الإسلامية التى تقيم التوازن بين ماعُدّ فى الحضارة «الكاثوليكية ـ الأوربية» ، متناقضات لا سبيل للجمع بينها ، فضلا عن التوفيق ، وعن طريق استخدامها جميعا ـ فى نظرة تكاملية ـ لتهذيب الإنسان وتطوير حياته ، باعتبار هذا التهذيب وذلك التطوير غير ممكنين دون الاستعانة «بالأقطاب» المتعددة فى ظواهر الفكر والحياة .. وليس بقطب واحد من الظاهرة الواحدة ..

---

(١) انظر كتابنا «الإسلام وقضايا العصر» فصل «الإسلام والعلوم التجريبية» ، طبعة بيروت ـ الثانية سنة ١٩٨٤ م .

٢ ـ **ويؤكد اختصاص « العلمانية »** بالواقع الأوربى والغربى ما استقرت عليه المسيحية من نظام « الكهانة والكهنوت »، ذلك النظام الذى جعل بين الإنسان العادى وبين ربه وسيطا ، هو « رجل الدين » ، « الكاهن » ، الأمر الذى جعل هناك « طبقة » أو « فئة » احتكرت « الرأى الرسمى » للدين ، بل وحق الحديث باسم السماء !.. وما استتبع ذلك من إضفاء « القداسة والقدسية » على هؤلاء الرجال والمؤسسات التى أقاموها لهذا الدين ! .. وتلك أمور لم يعرفها الإسلام ، بل هو ينكرها ويشن عليها حربا شعواء !..

صحيح أن « الواقع التاريخى الإسلامى » قد شهد محاولات لتقليد المسيحية ـ دون قصد أو وعى ـ فى هذه الآفة أحيانا ، فتحول بعض من « علماء » الدين الإسلامى إلى « رجال » دين ، وزعموا لأنفسهم سلطانا فى « التحليل والتحريم» ، واحتكروا « لآرائهم » صلاحيات الرأى الوحيد ـ ومن ثم الرسمى ـ للإسلام !.. رغم أن « اجتهاد » « المجتهد » ـ فى الإسلام ـ لا يلزم غيره من «المجتهدين » ، بل ولا يلزم « المقلدين » لمجتهدين آخرين ... لكن هذا «التقليد» فى هذه « الآفة » قد ظل « واقعاً تاريخيا » لم يعترف به الإسلام ، ولم يتحول إلى جزء من الدين .. بل ظل واقعا مدانا من تيارات الفكر الإسلامى جميعاً ، ولم يصبح مقبولا إلا فى إطار المذهب الشيعى وحده !.. ومن ثم فإن السبيل إلى مناهضة هذا الانحراف هو الإسلام ، وليس « العلمانية » التى تنفى الإسلام !..

وهذه الحقيقة تجعل الاحتكام ـ دائما وأبدا ـ فى علاقة « العلم » « بالدين » ، إلى « الفكر » الإسلامى الذى آخى بينهما ، والذى جعل « العلم » ، على إطلاقه

ـ فريضة دينية وضرورة شرعية واجبة ، وليس إلى « رجال » الدين الذين ضاقت آفاقهم عن بعض العلوم فناصبوها شيئا غير قليل من العداء !..

٣ ـ إن مقام « **العقل** » ـ الذى هو أداة العلم ـ فى الإسلام مقام لا تخطىء علوه وسموه البصيرة ، بل ولا البصر .... فمعجزته ـ القرآن الكريم ـ تتوجه إلى العقل ، وهو الحاكم بين ظواهر النصوص وبين ثمرات البراهين العقلية إذا ما لاح التعارض بينهما ... ولقد أدى ذلك إلى تأسيس الحضارة العربية الإسلامية ـ وهى عقلانية فى لبها وجوهرها ـ على « الدين » الإسلامى وليس على استبعاده ، كما هو حال الحضارة الأوربية الحديثة مع المسيحية ..

إننا يجب أن نعى تلك الحقيقة الجوهرية من حقائق التمايز بين حضارتنا والحضارة الغربية .. حقيقة أن « العقلانية الأوربية » ، غير متدينة .. فلقد تبلورت فى الحقبة اليونانية ـ عندما لم يكن هناك « وحى » ولا « نقل » ولا ديانة سماوية ـ ... ثم كان ازدهارها وإحياؤها فى العصر الحديث مرتكزا على التحرر من الإطار المسيحى والتصورات اللاهوتية الكنسية فى الأساس ، على حين تأسست « العقلانية الإسلامية » ـ على يد المعتزلة ، وفى « علم الكلام الإسلامى » ـ على الدين الإسلامى !.. الأمر الذى جعل ويجعل « الفكر الدينى » للإسلام ، و « النهج العقلانى » فى الحضارة الإسلامية غصنين فى شجرة واحدة ، شاهدين على انتفاء التعارض والتناقض بين « العلم » وبين « الدين » فى محيط الإسلام ، وبنائه الحضارى .

٤ ـ **إن كون الشريعة الإسلامية** هى خاتمة الشرائع السماوية للبشرية

إنما يعنى بلوغ الإنسانيـة سن رشـدها ؛ فلم تعـد صـورة البشـر هى صـورة «الخراف الضالة» ، وإنما أصبحت صورتها هى صورة الإنسان الذى استخلفه الله فى عمارة الكون وسياسته ، وكرمه وفضله حتى على الملائكة ، وسخر له كل عوامل الطبيعة والكون وظواهرهما ، وجعله الخليفة المؤتمن فى هذه الحياة .. وبما يعنيه الرشد - أيضا - من الاقتصاد فى «الغيب والغيبيات» ، وترك الميادين الواسعة ، والمجالات الجديدة ، والآفاق المستحدثة للعقل الإنسانى وللتجربة الإنسانية .. بل لقد أصبح للعقل الإسلامى سلطان حتى فى بعض مجالات «الغيب» ، فقال الأكثرون من علماء الإسلام : إن سبيل إدراك الألوهية هو العقل ، لا النصوص والمأثورات ، وصدقت الجماهير الإسلامية على هذا الرأى عندما جعلت من حكمها الشائعة المأثورة : «ربنا عرفوه بالعقل» ! .. ورأينا الذين صنفوا العلوم - فى حضارتنا - يضعون «العلم الإلهى» فى باب «المعقولات» ، التى لا تتبدل بتبدل الحضارات ، ولا تتغير بتغير الديانات ، ولم يضعوا «العلم الإلهى» فى باب «الشرعيات» و«العلوم الشرعية»[1] !..

٥ - إن «**الإسلام** : **الدين**» لم يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله .. أى لم يعتزل أمور الدولة والسياسة والمجتمع .. وأيضا فهو لم يضع لدولة المسلمين النظم والقوانين والنظريات .. وإنما اتخذ لنفسه موقفا وسطا فى هذا الميدان متسقا فى ذلك مع النمط الحضارى الذى يتميز به فى العديد من الأمور ..

---

(١) التهانوى (كشاف اصطلاحات الفنون) ج ١ ص٤٦ - ٦٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٣م.

فلأنه الشريعة الخاتمة ، ولأن أمور الدولة والمجتمع والحياة فى تطور مستمر ، كانت هناك استحالة فى الوحى بنصوص حاكمة مفصلة لتضبط واقعا يحركه التطور باستمرار ... ولأنه لم يتخير موقف « الفصل » بين « الدين » و« الدنيا » ـ و « الدولة » منها ـ كان انحيازه لموقف « التمييز » بينهما .. فلا « فصل » ولا « وحدة » وإنما « تمييز » .. فهو لا يضع « النظم » ولا « النظريات » ولا أغلب « القوانين » ـ التى تركها للعقل والتجربة ـ وإنما وضع « الفلسفة » و « المثل » و « المعايير » و « المقاصد » و « الغايات » التى تمثل الأُطُر الحاكمة لهذه « النظريات » ، و « النظم » ، و « القوانين » ..

فهو قد جعل « الشورى » فلسفة للنظام السياسى ، دون أن يضع نظاما سياسيا محددا .. وجعل ملكية رقبة المال والثروة لله ـ سبحانه ـ والإنسان هو خليفته ونائبه ووكيله فى هذا المال ، وتلك هى فلسفة نظامه المالى ، الذى يتحدد ويتطور على النحو الذى يقترب بالإنسان من تحقيق هذه الفلسفة .. كما جعل « المصلحة » ونفى « الضرر والضرار » المعيار الذى يحكم أُطُر النظم والقوانين والنظريات ـ على اختلاف العصور والنظم والقوميات ـ التى تبدع وتصوغ ـ بالاجتهاد ـ لواقعها المتطور : النظم والقوانين والنظريات ..

ومن ثم .. فنحن لسنا مواجهين بتلك الثنائية المتناقضة ، ولا بذلك الاستقطاب الحاد اللذين شهدتهما الحضارة الغربية وواقعها ، واللذين جعلا الأمور هناك : أبيض ، أو أسود ، فقط ! .. والإجابة إما بـ « نعم » أو « لا » فحسب !.. فلذلك كانت ـ هناك ـ « العلمانية » ـ بما تعنى من فصل الدين عن الدولة ، أو السعى لهدمه وانتزاع تأثيره وأثره من الدولة والمجتمع معا ـ كانت

« العلمانيـة » أو « الكهـانة » والسلطة الدينيـة » والحكم بالحق الإلهى »... إما هذه ؟.. وإما تلك ؟.. ولا طريق بينهما هناك !..

نحن لسنا مواجهين بتلك الثنائية ، ولا بأى من المقدمات والملابسات التى أثمرت نشأة « العلمانية » فى واقع الحضارة الغربية ... وحتى عندما نواجه القلة القليلة من «علماء » الدين الإسلامى الذين يحاولون أن يجعلوا من أنفسهم « كهنة ورجال دين » ، فإننا لا نواجههم « بالعلمانية » التى تعزل « الدين » عن « الدولة » ، وإنما نواجـهـهم « بالإسلام : الدين » الذى ينكر الكهـانة والسلطة الدينيـة ، والذى لم يحـدد للمسلمين نظاما معينا ومفصّلا فى الحكم ، أو فى السياسة أو فى الاقتصاد .. والذى - فى ذات الوقت - لم يدر ظهره لأمور الدنيا وشئون الدولة وسياسة المجتمع ، وإنما وضع القواعد العامة ، والأُطُر المرنة ، والقواعـد الكليـة ، ثم أطلق للعقل والتجربة العنان ليضعـا النظم والقوانين والنظريات المتغيرة دائما والمتطورة أبدا ، وفق المصلحـة ، وعلى ضوء هذه «المثل » و « الكليات » ..

٦ - **وأخيرا** .. فإن هناك حقيقة بالغة الأهمية تنفى أى تشابه بين طبيعة الإسلام وحضارته وبين طبيعة المسيحية وحضارتها الغربية فى هذا الميدان .. ميدان الواقع الذى جعل « العلمانية » حلا مقبولا هناك ، على حين رآها ويراها شذوذا مرفوضـا فى واقع الإسـلام والمسلمين ... ذلك أن « العلمـانيـة » فى الحضارة الغربية فوق أنها كانت رد الفعل الطبيعى على استبداد الكهانة الكنسية بشئون الدولة والمجتمع المادية والفكرية ، وجمودها ، وتجاوزاتها .. فإن هذه «العلمانية » كانت الحل الطبيعى والصحيح فى إطار الحضارة المسيحية .. ذلك

لأن المسيحية ديانة روحية ، ليس بها تشريع مدنى لحكم الدولة وسياسة المجتمع ، وهى قد دعت إلى ترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، وحددت لكنيستها ميدانا لا تتعداه هو «خلاص الأرواح» .. ومن هنا ، فإن «الدولة» ، فى ظل الديانة المسيحية ، لابد وأن تكون «علمانية» ، تفصل «الدين» عن مكان الهيمنة على المجتمع ومؤسساته الدنيوية، فالعلمانية - فى الإطار المسيحى - لا تمثل عدوانا على المسيحية ولا على كنيستها ، وإنما تمثل «التصحيح» الذى يعيد الكنيسة ولاهوتها إلى إطارهما الطبيعى والصحيح !..

أما فى ظل الحضارة الإسلامية فإن الدعوة إلى سيادة «العلمانية» تتجاوز فى الغرابة والشذوذ كونها مجرد «تقليد» للغرب ، وتبعية لحضارته ، واستعارة «حل» ليست له فى واقعنا «مشكلة» تستدعيه !.. تتجاوز هذه الدعوة ، فى الغرابة والشذوذ هذا النطاق ، لتصبح «عدوانا» على الدين الإسلامى الذى أجمع العلماء - مسلمون وغير مسلمين - على أنه : «عقيدة» و «شريعة» ، و «دين» و «دولة» ، وليس مجرد رسالة روحية .. فالدولة فى ظل الإسلام - على عكس المسيحية - لا يستقيم لها أن تكون علمانية بحال من الأحوال !

وإذا كانت «النهضة» الأوربية قد اقترنت بالعلمانية ، بل وارتكزت عليها .. بعد أن اقترن انحطاطها بهيمنة الدين والكنيسة على الدولة والمجتمع .. فإن مسيرة حضارتنا العربية الإسلامية قد كانت - فى هذا الأمر - على العكس والنقيض ؟.. فلقد اقترنت النهضة العربية الإسلامية بهيمنة الشريعة الإسلامية على الدولة المدنية الإسلامية ، على حين كان الانحراف عن «إسلامية القانون» بداية طريق أمتنا إلى عصور الجمود والانحطاط .. هذا الانحراف

الذى بدأه المماليك عندما جاءوا بـ « ياسة » جنكيزخان (٥٦٢ ـ ٦٢٤هـ / ١١٦٧ـ ١٢٢٧م) فجعلوها القانون الذى يتحاكم إليه « الجند » وتخضع لأحكامه « أجهزة الدولة » ـ الدواوين السلطانية ـ فأخرجوا « جهاز الدولة » من نطاق هيمنة شريعة الإسلام !..

والمقريزى (٧٦٦ ـ ٨٤٥ هـ / ١٣٦٥ ـ ١٤٤١ م) يحكى هذه الحقيقة الهامة ، فى سياق حديثه عن معنى وأصل مصطلح « السياسة » ، فيقول : «اعلم أن الناس فى زماننا ، بل ومنذ الدولة التركية ـ (المملوكية) ـ بديار مصر والشام ، يرون أن الأحكام على قسمين : حكم الشرع . وحكم السياسة ... فالشريعة هى : ما شرع الله تعالى من الدين وأمر به ، كالصلاة والحج وسائر أعمال البر ... والسياسة هى القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح ، وانتظام الأحوال ... والسياسة نوعان : سياسة عادلة ، تخرج الحق من الظالم الفاجر ، فهى من الأحكام الشرعية .... وسياسة ظالمة ، فالشريعة تحرّمها .... وليس ما يقوله أهل زماننا فى شيء من هذا ، وإنما هى كلمة « مُغْلِيَّة » أصلها « ياسة » ، فحرفها أهل مصر ، وزادوا بأولها سينا فقالوا : « سياسة » ، وأدخلوا عليها الألف واللام ، فظن من لاعلم عنده أنها كلمة عربية ، وما الأمر فيها إلا ما قلت لك .... واسمع الآن كيف نشأت هذه الكلمة حتى انتشرت بمصر والشام... إن جنكيزخان قرر قواعد وعقوبات أثبتها فى كتاب سماه «ياسة » ، ومن الناس من يسميه « يسق » ، والأصل فى اسمه « ياسة » .. جعله شريعة لقومه فالتزموه كالتزام أول المسلمين حكم القرآن .. فلما كثرت وقائع التتر فى بلاد المشرق والشمال وبلاد القبجاق ، وأسروا كثيرا منهم وباعوهم ،

تنقلوا فى الأقطار ، واشترى الملك الصالح نجم الدين أيوب جماعة منهم سماهم البحرية ، ومنهم من ملك ديار مصر ، وأولهم المعز أيبك ... وكانوا إنما رُبُّوا بدار الإسلام ، ولقنوا القرآن وعرفوا أحكام الملة المحمدية .. فجمعوا بين الحق والباطل ، وضموا الجيد إلى الردىء ، وفوضوا لقاضى القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج ، وناطوا به أمر الأوقاف والأيتام، وجعلوا إليه النظر فى الأقضية الشرعية .... واحتاجوا فى ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكيزخان ، والاقتداء بحكم الياسة ، فلذلك نصبوا الحاجب ليقضى بينهم .. على مقتضى الياسة ، وجعلوا إليه - مع ذلك - النظر فى قضايا الدواوين السلطانية ! .. »(١) .

فالمماليك هم الذين سنوا هذه السنة السيئة - سنة إخراج جهاز الدولة من إطار هيمنة الشريعة الإسلامية - ثم جاءت الغزوة الأوربية الحديثة فأمعنت فى السير على ذات الطريق !..

فالشبه بيننا - إذن - وبين واقع الحضارة الغربية وطبيعة ديانتها المسيحية ليس غائبا فقط ، وإنما كلانا - نحن وهم - على طرفى نقيض !.. لقد أثمر خروجهم من سلطان الدين نهضتهم العملاقة... بينما كان خروجنا من سلطان الشريعة بداية الجمود والانحطاط ؟!..

« فالعلمانية » - إذن - ليست سبيلنا إلى التقدم .. بل ولا حتى لمواجهة القوى التى تتبنى تخلفنا الموروث وتتشبث به وتدافع عنه ... وإنما سبيلنا إلى التقدم

---

(١) المقريزى (الخطط) ج٣ ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ . طبعة دار التحرير . القاهرة .

هو الوعى والفقه بحقيقة موقف « الإسلام : الدين » من هذه القضية ، ذلك الموقف الذى ينكر ويرفض « العلمانية » رفضه لنقيضها ـ « الكهانة والسلطة الدينية والدولة الدينية » ـ كما شهدهما واقع الحضارة الغربية..

وما الذين يختارون ـ منا ـ « العلمانية » ، أو يسعون إلى « الدولة الدينية » ، إلا مقلدون ـ بوعى أو بغير وعى ـ للحضارة الغربية الغازية ، غافلين أو متغافلين عن أشياء جوهرية هى بالنسبة للمصطلح الثورى العربى والمسلم أساسية ، ومن بينها موقف « الإسلام : الدين » فى هذا الموضوع !..



الدين والدولة

وإذا كنا نؤمن بصدق وصلابة هذه الحقائق التى تنفى الشبه بين تطورنا وواقعنا وديننا وبين ما يقابلها فى المسيرة التطورية للحضارة الغربية - بصدد هذه القضية - فإننا نعلم أن قلة قليلة قد شذت عن المجرى العام لفكر الأمة فزعمت قيام التشابه فى هذه القضية ، بيننا وبين الحضارة الغربية المسيحية ، وجادلت فى حقيقة أن الإسلام « دين » و « دولة » ، وقالت إنه - هو الآخر - مجرد رسالة روحية ، لا شأن لها بالدولة والسياسة والسلطان !.. ولذلك وجب علينا الوفاء بما يكشف الشبهات عن حقيقة موقف الإسلام فى هذا الموضوع ..

* لقد « ابتكر » هذه الدعوى المرحوم الشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٦٦ م) فى كتابه (الإسلام وأصول الحكم) ، فقال : «إن محمدا - صلى الله عليه وسلم - ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة ، وأنه - صلى الله عليه وسلم - لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها . ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ، ولا داعيا إلى ملك [1] ... » !

* ولقد تابعته - فى هذه الدعوى - جماعة من الذين غلبت على ثقافتهم « فكرية التغريب » .. وكانت « حجتهم » الأولى فى هذه الدعوى هى خلو

---

(١) على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) ص ١٥٤ . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

القرآن الكريم من الحديث عن محمد ﷺ كرجل دولة ، فقالوا : « إن القرآن الكريم لم يجعل النبى العربى محمد بن عبد الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ ملكا أو رئيس دولة ، وظل ينعته بالنبى الرسول .. وليس من حقنا بأى حال من الأحوال أن نلتزم بغير ما جاء به القرآن الكريم ، ونستبدله بغيره . لم يكن نبى الإسلام فى أى وقت من الأوقات ملكا أو رئيس دولة ، وإنما ظل دائما النبى الرسول(١) .. » ...

* ونحن إذا شئنا كشف الشبهات التى تلقيها هذه الدعوى على حقيقة موقف الإسلام من « الدولة » و« سياسة » الأمة وتنظيم المجتمع ، وجب علينا أن نعلم أن كل تيارات الفكر الإسلامى السُّنِّية وأعلام علمائها مجمعون على أن «الدولة » ليست « ركنا » ولا « أصلا » من أركان « الدين » وأصوله .. فهذه الأركان والأصول قد حددها حديث الرسول ﷺ الذى يقول : « **بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا** . »(٢) .

« والدولة » ـ « الإمامة ـ الخلافة » ـ كما يقول ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ/ ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م) ـ ليست ركنا من أركان « الإيمان » الستة ـ (وهى : الإيمان بالله ، والملائكة ، والكتب ، والرسل ، واليوم الآخر ، والقدر) ـ .. ولاركنا من أركان « الإحسان » ـ (التى يجمعها : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)(٣) ...

---

(١) د . محمد أحمد خلف الله (النص والاجتهاد والحكم فى الإسلام) ـ دراسة ـ مجلة (العربى) الكويتية ـ عدد ٣٠٧ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ /يونيو سنة ١٩٨٤ ص ٤٣ .

(٢) رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن حنبل .

(٣) ابن تيمية (منهاج السنة النبوية) ج ١ ص ٧٠ ـ ٧٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

ولم يقل أحـد من هؤلاء الأعـلام إن الوحى القـرآنى قـد فـصّل للدولة الإسلاميـة نظـامـا ، ولا أن الله قد أوجب على رسـولـه ـ فـى القـرآن ـ إقـامـة «الدولـة» ، كمـا أوجب إقامة أركان الإسلام وفرائض الدين وأصول الاعتقاد .. فـ «الدين» : «وضع إلهى» ، وهو ، فى الرسالة الخاتمة ، قد اكتملت أركانه وعقائده وأصوله وشريعته فى القرآن الكريم ، الذى لم تشتمل آياته على نظام للحكم ولا تشريع للدولة ولا تفصيل للحكومة التى يزكيها كى تسوس مجتمع الإسلام ..

وبالطبع ، فليس بين أهل الإسلام من يعتقد أن هذا «السكوت القرآنى» عن تفصيل شأن «الدولة» ونظام الحكم السياسى راجع إلى السـهو أو القصور أو التقصير .. فحاشا لله وتنزه سبحانه .. لكن الذى يعتقده المسلمون هو أن القرآن ـ ذلك الكتاب الذى لا ريب فيه ـ لما كان كتاب الرسالة الخاتمة ، فإنه قد وقف عند النهج والمقاصد والغايات والفلسفات فى كل ما يتصل بالأمور التى هى محل وموضوع للتغير والتطور ، الذى هو قانون طبيعى وسنة من سنن الله فى الكون الذى أبدعه ويرعاه .. ومن هذه الأمور .. إقامة «الدولة» ، وقيادة الأمة وسياسة المجتمعات ..

فكون «الدولة» ليست ركنا من أركـان «الدين» لا يعنى انتـفـاء العـلاقـة بينهمـا ، على نحـو مـا يفـهم «العلمـانيون» .. لا لمـا قـدمنـا من السـبب الذى أخرجها من نطاق الثوابت الدينية فقط ، وإنما لأسباب أخرى تشهد لوجود العلاقة بين «الدين» و «الدولة» ، على النحو الذى تميز فى الإسلام وتميز به الإسلام ..

* فالقرآن الكريم الذى لم يفرض على المسلمين إقامة « الدولة » ـ كواجب ديني ـ قد فرض عليهم من الواجبات الدينية ما يستحيل عليهم القيام به والوفاء بحقوقه إذا هم لم يقيموا « دولة » الإسلام !.. فهناك من فرائض الإسلام وواجباته الدينية حدود لابد لقيامها وإقامتها من « الولاية » و « الدولة » و «السلطة العامة » و « السلطان » .. ذلك مثل : جمع الزكاة من مصادرها ، ووضعها فى مصارفها .. ومثل : القصاص وما يلزم له من تعديل للشهود ، وتنظيم للقضاء .. ومثل : رعاية المصالح الإسلامية ، على النحو الذى يجلب النفع ويمنع الضرر والضرار .. ومثل : تنظيم فريضة الشورى الإسلامية فى أمر المسلمين .. ومثل : القيام بفريضة العلم .. ومثل : وضع الآية القرآنية التى توجب على المسلمين طاعة « أولى الأمر » منهم فى التطبيق ، وذلك لأن القرآن الكريم قد توجه إلى ولاة الأمر ، أهل « الولاية » و « الدولة » و«السلطان » ، فأوجب عليهم أداء الأمانات ـ أمانات الولاية والسلطة العامة ـ إلى المحكومين **﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾**(١) ثم توجه ـ فى الآية التى تلت هذه الآية ـ إلى الرعية والأمة ، فأوجب عليها طاعة أولى الأمر الذين ينهضون بأداء هذه الأمانات **﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَٰلِكَ**

---

(١) النساء : ٥٨ .

خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾(١) .. فوجود ، ولاة للأمر ، يجب عليهم أداء الأمانات إلى المحكومين .. ووجود رعية تجب عليها طاعة ، ولاة الأمر ، هؤلاء ، هى فرائض دينية لا سبيل إلى الوفاء بها إذا غابت ، الدولة ، من عالم الإسلام والمسلمين ..هذه ، الدولة ، ليست مطلق دولة ، من حيث النهج الذى تلتزمه والشرع الذى تحتكم إليه ، وإنما هى ، الدولة الإسلامية ، لأنها هى وحدها الأداة الكافلة لإقامة الواجبات الشرعية الإسلامية التى لا تقوم ولا تقام إلا بهذه الأداة !.. وهكذا نجد أن ،الدولة ، رغم أنها ليست فريضة قرآنية ولا ركنا من أركان ، الدين ، ، إلا أنه لا سبيل ـ فى حال غيابها ـ إلى الوفاء بكل الفرائض القرآنية الاجتماعية ، والواجبات الإسلامية الكفائية ، التى يقع الإثم بتخلفها على الأمة جمعاء ، والتى كانت ـ لذلك ، آكد من فروض الأعيان!.. فوجوب ، الدولة ، إسلامياً ، راجع إلى أنها مما لا سبيل إلى أداء الواجب الدينى إلا به .. ومن هنا تأتى علاقتها وعلاقة ، السياسة ، بـ ، الدين ، فى نهج الإسلام !.. إنها ، واجب مدنى ، اقتضاه ويقتضيه ، الواجب الدينى ، الذى فرضه الله على المؤمنين بالإسلام .

* ويزيد هذه الحقيقة الإسلامية جلاء ووضوحا اتفاق المسلمين ـ باستثناء أبى بكر الأصم (٢٧٩ هـ /٨٩٢ م) من المعتزلة ـ و ، النجدات ، ـ أتباع نجدة ابن عامر الحنفى (٣٦ ـ ٦٩ هـ/ ٦٥٦ ـ ٦٨٨ م) من الخوارج ـ اتفاقهم على ،ضرورة الدولة ووجوبها ، شرعا أو عقلا ، أو للاعتبارين .. لأن ،الناس يتظالمون فيما بينهم بالشره والحرص المركب فى أخلاقهم ، فلذلك احتاجوا إلى

---

(١) النساء : ٥٩ .

الحكام »[1] .. ولأن « الإنسان مطبوع على الافتقار إلى جنسه ، واستعانته صفة لازمة لطبعه ، وخلقة قائمة فى جوهره[2] .. » .. ولأن «صلاح الدنيا » معتبرمن وجهين :

أولهما : ماينتظم به أمور جملتها ..

والثانى : ما يصلح به حال كل واحد من أهلها[3] .. »

ومع اتفاق علماء الإسلام على « ضرورة » الدولة و« وجوبها » ، فإنهم قد اتفقوا ـ خلا الشيعة الإمامية ـ على أنها من « الفروع » ، وليست من أصول العقائد ولا من أركان الدين[4] .. فهى واجب مدنى اقتضاه ويقتضيه الواجب الدينى ، المشتمل على تحقيق الخير للإنسان فى هذه الحياة ..

فهى ليست ركنا دينيا .. وإنما هى « واجب مدنى » ، و« ضرورة مدنية » ، لكن ليس بالمعنى الذى يقطع صلاتها وعلاقاتها بالواجبات والفرائض الدينية ،

---

(١) الجاحظ (رسائل الجاحظ) ج ١ ص ١٦١ . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .

(٢) الماوردى (أدب الدنيا والدين) ص ١٣٢ . تحقيق مصطفى السقا . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

(٣) المصدر السابق . ص ١٣٤ .

(٤) انظر الغزالى (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ١٣٤ . طبعة صبيح ـ القاهرة ـ بدون تاريخ . و (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٥ . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧م . والجوينى (الإرشاد) ص ٤١٠ طبعة القاهرة ١٩٥٠م . والإيجى ، والجرجانى (شرح المواقف) ج ٣ ص ٢٦١ . طبعة القاهرة سنة ١٣١١ هـ . والشهرستانى (نهاية الإقدام) ص ٤٧٨ طبعة جيوم . بدون تاريخ أو مكان الطبع (مصورة) وابن خلدون (المقدمة) ص ١٦٨ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ .

على النحو الذى يقول به العلمانيون ؛ لأن قيام الكثير من الواجبات « الدينية » متوقف على تحقيق هذا الواجب « المدنى » .. و « المدنية » ـ هنا ـ تعنى انتفاء « الكهانة » و « الثيوقراطية » Theo-cracy عن طبيعة « الدولة » والسياسة فى الإسلام ، ولا تعنى العلمانية التى تفصل « الدولة » عن « الدين » .

* ونحن إذا تأملنا موقف أبى بكر الصديق من قتال القبائل التى بقيت على إسلامها ، بعد وفاة الرسول ﷺ لكنها امتنعت عن تسليم زكاة أموالها إليه ، كخليفة للدولة الإسلامية .. إذا تأملنا هذا الموقف وجدناه نموذجا جيداً للتعبير والبرهنة على طبيعة العلاقة بين «الدين » و« الدولة » فى نهج الإسلام .

فالذى رفضته هذه القبائل وارتدت عنه لم يكن « دين » الإسلام .. لأنهم ظلوا قائمين على الإيمان « بالتوحيد » الدينى فى الألوهية ، وعلى « النبوة » لمحمد ﷺ ، يصومون ، ويصلون ، ويحجون .. بل لقد ميز مالك بن نويرة (١٢هـ/ ٦٣٤ م) وأصحابه الزكاة عن أموالهم ، لكنهم امتنعوا عن إعطائها «للدولة » الجديدة : دولة الخلافة التى قامت بالمدينة عقب وفاة الرسول ﷺ .. وكانوا ـ فى هذا الموقف ـ « مرتدين عن وحدة الدولة ، والتوحيد القومى » ، رغم إيمانهم بالتوحيد الدينى ، الذى جاء به الإسلام !..

لكن « أبا بكرالصديق » ـ بعبقريته السياسية التاريخية ـ لم يقبل منطق عمر ابن الخطاب الذى سأله معترضا : كيف تقاتلهم وهم يشهدون أن لا إله إلا الله ؟!.. وفى السنة النبوية أن من شهد بها فقد عصم ماله ودمه ؟!.. لم يقبل أبو بكر هذا المنطق ، الذى وقف عند « الدين » ، ولم يبصر علاقته بـ « الدولة» فمع تسليمه بإيمان القوم ـ المرتدين ـ « بالإسلام الدين » ، رغم ارتدادهم عن

وحدة « الدولة » الإسلامية ، أبصر الصديق علاقة « الدين » بـ « الدولة » ، ورأى « وحدة الدولة » حقا يقتضيه « التوحيد فى الدين » !..

فوجود « دولة الخلافة » يومئذ - وهى ضرورة مدنية وواجب سياسى - كان السبيل لتنظيم « الزكاة » ، التى هى واجب دينى ، وركن من أركان الإسلام الدين .. وهذا هو المعنى الحقيقى والعميق لعبارة أبى بكر التى حسمت الحوار الذى دار حول مشروعية قتال هؤلاء المرتدين عن وحدة الدولة الإسلامية : إن الزكاة هى حق لا إله إلا الله ؟!.. « والله لو منعونى عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه » !.. وبهذا المنطق الذى ربط به أبو بكر بين «الدين » و « الدولة » ، شرح الله صدر عمر بن الخطاب لرأى الصديق فى هذا الموضوع الخطير!..

بل لعلنا لا نغالى إذا قلنا : إن وجود « دولة الخلافة » - والتى حماها الصحابة ودعموها بقتالهم للمرتدين - رغم طابعها المدنى ، وانتفاء وصف «الواجب الدينى » ، والفريضة الدينية ، والدولة الدينية » عنها - إن وجودها كان السبيل لما هو أكثر من إقامة « فريضة الزكاة الدينية » ، كركن من أركان الدين .. إذ أنها كانت السبب لإقامة الإسلام كله كدين .. « فالدولة » هى التى نشرت الإسلام خارج شبه الجزيرة ، بعد أن أعادت رفع أعلامه التى طواها العرب المرتدون .. ولولاها لتهددت الإسلام مخاطر أن يصبح مجرد نحلة من النحل التى عرفها التاريخ ، أو ديانة يقف شرف التدين بها عند قلة من الناس .. لقد كانت هذه « الدولة » هى الأداة التى تحقق بها وعد الله سبحانه فى قرآنه

الكريم : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾(١) ..

إن « التشيع » ـ كمذهب ـ لم يبلغ فى المنطق والاتساق والتماسك مبلغ «الاعتزال » .. وعبقرية الليث بن سعد (٩٤ ـ ١٧٥ هـ/ ٧١٣ ـ ٧٩١ م) ومحمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ/ ٨٣٩ ـ ٩٢٣ م) فى الفقه لا تقل ـ إن لم تزد ـ عن عبقرية مالك بن أنس (٩٣ ـ ١٧٩ هـ/ ٧١٢ ـ ٧٩٥ م) ومحمد بن إدريس الشافعى (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ/ ٧٦٧ ـ ٨٢٠ م) .. لكن وجود « الجماعة المنظمة » هو الذى ضمن البقاء لمذهب التشيع ، ولفقه مالك والشافعى ، على حين ذاب الاعتزال ، واندثر إبداع الليث والطبرى كفقهاء !.. وهذا برهان على أهمية « النظام والتنظيم » بالنسبة لبقاء وانتشار الدعوات.. وبرهان على مكان « الدولة » ـ رغم طابعها المدنى ـ من الإسلام كدين .. فتميز طبيعتها عن طبيعة الدين ، وإن برأها من « الكهانة والثيوقراطية » ، إلا أنه لا يقطع الصلات بينها وبين الدين، على النحو الذى يقول به العلمانيون ، فهى واجبة ، بنظر الإسلام ، وضرورة شرعية سياسية ؛ لأن فى تخلفها ـ رغم كونها من « الفروع » ـ تخلف كثير من « الأصول » والواجبات التى فرضها الدين !..

على أن أبلغ رد على « العلمانيين » ـ القائلين « بعلمانية الإسلام » ـ والذين يدَّعون أنه « دين » ورسالة روحية مخضنة ، وليس « دولة » و « سياسة » ، ولذلك يزعمون أن محمدا ﷺ لم يؤسس دولة ولم يقم حكومة ولم يكن قائدا

---

(١) الحجر : ٩ .

- « يا رسول الله : إن بيننا وبين الرجال - (يهود يثرب) - حبالا ، وإنا قاطعوها ، فهل عسيت إن نحن فعلنا ذلك ، ثم أظهرك الله ، أن ترجع إلى قومك وتدعنا ؟! » .

جوابا على هذا التساؤل قال ﷺ - وهو يبتسم - : « **بل الدم الدم ، والهدم الهدم** - (أى منزلى فى منازلكم .. وقبرى فى مقابركم .. ومن طلب دمكم فقد طلب دمى !) - **أنا منكم ، وأنتم منى ، أحارب من حاربتم وأسالم من سالمتم** » !

ولقد طلب النبى من هذه « الجمعية التأسيسية » أن يختاروا منهم القيادة ، التى كانت بمثابة وزراء الرسول ومستشارى حكومته بين الأنصار .. فقال : « **أخرجوا إلىَّ منكم اثنى عشر يكونون على قومهم بما فيهم** » ، فاختاروا تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس[1] .

* فلما هاجر النبى ﷺ والمؤمنون من أهل مكة إلى المدينة ، وجد بها إلى جانب من آمن بالإسلام من الأوس والخزرج - (الأنصار) - قطاعات من قبائل المدينة العربية قد تدينت باليهودية .. فاتفق وممثلى هذه القطاعات والجماعات التى لم تدخل بعد فى « الدين الجديد » على أن يدخلوا فى « الدولة الجديدة » كجزء من رعيتها السياسية ، مع احتفاظهم بحرية الاعتقاد الدينى .. فتكونت الرعية السياسية للدولة الوليدة ، التى قاد الرسول حكومتها ، من

---

(١) رفاعة الطهطاوى (الأعمال الكاملة) ج ٤ ص ١٥٩ ، ١٦٠ دراسة وتحقيق د . محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٧م .

المؤمنين بالإسلام - مهاجرين وأنصار - ومن العرب الذين بقوا على يهوديتهم .. ولهذه الدولة وضع الرسول دستورا بلغت « مواده » نحوا من الخمسين مادة ، ينظم كل شئون الدولة فى السلم والحرب ، وفى التعاون الأدبى والإنفاق المادى ، وفيما هو خاص بكل قبيلة وما هو عام فى الرعية السياسية الجديدة .. وفى الموقف من الخارجين على هذا الدستور .. وفى حرمة الوطن الجديد وحدوده .. وفى علاقات هذه الرعية الجديدة بمشركى قريش ، أعداء هذه الدولة الوليدة .. وفى المرجع عند الاختلاف على شأن من شئون هذه الرعية ودولتها .. الخ .. الخ .. الخ ..

ولقد سمى المؤرخون هذا « الدستور » مرة بـ « الصحيفة » ، ومرة بـ «الكتاب» .. لأنه قد تحدث - فى مواده - عن هذه الرعية السياسية لهذه الدولة الجديدة حينا باسم « أهل هذه الصحيفة » ، وحينا باسم « أهل هذا الكتاب » ..

ففى هذا الواقع الجديد وجدنا « أمة مؤمنة » تتألف من المهاجرين والأنصار الذين أقام عقد « المؤاخاة » بينهم رباطا وثيقا فى « الحق » وفى «سبل العيش » .. ووجدنا مع المهاجرين والأنصار هذه الجماعة العربية المتهودة، التى دخلت مع المؤمنين فى إطار « الرعية السياسية » ، أى « الأمة السياسية - والقومية » للدولة الجديدة .. ووجدنا هذا الدستور - الذى هو غير القرآن : دستور الجماعة المؤمنة - وجدنا هذا الدستور السياسى يتحدث عن أبرز جماعتين تتكون منهما هذه « الأمة السياسية الجديدة » فيقول عن المهاجرين والأنصار - أمة الدين -

إنهم « أمة واحدة من دون الناس » .. ثم - بعد أن عدّد قبائلهم - يعدد قبائل العرب المتهودة ؛ ليخلص لتقرير ولادة هذا الكيان السياسي و « الأمة السياسية» ، فيقول : « وأن يهود بني عوف وبني النجار وبني الحارث .. الخ .. الخ .. الخ ... أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ... وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، والبر دون الإثم » .

ثم يقرر هيمنة الإسلام كدين ، وقيادة محمد ﷺ فى هذا الكيان السياسى الجديد والدولة الوليدة ، فينص فى إحدى « مواده » على : « ... **وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله** [1] ... » .

فهى - إذن - « دولة » .. سبق قيامها « عقدُ تأسيس » .. وقام لها « دستور» لازالت مواده المحكمة الصياغة تجتذب إعجاب أرباب هذا الفن من الفقهاء الدستوريين ؟!..

* وإذا كانت أحداث الحرب والقتال ووقائع الغزوات والسرايا والبعوث قد شغلت الحيز الأكبر من صفحات مصادر السيرة النبوية ومراجع التاريخ التى أرخت للحقبة المدنية من عصر البعثة ، حتى لقد توارت فى هذه المصادر ، معالم « الدولة » وأركان « الحكومة » وأدوات « الولاية » ودوائر « السلطة

---

(١) انظر نص هذه « الصحيفة - الكتاب » فى أمهات كتب السيرة النبوية .. ولقد أورده النويرى فى (نهاية الأرب ج ١٦ ص ٣٤٨ - ٣٥١ . طبعة دار الكتب المصرية) . وانظره كذلك فى (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة) ص ١٥ - ٢١ جمع وتحقيق محمد حميد الله الحيدر أبادى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م .

والسلطنة ، التى قامت للإسلام والمسلمين فى هذه الحقبة... إذا كان ذلك قد حدث لمصادر السيرة ومراجع التاريخ ... فإن مصادر السنة النبوية وصحاح الحديث النبوى وجوامعه قد ظلت الديوان الأعظم الذى بقيت فيه ـ متفرقة ومتناثرة ـ معالم هذه الدولة وأمارات ، محمد ـ الحاكم ـ وقائد المجتمع ـ وسائس الأمة ـ ورجل الدولة ، ..

ولقد قيض الله لهذه القسمة التى تمثل المنطلق لتراث الإسلام السياسى عالما أبحر فى محيط السنة ، والتقط منه اللبنات التى أقامت معالم ، دولة المدينة ، شامخة وبارزة ومتألقة للناظرين .. وهذا العالم هو : الخزاعى ، أبو الحسن على ابن محمد بن أحمد بن موسى بن مسعود بن موسى بن أبى غفرة الخزاعى (٧١٠ ـ ٧٨٩هـ/ ١٠٢٦ ـ ١١٠٣ م) .. أما كتابه الذى تفرد فى تراثنا بكونه ديوان معالم دولة الرسول ـ عليه السلام فهو كتاب (تخريج الدلالات السمعية)(١) .. ومن هذا الكتاب الذى هو جماع ما تناثر فى مصادر الحديث النبوى من أخبار ، الدولة ، ومعالمها وأركانها ودوائرها وأدواتها ووظائفها ندرك أننا بإزاء ، دولة ، كاملة الأركان ، تامة المعالم ، قياسا على العصر والواقع الذى قامت فيه ونهضت لضبط شئونه وتلبية احتياجات الرعية فيه ..

(أ) فعلى رأس هذه الدولة كان القائد والأمير وولى الأمر والإمام : محمد ابن عبد الله ﷺ .. وكان له وزراء ومشيرون ، اشتهر منهم : هيئة العشرة ـ

---

(١) انظر خلاصة هذا الكتاب فى(الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى) ج٤ ص ٤٨١ ـ ٧٦٥ . وانظر نصه فى ثنايا كتاب (نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية) لعبد الحى الكتانى ج ١ ، ٢ طبعة بيروت . دار الكتاب العربى .

المهاجرون الأولون ـ ونقباء الأنصار الاثنا عشر .. وكان هناك من اختص «بالحجابة» ، و «السقاية» ، و «الكتابة» ، و «الترجمة» ، وحمل «الخاتم» ، و «إمارة الحج» .. الخ .. الخ ..

(ب) وفى فقه الدين كانت هناك «عمالات» : «تعليم القرآن» ... و «تعليم الكتابة والقراءة» ، .. و «الإفتاء» ... و «تعليم الفقه» ... و «إمامة الصلاة» ... و «الأذان» .. الخ ..الخ .. الخ

(ج) وفى العلاقات الخارجية والإعلام كان هناك : «السفراء» ... و «التراجمة» ... و «الشعراء» ... و «الخطباء» .. الخ .. الخ ..

(د) وفى القطاع الحربى : كان هناك ـ غير «أمراء القتال وجنده» ـ : «كتاب الجيش» ... و «فارضو العطاء» ... و «العرفاء : رؤساء الجند» الخ .. الخ ..

(هـ) وعلى النواحى كان هناك ولاة وأمراء الأقاليم .. وفيها كان القضاة .. وعمال الجباية والخراج .. والقائم على الحمى .. وصاحب المساحة .. وعمال الزكاة والصدقات .. والخارصون للثمار .. كما كان هناك «فارضو المواريث» .. و «فارضو النفقات» الخ .. الخ ..

(و) كذلك كان هناك من يقوم بمهمة «المحتسب» .. و «صاحب العسس» .. و «متولى حراسة المدينة» .. و «العين : الجاسوس» .. و «السجان» .. و «المنادى» .. و «مقيم الحدود» .. و «متولى التطبيب والعلاج» .. الخ .. الخ ..

(ز) وعند الغزو كان هناك : « أمراء الجهاد » . و « المستخلفون على المدينة » .. ومن « يستنفر الناس للقتال » و « صاحب السلاح » .. و « صاحب اللواء » .. و « أمراء أقسام الجيش الخمسة » و « حراس القائد » ـ عليه الصلاة والسلام ـ .. و « القائمون على متاع السفر » .. ومن « يُخَذِّلون الأعداء » .. ومن « يبشرون بالنصر » الخ .. الخ ..

وكثير من هذه الوظائف الإدارية كان لها أربابها الذين عينهم الرسول فيها ابتداء ، أو أقرهم على مهنهم وحرفهم .. ومنهم من عزله عن وظيفته وعين فيها البديل ..

فنحن أمام « دولة » اكتملت لها المعالم والمقومات .. نشأت كضرورة اقتضاها الدفاع عن حرية العقيدة الجديدة وحرية الدعوة والدعاة للدين الجديد ... وكضرورة لإقامة شريعة الإسلام ، وتنظيم المجتمع الذى قام بالمدينة بعد هجرة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ .

* ولقد كان المصطلح المعبر عن الإمارة والسياسة وشئون الدولة ، فى ذلك التاريخ ، هو مصطلح « الأمر » .. ومنه كان « الائتمار » و « الأمير » .. ولتميز « الأمر» عن « الوحى والدين الخالص » كان الأمر شورى فى شرعة الإسلام .. وكانت الشورى فريضة إلهية وجبت على الرسول ﷺ ﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ** ﴾(1) .. وصفة للمؤمنين ، بنص القرآن الكريم ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾ (2) .. وكما كان الرسول معصوما فى البلاغ عن الله سبحانه ،

---

(1) آل عمران : ١٥٩ .

(2) الشورى : ٣٨ .

لا ينطق فيه عن الهوى ؛ لأن بلاغه هذا وحى يوحى .. فلقد كان فى « الأمر: السياسة » مجتهدا ومستشيرا .. فهو فى البلاغ الدينى : بشر يوحى إليه .. وفى سياسة الدولة : بشر يجتهد ويستشير .. ومن هنا يأتى الْمَعْلَم الثانى من معالم « دولة » الإسلام ، والذى به تتميز عن « دولة الكهانة » و « الدولة الدينية » ، التى عرفتها الحضارات غير الإسلامية ، تستبد بها فئة خاصة بزعم أنها مفوضة للحكم بالحق الإلهى ..

فهل هناك ـ بعد هذا الذى قدمنا ـ مجال لزعم علمانى يدعى أصحابه أن الإسلام « دين » لا « دولة » ، ورسالة روحية محضة لا علاقة لها بسياسة المجتمع .. وأن رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ ماكان إلا رسولا ، كالذين سبقوه ، لم يقِمْ دولة ، ولم يرأس حكومة ، ولم يسس المجتمع الذى عاش فيه ؟؟!..

لا نظن أن هناك مجالا لزعم الذين أجهدوا الحقيقة ليقرروا «علمانية الإسلام» !..



حضارتنا .. والعلمانية

وإذا لم يكن « الإسلام : الدين » .. ولا « دولة الإسلام » التى قامت بالمدينة ، على عهد رسول الله ﷺ قد عرفا العلمانية ، بمعنى فصل الدين عن السياسة والدولة .. فهل عرفتها حضارة الإسلام على عهد ازدهارها ؟؟.. وهل كان لها مكان فى فكر الإسلام السياسى ، الذى أبدعته هذه الحضارة ، بواسطة التيارات الفكرية الأساسية ، فى مباحث «الخلافة والإمامة والسلطة والسلطنة ؟؟..

إن « الإسلام : الدين » عندما مد لفكره العقلانى خيوطا تلاقت وتلاحمت بمواريث الأمم والشعوب التى دخلت فى رعية الدولة العربية الإسلامية بعد عصر الفتوحات ، قد أثمر ـ بدءا من « عصر التدوين » ـ بناء « الحضارة العربية الإسلامية » .. وفى هذه الحضارة ، فإن « العلمانية » وعزل « الدين » عن «الدولة » ، و « الفصل » بينهما لم تكن قضية مطروحة على العقل العربى المسلم وهو يقيم بناء حضارته العربية الإسلامية .. وإنما القضية التى طرحت يومئذ هى : « طبيعة السلطة السياسية فى الدولة ومؤسساتها » .. هل هى دينية ؟.. الحاكم فيها نائب عن السماء ؟.. هى التى تعينه ؛ ليحكم بقانون إلهى لا دخل للبشر فى سنه أو تعديله ؟ كما لا دخل لهم فى الشورى أو الاختيار والتعيين ولا العزل لهذا الحاكم !.. لأن الإمامة أصل من أصول الدين !!..

وبذلك قالت الشيعة ، وانفردت دون سائر فرق الإسلام ومذاهبه وتياراته الفكرية .. ومن ثم فلقد مثل هذا الرأى « نتوءا » فى الحضارة الإسلامية ، ولم يصبح فى يوم من الأيام قسمة من قسماتها .

وفى مقابل هذا « النتوء » الشيعى كان اجتماع كل فرق الإسلام ـ غير الشيعية ـ واتفاقها على أن السلطة العليا فى الدولة ذات طبيعة مدنية .. والأمة ـ بواسطة ممثليها ـ هى التى تختار صاحب هذه السلطة وتعينه وتبايعه .. ثم هى الرقيبة عليه ، والمحاسبة له ، ومن حقها ـ بل من واجبها ـ عزله ، إن هو خالف العهد وشروط التفويض ، وإن بالثورة .. وهو لا يعدو أن يكون منفذا للقانون الذى هو ثمرة للشورى والرأى والاجتهاد ، والوضع البشرى ، فى إطار الكليات والوصايا والمثل العليا والعامة ، التى هى ثوابت الدين ووحى السماء .. لأن الخلافة والإمامة والدولة والسلطنة من الفروع المتعلقة بمصالح الدنيا ، وليست من أصول الدين ..

بذلك قالت كل فرق الإسلام وتياراته الفكرية ـ غير الشيعة ـ على وجه الإجمال ، مع اختلاف فى بعض الجزئيات والتفصيلات ..

فمضمون « العلمانية » إذن ـ وهو فصل الدين عن الدولة ـ فى إطار هذه الحضارة العربية الإسلامية ـ مرفوض ، بل وغير وارد الذكر ، من كل التيارات .. لأن الشيعة ـ رغم اختلاف الدوافع والمنطلقات والغايات ـ قد قالوا فى هذه القضية بشبه ما قالت به الكنيسة الكاثوليكية فى أوربا العصور الوسطى، وهو القول الذى نشأت « العلمانية » لتناصبه العداء.. أى أن رفض الشيعة « للعلمانية » حاسم وشديد وأكيد ..

وأما غير الشيعة - من تيارات الإسلام الفكرية - فهم وإن لم يقولوا بما يساوى « الحكم بالحق الإلهى » ، و « وحدة السلطتين » الدينية والزمنية ، إلا أنهم لم يقولوا «بفصل » « الدين » عن « الدولة » أو استبعاده من شئون المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن الأخلاقية ، وإنما قالوا قولا وسطا بين هذين الموقفين المتطرفين ، والممثلين لقطبى الظاهرة ، وهذا القول الوسط الذى اختاروه قد جمعوا فيه شيئا من هذا الطرف وشيئا من ذلك الطرف، فكانت نظرتهم ونظريتهم فى هذه القضية - برأينا - التعبير عن خاصية الحضارة العربية الإسلامية فى « الوسطية .. والموازنة .. والتوازن » ، ورفض التطرف الذى يمسك واحدا من أطراف الظاهرة، غافلا عن الموقف الوسطى الموفق والمؤلف بين ما يحسبه البعض متناقضات لا سبيل إلى الجمع بينها، فضلا عن التوفيق والتأليف .. وهذا الموقف الوسط هو الذى نسميه : «الدين » و « الدولة » .. وفيه:

(أ) يكون الحاكم الأعلى فى المجتمع - (الدولة) - نائبا عن الأمة ووكيلا لها فيما تفوضه إليه من سلطات .. ولها عليه الرقابة والحساب والعزل ، عند الإخلال بشروط التفويض .. فالخليفة - هنا - ليس خليفة عن الله ولانائبا عن السماء ..

(ب) كما يكون - فى الأساس - منفذا للقانون الذى يضعه مجتهدو الأمة وأهل الخبرة بشئونها ، بالشورى والرأى والنظر ، فى إطار كليات الدين ومثله العليا ووصاياه العامة .. أى أن الأمة - هنا - هى مصدر السلطات ، شريطة أن تتقيد سلطاتها بالوصايا الدينية المتمثلة فى النصوص القطعية الثبوت والقطعية

الدلالة ، طالما بقيت هذه النصوص محققة لمصلحة الأمة فى مجموعها ، وإلا قدمت المصلحة على هذه النصوص .. لأن الشريعة ـ فى السياسة والدولة والعمران ـ مقاصد ، ورأس هذه المقاصد ومحورها وجماعها هو تحقيق مصلحة الأمة الكافلة لسعادتها فى الدنيا والآخرة ..

(ج) « فللدين » مدخل فى «الدولة » لكنه لا يرقى إلى مستوى « الوحدة » .. كما أن علاقتهما لا تنزل إلى مستوى « الفصل » بينهما ، وإنما هو « التمييز » بين « الدين » و « الدولة » ... « فالتمييز » هو المصطلح الأصح والأدق للتعبير عن نوع هذه العلاقة بينهما ..

ولقد زكى هذا النهج الوسطى الذى مثل جوهر موقف الحضارة العربية الإسلامية فى هذه القضية المحورية ، أن « الإسلام : الدين » لم يعترف لبشر ـ بعد الرسول ﷺ ـ بسلطة دينية ، بل لقد وقف بسلطان النبى الدينى عند حدود ما هو « دين » وبلاغ عن الله سبحانه ، وباكتمال الدين والشريعة ، وانتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، انقضى زمن الوحى ، وبلغت الإنسانية طور الرشد ، عندما أوكلها الله إلى وكيليه عندها : الكتاب ـ وهو القرآن الكريم ـ والعقل الذى جعله الله من أجلّ القوى الإنسانية .. بل أجلّها على الإطلاق ..

ومن ثم ، فلقد كان طبيعيا ـ فى هذا النهج الإسلامى الوسطى ـ أن تُرفض «العلمانية » ، وأن يرفض نقيضها ـ الحكم بالحق الإلهى ـ ووحدة السلطتين : الدينية ، والزمنية ؛ لأن كليهما قد قام فى مناخ فكرى وعملى كان الاعتقاد « بالكهانة » و « الكهنوت » و « السلطة الدينية » فيه مسلمة من المسلمات ..

ولذلك فإننا نستطيع أن نقول : إن موقف الحضارة العربية الإسلامية هذا كان هو التطبيق - فى مجال السياسة و الدولة - لموقف « الإسلام : الدين » الذى ينكر وجود « سلطة دينية » لبشر - خارج نطاق الموعظة والإرشاد - والذى لم يحدد للحكم فى الدولة نظما محددة ومفصلة ، ولم يضع نظريات ثابتة ودائمة، ولم يسن قوانين جامعة وشاملة .. كما أنه لم يهمل ذلك بالكلية ، وإنما توسط فى الأمر ، فوقف عند تحديد المقاصد والفلسفات والغايات التى صاغها فى صورة « مثل عليا » و « وصايا » و « كليات » و « أطر » حاكمة ومرنة فى ذات الوقت ثم ضرب - بآيات الأحكام - الأمثلة على نماذج التشريع والتقنين لنهتدى بهذه الأمثلة على درب الخلق والإبداع والإضافة والتجديد !..

ونحن إذا شئنا الإشارة إلى الأدلة والمعالم التى استندت إليها حضارتنا فى اتخاذ « التمييز » بين « الدين » و « الدولة » نهجا وسبيلا تميزت به عن غيرها من الحضارات .. فإن بالاستطاعة أن نقول :

١ - إن صحابة الرسول ﷺ كانوا يسألونه - فى الكثير من المواقف التى يدلى فيها برأيه أو يتخذ فيها قراره - ذلك السؤال الشهير : « يارسول الله ، أهو الوحى؟ .. أم الرأى والمشورة؟... » .. فإن قال لهم : إنه الوحى .. كان منهم السمع والطاعة ، « وإسلام الوجه لله » ؛ لأنه « الدين » الخالص والبلاغ عن الله .. وإن قال لهم : إنه الرأى .. كانت منهم الشورى ، والأخذ والرد ، والنقد والتصويب ، لأنها « السياسة والدنيا » ..

٢ - إن الرسول ﷺ قد نبه على ما يعنيه كون الإسلام خاتم الرسالات ، فى مجال الدولة والسياسة ، فعلمنا أن طبيعة السلطة فى الدولة والمجتمع ، عند

الأمم السابقة ، كانت - فى الغالب - « دينية » خالصة ؛ لاستمرار النبوة ، الأمر الذى جعل « الملك » و « النبوة » مقترنين أو متحدين فى أغلب الأحايين .. أما بعد ختام طور النبوة والرسالة بمحمد ﷺ فإن السلطان الدينى للبشر قد انطوت أعلامه عن ميدان الحكم والسياسة والدولة ، وانفردت به الشريعة وأحكامها .. ينبهنا إلى ما عناه الإسلام من تطور وتطوير فى مسيرة الإنسان على هذا الدرب فيقول - فيما يرويه عنه أبو هريرة - : « **إن بنى إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبى خلفه نبى ، وإنه لا نبى بعدى ، وإنه سيكون خلفاء** »(١) ..

فنحن أمام طور جديد أثمره تطور حاسم فى مسيرة الإنسانية على درب السياسة والحكم والدولة ، غيّر من طبيعة السلطة فى هذه الميادين ومؤسساتها .

٣ - وفى غزوة بدر .. وبعد أن عسكر الرسول ﷺ بجيش المسلمين استعداداً للقتال ، سأله المسلمون بلسان الصحابى « الحباب بن المنذر » ، عن « طبيعة » قراره هذا ؟.. هل هو « دين » فله الطاعة والتسليم .. أم هو « سياسة ورأى » ، فيخضع للشورى والبحث والتعديل ؟؟.. سأله الحباب بن المنذر:

« يارسول الله : أرأيت هذا المنزل ، أمنزل أنزلكه الله، فليس لنا أن نتقدمه أو نتأخر عنه؟.. أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟.. »

فقال ﷺ :

« **بل هو الرأى والحرب والمكيدة ..** »

---

(١) رواه البخارى وابن ماجة وابن حنبل .

فقال الحباب :

« يا رسول الله : إن هذا ليس لك بمنزل !.. فانهض بنا حتى نأتى أدنى ماء من القوم ـ (قريش) ـ فننزله، ونغوّر ما وراءه من القلب ـ (الآبار) ـ ثم نبنى عليه حوضا ، فنملؤه ماء ، ونشرب ولا يشربون !.. » .

فاستحسن الرسول رأى الحباب ، وفعله(١) !..

فهنا « تمييز » ـ من المسلمين ومن الرسول ـ بين ما هو « دين خالص » وماهو «سياسة لأمر الجيش » كشأن من شئون « الدولة » و« الدنيا » ..

٤ ـ وفى غزوة الخندق ـ (سنة ٥هـ) ـ .. عندما اشتد الأمر على المسلمين فى « المدينة » المحاصرة ، سعى الرسول ﷺ إلى عقد «معاهدة » مع قادة «غطفان » وأهل « نجد » ، يتخلون بموجبها عن حلفهم مع قريش ، ويفكون حصارهم للمدينة ، لقاء حصولهم على ثلث ثمار المدينة .. وبعد أن تمت المفاوضات ، وأعد مشروع المعاهدة ، وقبل إمضائه ، استشار الرسول قائدى الأنصار : سعد بن معاذ (٥ هـ /٦٢٦م) وسعد بن عبادة (١٤ هـ /٦٣٥م) : فدار بينهم هذا الحوار الذى بدأه سعد بن معاذ :

ـ « يا رسول الله : أهذا أمر تحبه فنصنعه لك ؟!.. أو شىء أمرك الله به فنسمع له ونطيع ؟ أو أمر تصنعه لنا ؟؟..

ـ « بل أمر أصنعه لكم . والله ما أصنعه إلا لأننى قد رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة ! «..

---

(١) ابن عبد البر (الدرر فى اختصار المغازى والسير) ص ١٣ . تحقيق : د . شوقى ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

- يارسول الله : والله لقد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان .. وما طمعوا قط أن ينالوا منا ثمرة إلا بشراء أو قِرًى - (ضيافة) - فحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا له وأعزنا بك ، نعطيهم أموالنا ؟!.. والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم !.. » .

فنزل الرسول - مسرورا - على رأى أصحابه ، وعدل عن الرأى الذى كان قد ارتآه .. وقال لقادة غطفان ونجد : انصرفوا ، فليس لكم عندنا إلا السيف .. وتناول الصحيفة -(مشروع المعاهدة) - فمحاها ! [1] ..

فهنا - أيضا - تميز من الصحابة - قادة الأنصار - عند مداولاتهم مع رسول الله ﷺ بين « الدين » وبين « السياسة » ... فلما لم يجدوا ما رآه الرسول وأشار به « وحيا ودينا خالصا » يستوجب السمع والطاعة ، قدموا مشورتهم واجتهادهم الذى بدل الموقف ؛ لأن القضية سياسة وحرب واقتصاد .. وعلى رأيهم ومشورتهم نزل الرسول - عليه الصلاة والسلام - ..

٥ - ويدخل فى هذا الباب - باب « السياسة والرأى والاجتهاد » - إنجاز الرسول ﷺ فى ميدان « القضاء » .. فلقد كانت تعرض عليه المنازعات ، فيستوضح البينات . ويستوفى الأيمان ، ثم يقضى « بالرأى » لا بالوحى الدينى، الذى لا ينطق فيه عن الهوى .. ولذلك ، فلقد تحدث إلى أصحابه منبها لهم على أن قضاءه ليس وحيا حتى يصادف الصواب مهما خفى ، ومن ثم فهو ليس « دينا خالصا »، وإنما هو « الرأى والاجتهاد وأمور الدنيا » المتميزة

---

(١) المصدر السابق . ص ١٨٤ .

عن شئون « الدين » .. تحدث إليهم فى هذا الأمر فقال : « **إنكم تختصمون إلىّ ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضى له بما يقول .. فأنا بشر أقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بشىء من حق أخيه بقوله .. فأظنه صادقا .. فإنما أقطع له قطعة من النار ، فلا يأخذها !..** »(١) .

فهو هنا ﷺ ينبه على أن بشريته تجعله يقضى بناء على ما يسمع من الحجج والبينات ، وأنه قد يقضى بناء على « ظنه » صدق طرف من طرفى النزاع .. وكل ذلك يخرج قضاءه من دائرة « الدين » الموحى به ، المبرأ من الخطأ والمنزه عن الظن ، ويدخل به إلى دائرة « الرأى والاجتهاد » دائرة « الدولة والسياسة » لأمور الناس !..

٦ ـ وقصة الرسول ﷺ مع تأبير ـ (تلقيح) ـ نخل المدينة ، شاهد فى هذا المقام .. فبعد هجرة الرسول إلى المدينة ، وجد أهلها « يلقحون » نخلها .. « فقال :

ـ ما يصنع هؤلاء ؟

ـ قالوا : يأخذون من الذكر فيجعلونه فى الأنثى ..

ـ قال : ما أظن ذلك يغنى شيئا .

فبلغهم ، فتركوه .. فصار الثمر شيصا !.» .

فلما راجعوه فى الأمر قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « **إنما هو الظن ، إن كان يغنى شيئا فاصنعوه ، فإنما أنا بشر مثلكم ، وإن الظن يخطىء ويصيب**

---

(١) رواه الإمام أحمد .

ولكن ما قلت لكم : قال الله !.. فلن أكذب على الله .. ما كان من أمر دينكم فإلىّ ، وإن كان شأنا من أمر دنياكم فشأنكم به .. أنتم أعلم بأمر دنياكم !..»(١) .

فهنا - بالنص لا بمجرد الاستنتاج - تمييز حاسم وواضح وقاطع بين ماهو «سياسة ودنيا» وبين ما هو «وحى ودين» .. فما كان «دينا» فمرجعه «الوحى» والتنزيل ؛ لأن فيه من «الغيب» مالا تدركه العقول الإنسانية بذواتها إن هى استقلت بالنظر .. أما ما كان «دنيا» - بما فيها «الدولة والسياسة لشئون المجتمع» - فالمرجع فيها إلى «العقل والتجربة» الإنسانية ، المحكومين «بالمصلحة» ومصلحة مجموع الأمة ، فى إطار «كليات» «الدين» و«مثله العليا» و«وصاياه» .

٧ - بل إننا لنجد لرسول الله ﷺ موقفا صريحا يدعو فيه صحابته وقادة جيوشه إلى التمييز ما بين «حكم الله» - سبحانه وتعالى - الذى هو قضاء دينى قد اختص به ، وأودع الوحى بعضا منه ، وبين ما هو «سياسة وحرب واقتصاد وشئون تتعلق بالمجتمع والدولة» مما لم يرد فيها نص قطعى الدلالة والثبوت ذلك أن تقديرنا للأمور وقرارنا فيها هو «حكمنا نحن» ، وليس لإنسان - حتى ولو كان صحابيا جليلا أو سيفا من سيوف الله أو أميرا من أمراء رسوله - أن يدعى أنه يحكم بين الناس - مجتهدا - بـ «حكم الله» ، ولا أن قراره هو «كلمة الله» .. ينهى الرسول صحابته عن انتحال هذه «السلطة الدينية» «الإلهية» ،

---

(١) رواه مسلم وابن ماجة وابن حنبل .

ويطلب من قادة الجيوش وأمراء السرايا أن تكون معاهداتهم مع من يحاربون ويصالحون معاهدات واتفاقات موضوعة فى الإطار البشرى والسياسى ، دون أن يُزعم لها نسبة تخرجها من دائرة « الرأى والاجتهاد » وتضفى عليها قداسة « حكم الله » !.. فلقد روى عنه ﷺ أنه « كان إذا أمّر - (بتشديد الميم مفتوحة) - أميرا على جيش أو سرية أوصاه : إذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك ، فإنك لاتدرى أتصيب حكم الله فيهم أم لا(١) ... » ؟!..

فهو هنا يدعو إلى التمييز بين حكم الله وقضائه - المأخوذ من النصوص القطعية الدلالة والثبوت وحدها - وبين حكم الناس وسياستهم وحربهم وقضائهم ، وينهى عن أن يضفى البشر على أحكامهم الاجتهادية صبغة إلهية تمنحها قداسة أحكام الله !..

ولو لم يكن فى سنته الشريفة ﷺ غير هذا الحديث الشريف لكفى فى رفض الإسلام للسلطة الدينية الكهنوتية ، ولقام دليلا على خطل الرأى الذى زعم أصحابه أن حكومة النبى وسياسته للدولة إنما كانت « حكومة الله » و « حاكمية الله » ، التى تجعل « الدولة والسياسة » « دينا خالصا » فتنتزع من الأمة الحق فى أن تكون مصدرا للسلطة فيما لم يسبق فيه حكم الله !..

ولما كانت السنة النبوية ، التى مثلت « ديوان سياسة الدولة الإسلامية » على عهد البعثة قد امتلأت بالمواقف والنصوص التى ضربنا منها الأمثال الشاهدة

---

(١) رواه مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجة والدارمى وابن حنبل.

على « التمييز » - دون « فصل » - بين ما هو « رسالة ووحى ودين خالص » وما هى « سياسة ورأى واجتهاد فى الدنيا والدولة » من إنجاز الرسول - عليه الصلاة والسلام - .. فلقد وجدنا كثيرين من علماء الأصول وأئمة الحديث النبوى - تعبيرا عن وضوح قسمة التمييز بين الدين و الدولة - يفردون المباحث التى قسمت هذه السنة النبوية إلى :

أ - **سنة تشريعية** : تمثل الثوابت الدينية الواجب الالتزام بنصها - مع فقهها فى إطار ملابساتها ومقاصدها - لتعبيرها عن الثوابت التى ضمنت وتضمن للأمة تميزها الحضارى ، رغم اختلاف الزمان والمكان ..

ب - **وسنة غير تشريعية** : تمثل إنجاز الرسول فى سياسة الدولة .. والشئون الدنيوية .. وفى القضاء وكل ما سكت عنه « الوحى الدينى » مما تعلق بالمتغيرات التى تتبدل وتتطور باختلاف الزمان والمكان ..

فنحن مطالبون - حتى نكون متبعين للرسول ومتأسِّين به ومهتدين بهدى سنته - مطالبون بالالتزام « بسنته التشريعية » ؛ لأنها « دين » ، وهى لصلتها بموضوع « الوحى » - صارت كأنها منه ..

أما فى « سنته غير التشريعية » - ومنها تصرفاته ﷺ فى السياسة والحرب والسلم والمال والاجتماع والقضاء ... ومثلها وما شابهها من أمور الدنيا - فإن اقتداءنا بالرسول فيها يتحقق بالتزامنا « المعيار » الذى حكم تصرفاته ﷺ .. فهو - كقائد للدولة - كان يحكم فيها على النحو الذى يحقق «المصلحة» للأمة ؛ فإذا حكمنا - كساسة - بما يحقق « مصلحة » الأمة ، ويدفع عنها الضرر والضرار ،

كنا مقتدين بالرسول ، حتى ولوخالفت نظمنا وقوانيننا وترتيباتنا الإدارية وتنظيماتنا ماروى عنه من أحاديث فى مثل هذه الميادين ؛ لأن « المصلحة » - بطبعها - متغيرة ومتطورة بتغير المكان وتطور الزمان ... والرسول ﷺ - كقاض - كان يحكم بين الفرقاء المتنازعين والمتحاكمين إليه بناء على «البينة » و « اليمين » ، وهذا هو « المعيار » الذى إذا التزمه القاضى المسلم - الملتزم بمقاصد الشريعة وأحكامها - كان مقتديا بالرسول ومتأسيا به ، حتى ولو جاءت أحكامه مخالفة لأقضية الرسول - عليه الصلاة والسلام - !..

لقد ازدانت مباحث الكثير من علماء الأصول وأئمة الحديث فى تراثنا الحضارى بالآثار الفكرية التى عنيت بهذا المبحث الهام ، مبحث تقسيم السنة إلى « تشريعية » و « غير تشريعية » .. بل ومنهم من أفرده بالتأليف فى كتاب خاص .. وفى هذا المقام تكفى إشارتنا إلى اثنين من هؤلاء الأعلام :

* **فالإمام القرافى** : أبو العباس أحمد بن إدريس (٦٨٤هـ / ١٢٨٥م) : يجعل هذه القضية محور كتابه الهام (الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام) .. وفيه يقسم السنة النبوية الشريفة إلى أقسام أربعة :

أولها : تصرفات الرسول « بالرسالة » أى بحكم كونه رسولاً يبلغ رسالة ربه ويبشر وينذر بوحى السماء .

وثانيها : تصرفات الرسول « بالفتيا » .. أى المتعلقة بالفتاوى التى يفسر بها غامض الوحى ويفصل بواسطتها مجمله .

وثالثها : تصرفات الرسول ، بالحكم ، ، أى القضاء .. وهى التى تتعلق بقضائه بين الناس فى المنازعات التى يتحاكمون إليه للفصل فيها .

ورابعها : تصرفاته ، بالإمامة ، أى السياسة ، .. وتشمل كل أقواله وأفعاله وإقراراته الخاصة بالدولة والسياسة فى مختلف الميادين والمجالات .

وبعد هذا التقسيم يحدد الإمام القرافى أن القسمين : الأول والثانى من السنة (أى التصرفات بالرسالة ، وبالفتيا فى الدين) هما تبليغ وشرع ، يدخلان فى باب ، الدين ، .. أما القسم الثالث - (أى تصرفات الرسول بالحكم - القضاء) - فليست دينا خالصاً ؛ إذ هى مغايرة لتصرفاته بالرسالة ، وبالفتيا الدينية .. وهى اجتهاد بشرى يتوخى مقاصد الشريعة الإلهية .. ومن ثم يجب الوقوف بها عند محل ورودها ؛ لأن أحكامه فيها مترتبة على ما ظهر له ﷺ من البينات التى حكم وقضى بناء عليها ووفقاً لها .

وكذلك الحال مع تصرفاته وسنته ﷺ فى الإمامة ، التى هى رئاسته للدولة وسياسته لشئونها العامة والمتنوعة وفق المصلحة فيما هو مفوض إليه .. وفى هذا القسم تدخل الآثار والسنن والمأثورات التى تتحدث عن : قسمة الغنائم، والتصرفات المالية المتعلقة بالأرض والزراعة والتجارة والحرف والصناعات وتجييش الجيوش وتجهيزها وقتالها .. وكذلك عقد المعاهدات .. والأمور الإدارية المتعلقة بتعيين القادة والأمراء والولاة والقضاة والعمال .. الخ .. الخ .

ففى هذين القسمين - (الثالث والرابع) - من أقسام السنة النبوية يتحقق التأسى والاقتداء بالرسول وسنته بالتزامنا المبادىء والمعايير الكلية والمقاصد

والغايات التى حكمت تصرفات الرسول ﷺ فى كل من « القضاء » و« السياسة » .

فليس « الحكم والقضاء » ، وليست « السياسة » وشئون المجتمع السياسية دينا خالصا وشرعا إلهيا وبلاغا عن السماء يجب فيه الالتزام بما فى السنة النبوية من وقائع وأوامر ونواهى وتطبيقات ؛ لأنها أمور تقررت بناء على « بينات » قد يتبين غيرها ، وعالجت مصالح هى « بالضرورة » متطورة ومتغيرة .. وذلك على عكس ما هو « دين » و« شرع » و« بلاغ » ، من هذه السنة النبوية الشريفة ، مثل ماجاء منها متعلقا بالرسالة وبالفتيا ، فإن الاتباع فيه واجب دينى ، والتقيد بأحكامه ومقاديره ومواقيته وكيفياته شرط لصحة إيمان المؤمن بالإسلام[1] !..

إن صحابة رسول الله لم يغيروا شيئا من « سنته التشريعية » ـ (لأنها دين) ـ .. بينما أعملوا رأيهم واجتهادهم فى «سنته غير التشريعية » ـ (السياسية والإدارية والاقتصادية .. الخ) ـ .. فوجدنا الولاة والعمال الذين ولاهم الرسول وظائف الدولة ، كعمال على الأقاليم ، وجباة للأموال والصدقات ، وكسفراء وكتاب ومترجمين ... الخ .. الخ .. وكذلك سننه فى تنظيم الجيوش وأساليب القتال وإدارة شئون الدولة ... الخ .. الخ .. قد أصابهم وأصابها تغييرات وتغييرات .. فكان ذلك شاهدا من شهود التمييز بين ما هو سياسة ودنيا وما هو وحى ودين .. وكان ـ أيضا ـ عاملا حدد نطاق التأسى ومضمونه فى السنة

---

(١) القرافى (الإحكام فى تمييزالفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام) ص ٨٦ ـ ١٠٩ تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

النبوية .. ووجدنا أسلافنا من علماء الكلام والأصول يقررون : أن « التأسى بالرسول ليس بواجب إلافى الشرعيات المخصوصة ، التى قد أمنا منه وقوع الخطأ فيها ، دون غيرها .. » [1] !

* وبعد الإمام القرافى أتى الفقيه المجدد ، والمجتهد الأصولى ، والإمام المحدث :

ولى الله الدهلوى ، أحمد بن عبد الرحيم الفاروقى (١١١٠ - ١١٧٦ هـ ١٦٩٩- ١٧٦٢ م) : ليقرر ذات الحقيقة وذات المبادىء فى كتابه (حجة الله البالغة) الذى قسم فيه السنة النبوية إلى قسمين :

أولهما : ما سبيله تبليغ الرسالة .. وفيه قوله تعالى : ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾[2] .. ويدخل فى هذا القسم : علوم الآخرة ، وعجائب الملكوت ، وشرائع وضبط العبادات .. وبعض هذه العلوم وحى ، وبعضها اجتهاد جاء بناء على ما علمه الله من مقاصد الشرع ، فهو بمنزلة الوحى ..

وثانيهما : ماليس من باب تبليغ الرسالة .. وفيه قوله ﷺ « **إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشىء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشىء من رأيى فإنما أنا بشر** » ، وقوله فى قصة تأبير النخل : « **فإنى إنما ظننت ظنا ، ولا تواخذونى**

---

(١) قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد (المغنى فى أبواب التوحيد والعدل) ج ١٥ ص ٢٨٦ . طبعة القاهرة .

(٢) الحشر : ٧ .

بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به، فإنى لم أكذب على الله ، (١) ..

وفى هذا القسم تدخل علوم الدنيا : الطب ، والزراعة ، والصنائع ، والحرف وكل ماكان سنده ومصدره التجربة .. والأمور المتعلقة بالسياسة من كل ،ما يأمر به الخليفة ، فى الحرب والغنائم .. الخ .. الخ .. وكذلك أمور ال[illegible] لأنها مبنية على البينات والأيمان(٢) .

فكل ما خرج عن القسم الخاص بتبليغ الرسالة الدينية [illegible] السنة النبوية فليس ، بدين ، خالص ، وإنما هو ، دنيا ، و ، سياسة ،، على العقل المسلم أن يتناول موضوعاتها ابتداء بالنظر والاجتهاد، دونما تقيد بما روى فيها من النصوص والمأثورات . فقط عليه أن يلتزم المبادىء الحاكمة للنظر فى هذه الأمور ، فإن كان الأمر قضاء كان المعيار هو : البينة واليمين .. وإن كان الأمر سياسة كان المعيار هو : تحقيق المصلحة للأمة ودفع الضرر والضرار عن جماهير المسلمين ..

هكذا كان عرض هذه القضية الهامة ، وذات الدلالة الكبرى ، فى أصول حضارتنا العربية الإسلامية ، ولدى علماء الأصول .. وهكذا كان وضوحها .. وعلى هذا النحو كان حسمها .. وهو حسم ووضوح نعتقد أنهما لايحتاجان إلى مزيد .

***

---

(١) رواه مسلم وابن حنبل .

(٢) الدهلوى (حجة الله البالغة) ج١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

ولقد انعكس هذا الموقف ـ موقف « التمييز » بين «الدين » ، و« الدولة » ـ لا « الفصل » ولا « الوحدة » بما يعنيه من رفض « العلمانية » رفضه « للدولة الدينية ـ (الثيواقراطية) » ـ انعكس هذا الموقف فى الفكر السياسى الذى ساد لدى التيارات الرئيسية والعريضة فى حضارتنا العربية الإسلامية ، والذى أ[illegible]يه كل من عدا الشيعة من المذاهب والفرق والتيارات ..

* **فا[illegible]تزلة** : يدافعون عن هذا الموقف عندما يقولون « بمدنية » السلطة السياسية فى [illegible]ولة الإسلامية .. وهى طبيعة« مدنية » نابعة من الطبيعة «المدنية » لمهام صاحب هذه السلطة ؛ لأنه ـ أى الخليفة والإمام ورأس الدولة ـ إنما يختاره أهل الاختيار وينصبونه ـ فى الأساس ـ لمصالح الدنيا ، لا لمصالح الدين ... « فما يأتيه الإمام ويقوم به من مصالح الدنيا ؛ لأنه ليس فيها ـ (أى فى تصرفاته ومهامه) ـ إلا اجتلاب نفع عاجل أودفع ضرر عاجل ، دون الثواب والعقاب .. فخطوه لا يؤدى إلى فساد فى الدين ، كما لا يؤدى الخطأ فى سائر ما يتعلق بالمأكل والمشرب إلى فساد فى الدين .. »(١) .

* **والأشعرية** : يقولون بهذا الموقف ، ويلتزمونه ، عندما يتفقون مع المعتزلة على أن الإمامة ـ أى السلطة السياسية ـ و «الدولة » ليست أصلا من أصول الدين .. فهى « ليست من أصول الاعتقاد(٢) .. وليست من أصول

---

(١) القاضى عبد الجبار بن أحمد (المغنى فى أبواب التوحيد والعدل) ج ٢٠ ق ١ ص ٧٧ . طبعة القاهرة .

(٢) الشهرستانى (نهاية الإقدام فى علم الكلام) ص ٤٧٨ . تحقيق جيوم . طبعة مصورة ، بدون تاريخ

والسياسة : ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ، وإن لم يشرعه الرسول ولا نزل به وحى .. إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، وأسفر صبحه بأى طريق فثم شرع الله ورضاه وأمره ... والله ـ تعالى ـ لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته فى نوع واحد وأبطل غيره من الطرق ... بل بيّن أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط؛ فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها . والطرق أسباب ووسائل ، لا تراد لذواتها ، وإنما المراد غايتها التى هى المقاصد ، ولكنه نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها .. ولا تقول : إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة ، بل هى جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، فإذا كانت عدلا فهى من الشرع.. »(١) .

***

هكذا ، ميّزت ، حضارتنا العربية الإسلامية بين ، الدين ، وبين ، الدولة ، فلم تقل تياراتها الفكرية الأساسية ، بالطبيعة الدينية ، (الثيوقراطية) للسلطة السياسية وأهلها ، ولا بوحدة السلطتين : الدينية ، والزمنية ... كما لم تقل هذه التيارات الفكرية ـ التى مثل فكرها قسمات هذه الحضارة ـ «بفصل » ، الدين ، عن الدولة على نحو ما صنعت التيارات ، العلمانية ، فى الحضارة الغربية ـ

---

(١) ابن قيم الجوزية (أعلام الموقعين) ج ٣ ص ٣ ، ج ٤ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ـ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م .

ذلك لأن بناءنا الحضارى قد نشأ وتبلور وازدهر فى ظل «الإسلام : الدين» ، ذلك الذى لم يعرف «الكهانة» ولا «الكهنوت» ، وقداسة البشر والمؤسسات والحكومات .. وفى ذات الوقت فإنه لم يدر ظهره لسياسة الدولة والمجتمع ، فيدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ... وإنما برىء من هذا الانشطار ، واتخذ النهج الوسطى الإسلامى سبيلا للتأليف بين ما يمكن ويجب التأليف بينه من عناصر وأقطاب «الدين» و«الدولة» ، فأقام بينهما العلاقات ، مع التمييز بينهما فى ظل قيام هذه العلاقات !..

إن الذين لا يبصرون فى «الإسلام : الدين» وفى «الإسلام : الحضارة» هذا الموقف الواضح والمحدد والحاسم هم الذين لم يفقهوا مقاصد الإسلام وغايات شريعته ، تلك التى جعلت «مصلحة» الأمة هى معيار الصواب والخطأ والنفع والضرر فى السياسة والدولة والمجتمع ، بل وجعلت المرجع الأول فى حسن الأمور وقبحها - ومن ثم ، وتبعا لذلك - رضا الله أو سخطه عليها ، هو لجماعة المسلمين .. فمارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ؟!..

وما الذين يزعمون أن الإسلام مع «الطبيعة الدينية» (الثيوقراطية) للسلطة السياسية إلا مقلدون للديانات التى انحرفت إلى هذا الفكر الغريب عن نهج الإسلام .

وما الذين يرون ذلك فيسعون إلى عزل الإسلام وشريعته عن الحياة السياسية «بالعلمانية» ، إلا كمن يفتعل مشكلة ثم يستعير لها الحلول ؟!..

وإذا كانت التيارات الفكرية الرئيسية التى أبدعت فى حضارتنا فكر الإسلام السياسى ، قد التزمت - كما أسلفنا - هذه القاعدة .. فقالت «**بمدنية**» الدولة ،

مع « إسلاميتها » ، دون أن تكون « دينيـة » ـ (ثيوقراطية) ولا « علمانية » ينعزل فيها « الدين » عن « الدولة » .. فإن انفراد الشيعة بمخالفة هذه القاعدة هو شاهد على ثبوتها ؟!..

لقد عرف تاريخنا السياسى ذلك الصراع العنيف والدموى والمأساوى بين الدولة الأموية وبين المعارضة الشيعية ، وبلغ اضطهاد بنى أمية للشيعة حد المأساة ، الأمر الذى دفع الشيعة إلى رفض هذه الدولة الأموية ، بل والكفر بسلطتها البشرية ، ثم أخذت ـ كفرقة مستضعفة ـ تحلم بسلطة إلهية ، صنعها الله على عينه ، وهو مصدر الوصية بها ، والتعيين لأئمتها ، ولا مدخل للبشر فى اختيار هؤلاء الأئمة المعصومين !..

ذهبت الشيعة ـ وحدها من بين تيارات الفكر الإسلامى ـ هذا المذهب ، فقالت ـ عمليا ، ورغم اختلاف الدوافع والغايات ـ بمثل ما قالت به الكنيسة الكاثوليكية فى أوربا العصور الوسطى من قداسة صاحب السلطة ، وخلافته ونيابته عن الله لا الأمة ، وعصمته دون الأمة ، وجعله مصدر الدين والقيم عليه ، وارتفاعه عن مستويات المراقبة أو المحاسبة ، فضلا عن المؤاخذة والتغيير من قبل الرعية والمحكومين !.. فإذا كانت الكنيسة الكاثوليكية قد عرفت « رجل الدين » و « الأكليروس » والمؤسسات المقدسة ، فإن الشيعة قد عرفت نحوا من هؤلاء الوسطاء « آيات لله .. وحجج للإسلام » .. و « مراجع » كونوا «طبقة دينية » تنوب عن «الإمام الغائب » ، وتملك سلطانه وسلطاته التى زادت ـ فى فكرهم ـ عن سلطات الرسل والأنبياء !.

هنا مثلت الشيعة « النتوء » الذى خرج عن « القاعدة » التى التزمتها سائر تيارات الفكر الإسلامى ، وهو خروج يثبت « القاعدة » ، ولا ينقضها ؟!.. لقد رأوا فى « الإمامة » ـ وهى « الولاية » ـ والدولة والرئاسة السياسية جزء منها :

* أصلا من أصول الدين « لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها... »(١) .. بل قالوا : إنها أدخل فى أصول الدين وأوكد فى أركانه من معرفة الله ، ومن عدله ، ومن نبوة أنبيائه .. فهى ـ عندهم ـ من قواعد الإيمان الخمسة ـ الشاملة لقواعد الإسلام ـ :

١ ـ **المعرفة** : بما فيها الصفات الثبوتية والسلبية .

٢ ـ **التصديق** : بالعدل والحكمة .

٣ ـ **التصديق** : بنبوة محمد ، وجميع ماجاء به .

٤ ـ **التصديق** : بإمامة الأئمة الاثنى عشر ، وما جاءوا به .

٥ ـ **التصديق** : بالمعاد الجسمانى .

وهم يجعلون القواعد « الثلاثة الأولى خاصة بالإسلام ، والأخيرتين من امتياز الإيمان .. (٢) .

---

(١) محمد رضا المظفر (عقائد الإمامية) ص ٦٥ . طبعة النجف ـ دار النعمان .

(٢) أبو جعفر الطوسى (تلخيص الشافى) ج ١ ق١ ص ٩١ (هامش) ، وص ٥٩ ، ٦٠ ـ تحقيق السيد حسين بحر العلوم ـ طبعة النجف سنة ١٣٨٣ ـ سنة ١٣٨٤ هـ .
وأبو حنيفة النعمان المغربى (دعائم الإسلام) ج ١ ص ٢ ، ١٣ ـ تحقيق آصف بن على أصغر فيضى ـ طبعة القاهرة ـ سنة ١٩٦٩م .

* وهم يقيسون « الإمامة » على « النبوة » ، ويقررون « العصمة » لصاحبها ، الأمر الذى يجعل « سياستها » « دينا خالصا » .. فيقولون : إننا «نعتقد أن الإمامة كالنبوة .. وحكمها حكم النبوة ، بلا فرق .. »[1] ولذلك « فإن دفع الإمامة كفر ، كما أن دفع النبوة كفر؛ لأن الجهل بهما على حد واحد .. لأن منطلق الإمامة هو منطلق النبوة ، والهدف الذى لأجله وجبت النبوة هو نفس الهدف الذى من أجله تجب الإمامة ، وكما أن النبوة لطف من الله كذلك الإمامة ، واللحظة الحاسمة التى انبثقت بها النبوة .. وهى يوم الدار - (عندما جمع النبى عشيرته ودعاهم للإسلام) - هى نفسها اللحظة التى انبثقت بها الإمامة .. واستمرت الدعوة ذات لسانين : النبوة ، والإمامة ، فى خط واحد .. » .

بل لقد رفعوا شأن « الإمامة » على « النبوة » ، عندما قالوا : « .. ولقد امتازت الإمامة على النبوة بأنها استمرت بأداء الرسالة بعد انتهاء دور النبوة .. فالنبوة لطف خاص ، والإمامة لطف عام .. » ![2] .

* والأئمة ، عند الشيعة ، معينون من السماء ، « بالنص والوصية » من الله لرسوله .. وهذا التعيين جزء من « رسالة » الرسول ، أمر بإبلاغه للناس... ووصولا إلى هذا المعنى فسروا قول الله - سبحانه - لرسوله ، فى القرآن :

---

(١) عقائد الإمامية ص ٧٤ .

(٢) (تلخيص الشافى) ج ٤ ص ١٣١ ، ١٣٢ . والشريف المرتضى (مجموع من كلام السيد المرتضى) اللوحة ٦٣ . مخطوط بالمكتبة التيمورية . دار الكتب المصرية .

﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾(١) بأن معناه ، بين لتابعيك .. من القائم بعدك - (الإمام) - .. وإن لم تفعل فكأنك ماقمت بالأمر على وجهه .. ، !..

* ، فالسياسة ، - عند أصحاب نظرية الإمامة الشيعية - مقدسة ؛ لأنها دين خالص ، وذلك لأن مصدرها - الإمام - له عصمة الأنبياء ، إذ ، يجب أن يكون الواسطة بين الله تعالى وبين خلقه - نبيا كان أو إماما - معصوما...،(٢) .

إنها ، الكهانة ، - فى الواقع والجوهر - .. لأن مصدر السياسة - الإمام - ،واسطة بين الله وبين خلقه ، .. وهو ، معصوم ، من الخطأ ، وحده ، دون الأمة .. والله هو الذى يختاره ، دون البشر الذين ، ليس لهم حق فى تعيينه أو ترشيحه أو انتخابه ؛ لأن الشخص الذى له من نفسه القدسية استعداد لتحمل أعباء الإمامة العامة وهداية البشر قاطبة يجب ألا يعرف إلا بتعريف الله ولا يعين إلا بتعيينه ؛ ولذلك فليس للناس أن يتحكموا فيمن يعينه الله .. ، !(٣) .

* ولقد استمرت أفكار الشيعة هذه عن الإمامة ، حتى رأيناها الآن فى نظرية قائد الثورة الإيرانية آية الله الخمينى عن ، عموم ولاية الفقيه ، النائب عن الإمام الغائب ، والمالك لسلطاته ..

---

(١) المائدة : ٦٧ .

(٢) (تلخيص الشافى) ج ١ ق ١ ص ٢٠١ .

(٣) (عقائد الإمامية) ص ٧٤ .

فللإمام ـ عند الخمينى ، كما عند عموم الشيعة ـ مقام يعلو مقام الملائكة والرسل والأنبياء ... وبعبارته ، يقول الخمينى : « إن ثبوت الولاية والحاكمية للإمام لا تعنى تجرده من منزلته التى هى له عند الله ، ولا تجعله مثل من عداه من الحكام . فإن للإمام مقاما محمودا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون ؟ وإن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ، ولا نبى مرسل ! وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم والأئمة كانوا قبل هذا العالم أنوارا ، فجعلهم الله بعرشه محدقين ، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا الله !.. »(١) .

وعموم ولاية الفقيه تعطى هذا الفقيه العادل كل سلطات هذا الإمام .. ولذلك وجدنا الإمام الخمينى يميز بين ما هو « سلطة حقيقية » فى الدولة ، وبين « الأمور التنظيمية » فى الوظائف والإدارة بجهاز الدولة .. ثم يقرر أن السلطة ـ كل السلطة ـ للفقهاء ورجال الدين الذين يمكنهم أن يستعينوا فى « الأمور التنظيمية » بمن عدا الفقهاء من ذوى الاختصاص ، وأن ذوى الاختصاص هؤلاء ، مهما بلغ علمهم فى علوم الدنيا ، فإنه لا سلطان لهم فى الحكومة الإسلامية ، وما هم إلا « عمال » عند الفقهاء !..

فالمطلوب ـ عند الخمينى ـ هو : « تشكيل حكومة إسلامية يقودها الفقهاء العدول .. وعلينا أن نستفيد من ذوى الاختصاص العلمى والفنى فيما يتعلق بالأعمال الإدارية والإحصائية والتنظيمية ، وأما ما يتعلق بالإدارة العليا

---

(١) الإمام الخمينى (الحكومة الإسلامية) ص ٥٢ . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩ م .

للدولة ، ويشئون بسط العدالة ، وتوفير الأمن وإقرار الروابط الاجتماعية العادلة، والقضاء والحكم بين الناس بالعدل ، فذلك ما يختص به الفقيه .. إن تولى الفقية لأمور الناس هو انصياع لأمر الله ، وأداء للوظيفة الشرعية الواجبة .. والحكومة فى الإسلام تعنى: اتباع القانون ، وتحكمه ، والسلطات الموجودة عند النبى ﷺ وولاة الأمر الشرعيين من بعده إنما هى مستمدة من الله .. والفقهاء العدول هم وحدهم المؤهلون لتنفيذ أحكام الإسلام وإقرار نظمه ، وإقامة حدود الله ، وحراسة ثغور المسلمين . لقد فوّض إليهم الأنبياء جميع ما فُوِّض إليهم ، وائتمنوهم على ما ائتمنوا عليه .. وبما أن حكومة الإسلام هى حكومة القانون ، فالفقيه هو المتصدى لأمر الحكومة لاغير ، هو ينهض بكل ما نهض به الرسول ﷺ ، لايزيد ولا ينقص ... إن الفقهاء هم أوصياء الرسول ﷺ من بعد الأئمة ، فى حال غيابهم ، وقد كلفوا بالقيام بجميع ما كلف الأئمة بالقيام به .. إن الفقيه هو : وصى النبى ، و فى عصر الغيبة يكون هو إمام المسلمين وقائدهم ، والقاضى بينهم بالقسط ، دون سواه ... إن حجة الله تعنى أن الإمام مرجع للناس فى جميع الأمور ، والله قد عينه ، وأناط به كل تصرف وتدبير وكذلك الفقهاء .. فالفقهاء اليوم هم الحجة على الناس ، كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم ، وكل ما كان يناط بالنبى فقد أناطه الأئمة بالفقهاء من بعدهم فهم المرجع فى جميع الأمور والمشكلات والمعضلات ، وإليهم قد فوضت الحكومة وولاية الناس وسياستهم والجباية والإنفاق ، وكل من يتخلف عن طاعتهم فإن الله يؤاخذه ويحاسبه على ذلك .. وإذا كان الشخص يعلم الكثير عن الطبيعة وأسرارها ، ويحسن الكثير من الفنون ، ولكنه يجهل القانون ، فليس

علمه ذلك مؤهلا إياه للخلافة ، ومقدما إياه على غيره ممن يعلم القانون ويعمل بالعدل ... ومن المسلم به : « الفقهاء حكام على الملوك » .. فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء ، والسلاطين مجرد عمال لهم !.. وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل ، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي ﷺ منهم ، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا . ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ .. فالله جعل الرسول وليا للمؤمنين جميعا ، ومن بعده كان الإمام وليا ، ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة في الجميع ، وإليهما يرجع تعيين القضاة والولاة ، ومراقبتهم وعزلهم ! إذا اقتضى الأمر . ونفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه .. فالقيِّم على الشعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكمية !.. »(١) .

تلك هي نظرية الإمامة الشيعية ، قديما .. وهذه هي صورتها الحديثة كما تمثلت في « عموم ولاية الفقيه » عند الإمام الخميني ... وهذا « الفكر » هو الذي وضعته الثورة الإيرانية ـ بعد انتصارها سنة ١٩٧٩ م ـ في التطبيق ، عندما قننه « الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية » ـ الصادر في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٩٩هـ/ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ م ـ فقرر « وصاية الفقهاء » على الأمة ، وانفرادهم بالسلطة العليا في الدولة ، وهيمنتهم وحدهم على أجهزة القرار والتنفيذ بشئون الحكم ، سلما كانت أو حربا ..

---

(١) المرجع السابق . ص ١٤٩ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٥٤ ، ٤٣ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٤٦ ، ٤٩ ـ ٥١ .

فلآية الله العظمى ـ الإمام الخمينى ـ ، ولاية الأمر ، وكافة المسئوليات الناشئة عنها ... ، إذ هو ، القائد ، .. وفى حالة غيابه يتكون (مجلس القيادة) من ثلاثة أو خمسة من الفقهاء المجتهدين ، المراجع ،(١) .

* والمحافظة على الدستور يتولاها مجلس من الفقهاء يعينهم ، الإمام الوصى ،

* وللإمام الوصى سلطات : تعيين رأس الجهاز القضائى .. والقيادة العامة للقوات المسلحة ، بحيث يكون من حقه وحده التعيين والعزل لرئيس أركان الجيش ، والقائد العام لحرس الثورة ، وتشكيل مجلس الدفاع الوطنى الأعلى ، وتعيين وعزل قادة القوات الثلاث بالجيش ، وإعلان الحرب والسلم ، والتعبئة العسكرية ، واعتماد نتيجة انتخاب رئيس الجمهورية، وحق عزله ، وتقرير صلاحية المرشحين لمنصبه .. (٢) .

فإذا طابق هذا النموذج من نماذج الفكر السياسى نظرية ، الحكم بالحق الإلهى ، كما عرفتها أوربا الكاثوليكية فى عصورها الوسطى .. فإن الواجب يحتم علينا أن نؤكد على خصوصية هذا الفكر واختصاصه بالشيعة ، دون سائر فرق الإسلام وتياراته الفكرية .. فهو لا يمثل قسمة من قسمات الفكر السياسى العام لحضارتنا الإسلامية ، فضلا عن أنه ـ جغرافيا ـ خارج عن إطار أمتنا العربية مرفوض من مذاهبها الفكرية السائدة .. فلم ولن يكون مبرراً للدعوة

---

(١) (الدستور الإسلامى لجمهورية إيران الإسلامية) المادة ١٠٧ . طبعة مؤسسة الشهيد ـ إيران ـ قم سنة ١٩٧٩ م .

(٢) المصدر السابق . المادة ١١٠ .

«العلمانية» ـ فى واقعنا الإسلامى ـ على النحو الذى كان عليه الأمر فى أوربا «الكهانة .. والحكم بالحق الإلهى» فى العصور الوسطى !..

بل إننا واجدون من جمهور الشيعة من ينظر إلى تراث المذهب فى الإمامة نظرته إلى الموروث الذى يجب إخضاعه للنظر الناقد ... ومن جمهورها ـ بل ومجتهديها ـ من يرفض «عموم ولاية الفقيه» !..

فرغم هذه الصفحة المعترضة ـ من كتاب التراث القديم ـ يظل إبداع حضارتنا فى الفكر السياسى خاليا من المبررات التى تستدعى «العلمانية» كحل طبيعى لما فى فكرنا وواقعنا من مشكلات .

***

وكما مثلت نظرية الشيعة فى «الإمامة ـ الإلهية ـ المعصومة» خروجا على سياق الفكر السياسى العام والغالب فى حضارتنا العربية الإسلامية .. بدأت رفضا مشروعا وثوريا لسلطة بشرية ظالمة ، لكنها بدلا من أن تتصدى لهذه السلطة البشرية الظالمة بالأمة ، تقوقعت وحلمت بالمخلص المعصوم ، الذى صنعه الله على عينه ، والذى سيأتى ليملأ الأرض عدلا بعد أن طفحت بالجور!.. ثم هاهى قد استقرت «كخصوصية ـ شيعية ـ فارسية» ، تحت عنوان «عموم ولاية الفقيه» مرفوضة من جمهور المسلمين ، بل ومن قطاع متنامى فى صفوف الشيعة الاثنى عشرية ذاتها ...

كما مثلت هذه النظرية نتوءاً غير إسلامى ـ بالمعنى السياسى ـ وغير عربى ـ بالمعنى القومى ـ كذلك عرفت الحياة الفكرية الإسلامية بميدان مبحث طبيعة السلطة السياسية للدولة الإسلامية «شبهة حكومة دينية ودولة دينية» ، صاغها

أنصارها تحت عنوان « نظرية الحاكمية » ؟!.. وشاع فى ذهن العامة من شباب الحركات الإسلامية المغالية ، وفى كتابات عدد من الذين يتناولون الفكر السياسى للإسلام بجمود جعلهم يتعبدون بظواهر النصوص ، أو بعواطف تنحى العقل والعقلانية عن مكانهما الرائد والقائد فى البحث والنظر والتفكير ... شاع فى ذهن أولئك وفى كتابات هؤلاء أن « الحاكمية » تعنى : عداء الإسلام لأن تكون الأمة الإسلامية مصدر السلطة والسلطان فى سياسة الدولة وتنظيم المجتمع وتنمية العمران ؛ لأن السلطة - كل السلطة - فى هذه الأمور الدنيوية هى لله وحده ، تشريعا وتنفيذا ، كما هوالحال مع سلطان الله فيما هو وضع إلهى ووحى سماوى من أركان الدين وأصول العقائد ومناسك العبادات ... ولقد غدت نظرية « الحاكمية » هذه سبيلا لافتعال التناقض بين أن تكون الدولة إسلامية وبين الاعتراف بالأمة كمصدر للسلطات ، وأصبحت عذرا يبرر به قطاع من الحركة الفكرية والسياسية - بالحق حينا وبالباطل حينا - الدعوة إلى «العلمانية » ، باعتبارها طوق النجاة من « الحاكمية » التى بدت صورة حديثة للثيوقراطية الكنسية الغربية ، ولنظرية الإمامة الشيعية .. ولذلك كان لزاما علينا، ونحن ننفى مبررات « العلمانية » ، بإقامة الأدلة على خلو فكرنا السياسى الإسلامى من « الكهانة » و « الثيوقراطية » و « السلطة الدينية » التى تفرزها - كنقيض - وتستدعيها كحل لمثل هذا المشكل ... كان لزاما علينا أن نتناول قصة فكرنا السياسى الإسلامى مع نظرية « الحاكمية » ؛ لنرى كيف بدأت شذوذا عن المسار الطبيعى لفكر الإسلام السياسى ... ثم اختفت ... فلما بعثت من جديد كانت مجرد « شبهة حكومة دينية »، صيغت فى ملابسات

غير عربية .. وأن استعارتها وتجريدها من الملابسات الخاصة التى صيغت فيها ، ثم توظيفها فى إطار الأمة العربية الإسلامية هو أشبه ما يكون باستعارة « الثيوقراطية الكاثوليكية » أو « ولاية الفقيه الشيعية الفارسية » وإقحامهما فى محيطنا العربى الإسلامى الرافض لهما بحكم حقائق الفكر السائد ووقائع التاريخ وطبيعة المسيرة الحضارية !..

* لقد بدأت قصة أمتنا وحضارتنا مع مضمون « الحاكمية » وشعارها عندما رفض « الخوارج » الأولون - وكان جمهورهم من شباب القراء المتنسكين - سلطة كل من أمير المؤمنين على بن أبى طالب (٢٣ ق . هـ - ٤٠ هـ / ٦٠٠ - ٦٦١ م) ومعاوية بن أبى سفيان (٢٠ ق . هـ - ٦٠هـ/ ٦٠٣ - ٦٨٠ م) بعد اتفاقهما على التحكيم فى النزاع السياسى الناشب بينهما ، والذى استقطب جمهور الأمة للقتال فى معركة صفين (٣٧ هـ/ ٦٥٧ م) .. رفض الخوارج هذه السلطة البشرية ، ثم رأوا الأمة قد استقطبت وراء رموز هذه السلطة البشرية ، فقالوا - فى سذاجة المتأول - إن الحكم والسلطة والسلطان - حتى فى شئون السياسة والحرب - لله وحده .. وهو قد حكم بأن معاوية ومن معه هم الفئة الباغية ، وقتالها واجب بقوله تعالى: **﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾**(١) .. ثم ذهبوا - انطلاقا من فكرية « حاكمية الله » وحده

---

(١) الحجرات : ٩ .

فى هذه القضية الدنيوية وأمثالها ، إلى رفض مبدأ تحكيم البشر وإعطائهم أية سلطة أو سلطان فيماحكم فيه الله ، غير مميزين ولا مفرقين بين ثوابت الدين ، التى انفرد الله بها كشارع وحيد ، وبين شئون الدنيا التى استخلف الله فيها الإنسان حاكما فى إطار الشريعة ومقاصدها وحدودها .. فصاحوا صيحتهم الشهيرة : «لا حكم إلا لله » .. حتى لقد سُمُّوا « الْمُحَكِّمَة » ؟!..

ومنذ تلك اللحظة أدرك على بن أبى طالب فساد هذا التأويل الخارجى .. فالحكم لله : كلمة حق ، عندما يكون التشريع « دينا » ، أما عندما نكون بإزاء «الدنيا والسياسة » فالحكم للإنسان وللأمة ، على طريق الدين .. ولذلك كان تعليقه على قول الخوارج : « لا حكم إلا لله » هو قوله : « إنها كلمة حق يراد بها باطل»!! نعم ، لاحكم إلا لله ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا لله . وإنه لابد للناس من أمير ، بر أو فاجر ؟!..(١) .

ثم مضت الستون .. وتوالت الأحداث .. وتبدلت المواقف .. فتخلى الخوارج عن هذا التأويل الفاسد .. وقالوا ـ كما سبقت إشارتنا ـ بأن الإمامة مستخرجة من « الرأى » وليس من الكتاب والسنة .. على حين قالت الشيعة ـ خصوم الخوارج ـ « بالإمامة ـ الإلهية ـ المعصومة » !! .. واختفى شعار الحاكمية من فكرنا وتاريخنا قرابة أربعة عشر قرنا !..

* ثم جاء الأستاذ أبو الأعلى المودودى (١٣٢١ ـ ١٣٩٩ هـ/ ١٩٠٣ ـ ١٩٧٩ م) منذ أكثر من نصف قرن فبعث هذا الشعار وأحيا هذه الدعوة التى

---

(١) الإمام على بن أبى طالب (نهج البلاغة) ص ٦٥ طبعة دار الشعب . القاهرة .

بدأها ، الخوارج ، فى صدر الإسلام عندما أعلنوا أنه : (لا حكم إلا لله !) ... وقيل : إن الرجل قد شدد على اختصاص الحاكمية بالله.. ، الحاكمية القانونية ، أى حاكمية التشريع .. و ، الحاكمية السياسية ، ، أى حاكمية التنفيذ .. ونفى أن يكون لبشر ـ فردا كان أو حزبا أو طبقة أو شعبا ـ أى حق ، ولو جزئى ، فى هذه ، الحاكمية الإلهية ، ... ولما كانت ، الديمقراطية ، ـ كما هى فى الغرب .. وكما تحدث عنها الرجل ـ هى ، حاكمية الجماهير ، فلقد رفضها الرجل كل الرفض ، وعاداها كل العداء !..

قيل هذا عن المودودى ، وتشبث به مقلدوه الكثيرون ، وسيقت عليه شواهد من نصوص الرجل من مثل قوله : ، إن وجهة نظر العقيدة الإسلامية تقول : إن الحق تعالى وحده هو الحاكم بذاته وأصله ، وأن حكم سواه موهوب وممنوح ... [1] وإن أى شخص ـ أو جماعة ـ يدعى لنفسه أو لغيره حاكمية كلية أو جزئية ، فى ظل هذا النظام ، هو ـ ولا ريب ـ سادر فى الإفك والزور والبهتان المبين ... فالله معبود بالمعانى الدينية ، وسلطان حاكم بالمعانى السياسية والاجتماعية ... وهو لم يهب أحدا حق تنفيذ حكمه فى خلقه .. إن الإنسان لا حظ له من الحاكمية إطلاقا[2] وأن الأساس الذى ارتكزت عليه دعامه النظرية السياسية فى الإسلام أن تنزع جميع سلطات powers الأمر والتشريع من أيدى البشر ، منفردين ومجتمعين ، ولا يؤذن لواحد منهم أن ينفذ أمره فى بشر مثله فيطيعوه ، أو ليسنّ قانونا فينقادوا له ويتبعوه ، فإن ذلك

---

(١) (الحكومة الإسلامية) ص ٨١ ، ٨٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م .
(٢) المرجع السابق ص ٧٠ ، ٧٣ .

أمر مختص بالله وحده ، لا يشاركه فيه أحد غيره ، كما قال هو فى كتابه :
﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ (١) ...
فالخصائص الأولية للدولة الإسلامية ثلاث :

١ - ليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أو لسائر القاطنين فى الدولة نصيب من الحاكمية ، فإن الحاكم الحقيقى هو الله ، والسلطة الحقيقية مختصة بذاته تعالى وحده . والذين من دونه فى هذه المعمورة إنما هم رعايا فى سلطانه العظيم .

٢ - ليس لأحد من دون الله شىء من أمر التشريع ، والمسلمون جميعا - ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا - لا يستطيعون أن يشرعوا قانونا ، ولا يقدرون أن يغيروا شيئا مما شرع الله لهم .

٣ - إن الدولة الإسلامية لا يؤسس بنيانها إلا على ذلك القانون المشرع الذى جاء به النبى من عند ربه ، مهما تغيرت الظروف والأحوال ، والحكومات Governement التى بيدها زمام هذه الدولة state لا تستحق طاعة الناس إلا من حيث إنها تحكم بما أنزل الله وتنفذ أمره تعالى فى خلقه ...(٢)

وأن وضعية الدولة الإسلامية : أنها ليست ديمقراطية Democracy فإن الديمقراطية عبارة عن منهاج للحكم تكون السلطة فيه للشعب جميعا ... وهى ليست من الإسلام فى شىء ، فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام

---

(١) يوسف : ٤٠ .

(٢) (نظرية الإسلام السياسية) ص ٣١ - ٣٣ . طبعة بيروت - ضمن مجموعة عنوانها « نظرية الإسلام وهديه » - سنة ١٩٦٩ م .

الدولة الإسلامية ... »[1] .

نعم .. لقد قال الأستاذ المودودى ذلك .. ومثله كثير !... ونحن نعترف أن كلماته هذه من الممكن أن يؤدى اجتزاؤها ، وغياب وضعها إلى جوار غيرها من التى عرض فيها لذات القضية ، وأيضا غياب المعنى المحدد لما عناه الرجل من « الحاكمية » ، وما كتبه عن « الخلافة الإنسانية » عن الله فى الأرض ... إن غياب ذلك من الممكن أن يوهم - وهو قد أوهم الكثيرين - أن الرجل عدو للديمقراطية ؛ لأن الحاكمية تعنى تجريد الإنسان من كل سلطات التشريع والتنفيذ ..

لكن لنبدأ أولا بتحديد معنى المصطلحات عند الرجل :

* إن معنى كلمة « الحاكمية » عنده هى : « السلطة العليا ... والمطلقة » .. فهى ليست السلطة « العليا » فقط .. بل و« المطلقة » أيضا .. إنها لا تطلق إلا على الـ (فعّال لما يريد) والذى (لا يُسأل عما يفعل) ..[2] .

* ومعنى كلمة « الديمقراطية » - فى الحضارة الغربية - هى : « حاكمية الجماهير ... وسيادتها المطلقة من كل قيد ، سوى ما تصنعه الجماهير لنفسها .. أى أن للجماهير السلطة العليا ، والمطلقة ..

---

(١) المرجع السابق . ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) (تدوين الدستور) ص ٢٥١ ، ٢٥٣ . ترجمة محمد عاصم الحداد . طبعة بيروت سنة ١٣٨٩ هـ/ سنة ١٩٦٩ م . ضمن مجموعة عنوانها « نظرية الإسلام وهديه فى السياسة والقانون » .

والآن نكتفى بأن نسأل ... »(1) .. هل يدعى مسلم - مهما بلغ إيمانه بالديمقراطية - أن الجماهير يجب أن تكون - فى ديمقراطيتنا - مطلقة السلطة ، فلا تسأل عما تفعل ؟ وتفعل ما تريد؟ حتى لو أحلت الحرام وحرمت الحلال الثابت دلالة وورودا عن الله سبحانه وتعالى ؟؟!... أم أن سلطة الجماهير وسلطان الأمة وسلطاتها يجب أن تقيد بما قطع فيه الله بالتشريع ، فهى حرة داخل الإطار الإلهى؟..

وبعد هذا التساؤل .. لنواصل عرض الفكر المتكامل للأستاذ المودودى ... إن الرجل لم يقل بوجود تشريع إلهى كامل لما هو قائم وما يستجد من القضايا والمشكلات ، حتى يمكن أن يتصور أنه يجرد الإنسان من كل حق فى التشريع والتقنين ، كما توهم بعض نصوصه المجتزأة ... بل الرجل يقول : « إن مجالس الشورى أو البرلمانات لا يباح لها أن تسن نظاما أو تصدر حكما فيما ورد فيه نص صريح واضح فى شريعة الله ... أما مالم يرد فيه نص شرعى - وهو المجال الأوسع - فلأهل الحل والعقد أن يجتهدوا فى سن الأنظمة التى تحقق مصلحة الأمة بالمشورة المتبادلة .. على أن تكون منسجمة مع الإطار العام لأسس الشريعة ... »(2) .

إذن فللبشر أن يسنوا القوانين والنظم فيما لا نص فيه .. وهو المجال الأوسع !... بل إن المودودى يسمى هذه السلطة التى تمارسها مجالس الشورى والبرلمانات ، يسميها « حاكمية »؟!.. وذلك عندما يذهب لإبداع تعريف

---

(1) (الإسلام والمدنية الحديثة) ص ٣٦ ، ٣٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م .
(2) المرجع السابق . ص ٤٠ .

للحكومة الإسلامية ، والتى يراها إلهية ، أى « ثيوقراطية » Theo-cracy لأن صاحب السلطة المطلقة والعليا فى التشريع لمجتمعها هو الله .. ولكنها ليست ثيوقراطية الغرب الكنسية التى تتحكم فيها طبقة السدنة priest class .. لأنها فى الإسلام أيضا ديمقراطية Democracy لأن الإسلام قد أقر « نيابة الشعب واستخلافه عن الله فى ظل سيادة الله وحاكميته » .. فالحكومة الإسلامية لذلك هى ـ عند المودودى ـ : « الثيوقراطية » أو الحكومة الإلهية الديمقراطية ... لأنه قد خول فيها للمسلمين « حاكمية شعبية مقيدة »

" Limited popalar sovereignty .."(١) .

إذن ففى الإسلام « حاكمية شعبية » ، وإن تكن مقيدة .. مقيدة بالنصوص القطعية ـ التى تناولت المجال الأقل من شئون المجتمع ، وتركت لأصحاب «الحاكمية الشعبية » « المجال الأوسع » ـ كما قال المودودى ؟!..

بل وحتى فيما وردت به النصوص الإلهية نجد لأصحاب « الحاكمية الشعبية » مجالا كبيرا .. وبعبارات المودودى ، فإن : « هناك مع هذا العنصر القطعى ، غير القابل للتغيير والتعديل ، عنصر آخر يوسع فى القانون الإسلامى إلى حيث لا نهاية ، ويجعله يرحب بالتغير والرقى فى كل حالة من حالات الزمان المتطورة ، وهو يشتمل عدة أنواع :

١ ـ **تعبير الأحكام أو تأويلها أو تفسيرها** ... وهو باب واسع جدا فى الفقه الإسلامى . فالذين لهم عقول ثاقبة . يجدون أمامهم مجالا واسعا

---

(١) (نظرية الإسلام السياسية) ص ٣٤ ، ٣٥ . و(الإسلام والمدنية الحديثة) ص ٣٦ .

للتعبيرات المختلفة حتى فى أحكامها القطعية الصريحة ، فكل منهم يرجح - على حسب فهمه وبصيرته - تعبيرا من هذه التعبيرات على غيره ، محتجا بالدلائل والقرائن . وهذا الاختلاف فى تعبير الأحكام مازال له وجود بين أصحاب الفقه والعلم من الأمة من أول أمرها ، ولابد له أن يبقى مفتوحا فى المستقبل أيضا ..

٢ - **القياس** .. وهو تطبيق حكم ثبت من الشارع فى قضية ، على قضية أخرى تماثلها ، أى بقياسها عليها ..

٣ - **الاجتهاد** .. وهو فهم قواعد الشريعة وأصولها العامة وتطبيقها فى قضايا جديدة لا توجد لها النظائر والأشباه فى الشريعة ...

٤ - **الاستحسان** .. وهو وضع ضوابط وقوانين جديدة فى دائرة المباحث غير المحدودة على حسب الحاجات ، بحيث تتفق إلى أكبر درجة مع روح الإسلام الشامل .

فهذه الأمور الأربعة إذا تدبرتم ما فيها من الإمكانات ، فإن الشبهة لاتكاد تساوركم بأن القانون الإسلامى قد ضيق نطاقه فى حين من الأحيان عن تلبية حاجات التمدن الإنسانى المتزايدة المتجددة ، والوفاء بمطالب أحواله المتطورة ... »(١) .

***

---

(١) (القانون الإسلامى وطرق تنفيذه فى باكستان) ص ١٧٣ - ١٧٥ . طبعة بيروت - ضمن مجموعة عنوانها « نظرية الإسلام وهديه فى السياسة والقانون » . سنة ١٩٦٩م .

فالأحكام القطعية القليلة .. من مثل :

١ ـ الأحكام الصريحة القطعية الواردة فى القرآن والأحاديث .. كالحدود .. والميراث ..

٢ ـ والقواعد العامة الواردة فى القرآن والأحاديث ، كحرمة كل شىء مسكر، وكل بيع لا يتم فيه تبادل المنفعة بين الجانبين على تراض منهما ...

٣ ـ والحدود المقررة فى القرآن والسنة لنحد بها حريتنا فى الأعمال ولا نتجاوزها ، كحد أربع نساء لتعدد الزوجات ، وحد ثلاث مرات للطلاق ، وحد ثلث المال للوصية ...

هذه الأحكام القطعية هى من « الثوابت » المحددة لصورة مدنية الإسلام المتميزة .. ولابد لكل مدنية من ثوابت ، لا تقبل التزحزح والتغيير !.. »(١). فإذا علمنا أن « القرآن ليس هو بكتاب الجزئيات ، بل هو كتاب المبادىء والقواعد الكلية ، ومهمته الحقيقية أن يعرض الأسس الفكرية والخلقية للنظام الإسلامى بوضوح ، ثم يثبتها قويا بكلتا الطريقتين : التدليل العقلى ، والتحريض العاطفى . أما ما يتعلق بالصورة العملية للحياة الإسلامية فإنه لا يرشد الإنسان إليها بوضع قوانين وأنظمة تفصيلية ... بل إنه حدد الحدود الأساسية ... »(٢) فقط ..

إذا علمنا ذلك أدركنا ـ بمنطق المودودى ـ ومن خلال نصوصه كيف وسع

---

(١) المرجع السابق . ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) (المبادىء الأساسية لفهم القرآن) ص ٦٢ . تعريب : خليل أحمد الحامدى . طبعة الكويت سنة ١٣٩١ هـ/ سنة ١٩٧١ م .

الإسلام مجال « الحاكمية البشرية المقيدة » .. وما هو نطاق القيود الإلهية على هذه الحاكمية البشرية ..

والأستاذ المودودى ، بعد أن نفى أن تكون « الحاكمية البشرية » فى الإسلام لفرد أو طبقة ، أو كهنة سدنة ، تحدث عن خلافة الإنسان ونيابته عن الله ... فالأمة نائبة عن الله ، وهى تنتخب حاكمها ، ونوابها ، وأهل الحل والعقد فيها ، بطريقة ديمقراطية ، الأمر الذى « يجعل الخلافة الإسلامية «ديمقراطية » ، على العكس من القيصرية أو البابوية أو الثيوقراطية (الدولة الدينية Theocracy) على حسب ما يعرفها الغرب ورجاله .... » .

ويستطرد المودودى فيقول إن « ديمقراطيتنا الإسلامية - هى كديمقراطية الغرب - لا تتألف الحكومة فيها ولا تتغير إلا بالرأى العام . ولكن الفرق بيننا وبينهم : أنهم يحسبون ديمقراطيتهم حرة مطلقة العنان ، ونحن نعتقد الخلافة الديمقراطية متقيدة بقانون الله عز وجل ... »[١] .

وفى مكان آخر يفصل فى الطابع الديمقراطى للنظام السياسى الإسلامى ، فيقول : « إننا نعارض سيادة فرد أو أفراد أو طبقة سيادة مطلقة تستأثر بالسلطة ، أكثر من معارضة المتحمسين للديمقراطية الغربية ، ونؤكد المساواة فى الحقوق وتكافؤ الفرص أكثر من تأكيد أنصارها ، ونحارب كل نظام يكبت الحريات ، فلا يبيح حرية التعبير أو التجمع أو العمل ، أو يضع العراقيل فى سبيل بعض الأفراد لاختلافهم فى الجنس أو الطبقة أو أصل الولادة ، بينما يعطى الآخرين

---

(١) (تدوين الدستور الإسلامى) ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

حقوقا وامتيازات خاصة . فإذا كانت الديمقراطية الغربية تعتبر هذه الأمور جوهرها (Essence) وروحها فإنه لا خلاف بينها وبين ديمقراطيتنا الإسلامية ... نحن نؤمن بحاكمية الله تعالى ، ونقيم نظام حكمنا على فكرة الاستخلاف أو النيابة ، وهى نيابة ديمقراطية فى جوهرها وروحها ، يتم فيها انتخاب الخليفة أو الرئيس أو الأمير وفق رأى الجماهير وبإرادتهم الحرة ، كما يتم فيها انتخاب أهل الحل والعقد والشورى كذلك ، وهم الذين لهم الحق المطلق فى نقد تصرفات الحكام ، ومحاسبتهم . . ،[1] .

وإذا كان المودودى قد مال فى كتابه (نظرية الإسلام السياسية) - الذى كتبه سنة ١٩٣٩ م - إلى ، أن للأمير الحق فى أن يوافق الأقلية أو الأغلبية من أعضاء مجلس الشورى فى رأيها ، كما أن له أن يخالف أعضاء المجلس كلهم ، ويقضى برأيه ،[2] .. أى مال إلى عدم إلزام الشورى للحاكم ... فلقد عاد وعدل عن هذا الرأى فى كتابه (تدوين الدستور الإسلامى) - الذى كتبه سنة ١٩٥٢ م - وقال : إنه ، لا مندوحة لنا من أن نجعل الهيئة التنفيذية تابعة لآراء أغلبية أعضاء المجلس التشريعى ! ،[3] .

فهل بقيت ثمة شبهة ، أو بقى أى غبار على فكر الرجل يبرر الظن بعدائه للديمقراطية ، بدعوى أن مفهومه للحاكمية الإلهية ينافيها ؟!..

لا نعتقد .. ولا نظن !..

---

(١) (الإسلام والمدنية الحديثة) ص ٣٦ - ٣٨ .

(٢) (نظرية الإسلام السياسية) ص ٥٩ .

(٣) (تدوين الدستور الإسلامى) ص ٢٧٦ .

وأخيرا .. فإن هناك حقيقة هامة قامت وراء نقد المودودى للديمقراطية الغربية التى كانت أساسا من أسس الدولة القومية الواحدة التى سعى (حزب المؤتمر) لإقامتها فى الهند الموحدة .. وهذه الحقيقة تقول : إن عداء المودودى هذا قد نبع من عدائه لفكرة القومية الهندية الواحدة ، فكلاهما كان يعنى - فى ظروف الأقلية المسلمة والأغلبية الهندوكية - سحق الشخصية الحضارية والقومية الثقافية للمسلمين ... والمودودى - فى نصوص كثيرة له - يميز بين الديمقراطية - بمعنى النيابة عن الأمة وحكم الأغلبية - وبين تطبيقها فى ظل أغلبية ثابتة ، على أقلية ثابتة - لاختلافهما فى الأصول والحضارة - .. فهى فى رأيه ، هنا ستكون « بربرية » ، ولن تكون « ديمقراطية » !.. يقول - فى نص هام جدا من نصوصه هذه - موضحا فكره ، وحاسما موقفه : « إنه لا يمكن لأى عاقل أن يعارض الديمقراطية ، ولا يمكنه القول بأنه يجب أن يكون هناك حاكم ملكى أو أرستقراطى ، أو أى نوع آخر من أنواع الحكم . إن القضية التى تقلقنا منذ فترة طويلة ، وتزيدنا قلقا يوما بعد يوم ، هى أن نظام الحكم فى الهند يسير منذ حوالى ثمانين سنة(١) مضت على أساس المؤسسات الديمقراطية ، على افتراض وجود قومية واحدة ، وذلك بسبب القيادة الخاطئة والحكم الخاطىء من جانب الإنجليز من ناحية ، وحسن حظ وأنانية الهنادكة من ناحية أخرى . ولا يجب أن نخلط هنا بين الديمقراطية نفسها والمؤسسة ذات النوع الجمهورى ، على افتراض وجود القومية الواحدة ؛ فبينهما فرق

---

(١) كتب هذا الكلام سنة ١٩٣٧ م .. والإشارة إلى تاريخ هزيمة الهند أمام بريطانيا فى خمسينات القرن التاسع عشر .

السماء والأرض ، ولا يعنى الاختلاف مع واحدة أننا نختلف مع الأخرى . فحقيقة الأمر أنه لا يوجد فى الهند قومية واحدة ، ولا توجد بالهند الأسس التى يمكن أن تقوم عليها القومية الواحدة . ولكن لنفترض أن الهنادكة والمسلمين والمنبوذين والسيخ والمسيحيين وغيرهم يمثلون أمة واحدة .. فإن من الممكن تطبيق قاعدة الجمهورية (الديمقراطية) هذه بينهم على أساس أن يسيرالحكم طبقا لما ترتضيه الجماعة التى تمثل الأغلبية بين هذه الأمم[1] ... إنه حين يتم تطبيق أصول الحكومة المنبثقة عن الأغلبية (أى حكومة الأغلبية) فى النظام الديمقراطى ، فإن هذا يعنى أن المجموعة كثيرة العدد تتولى الحكم ، وتنال أغراضها ورغباتها بقوة الحكومة ، كما أن المجموعة قليلة العدد تصبح مستبعدة وتضحى برغباتها ومصالحها فى سبيل رغبات ومصالح الأغلبية ، وهذا هو ما يطلق عليه : استبداد الأغلبية .. وهو أعمق جرح وأسوأ علامة على وجه ديمقراطيات هذا الزمان ... ويمكن لمبادىء حكومة الأغلبية أن تكون فى مكانها الصحيح حين يتم الاتفاق أصلا على الأمور الأساسية للمواطنين ، وأن يكون الاختلاف بينهم اختلافا فى الآراء فقط ، وليس فى المصالح ، ومن الممكن فى مثل هذا النظام أن تصبح أقلية اليوم هى أغلبية الغد ، وأن تصبح أكثرية اليوم أقلية الغد ... ولكن اختلاف الأهداف .. أو الأصول الدينية ، أو العواطف القومية ، أو اختلاف أسلوب الحياة وغيرها من مثل هذه الأمورلايمكن أن تنتهى عن طريق الدلائل أو الاستنتاجات ، ومن هنا فإن المجموعة التى تشكل الأغلبية سوف تظل دائما هكذا .. فمن الخطأ - إذن - أن

---

(١) (المسلمون والصراع السياسى الراهن)ص ١٠٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م .

نطلق على هذا الشيء اسم : الديمقـراطيـة ، ويجب أن نطلق عليـه اسم : البربرية؟!... [١] إن عزيمتنا القومية لاتزداد ولا تنضج فى ظل هذا النظام ، بل هى تختنق وتعتصر للنهاية ، وتقتلع جذورها ، ففى هذا النظام نحن قلة فى العدد ، وهذا النظام يعطى ما عنده لمن هم كثرة فى العدد ... إن القوة جميعها سوف تتحرك لتستقر فى أيدى الآخرين .. وهم سوف يسحقون وجودنا بقوة وبشدة ؟! .. ،[٢] .

هكذا وضحت مواقف الرجل الفكرية كل الوضوح .. وظهر جليا ، من خلال هذه النصوص ، التى تعمدنا الإفاضة فى إيرادها لكيلا تكون هناك حجة لمن يجتزئون النصوص ؟!.. ظهر جليا أن الرجل لم يكن عدوا ، للقومية ، ولا ، للديمقراطية ، ..

* فهو قد رفض ، القومية السياسية الواحدة ، لكل الهند .. لأنها كانت تعنى سحق الأغلبية الهندوكية للقومية الحضارية والثقافية للأقلية المسلمة ... فموقفه هذا كان دفاعا عن ، القومية الحقة ، .. وليس عداء ، للقومية ، .. ثم هو قد قدم لهذه المعضلة حلا قوميا نابعا من تعدد القوميات فى شبه القارة الهندية ؟..

* وهو قد رفض مؤسسة الدولة الديمقراطية ، القائمة على حكم الأغلبية ، لا رفضا منه للديمقراطية ، بل لأنها ـ فى ظروف الهند حيث تتعدد القوميات ـ ستؤدى إلى دوام الحكم بيد الأغلبية الهندوكية ، واستبعاد الأقلية المسلمة عنه

---

(١) (الأمةالإسلامية وقضية القومية) ص ٩٦ ، ٩٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨١م .

(٢) (المسلمون والصراع السياسى الراهن) ص ١٠٩ .

دائما ، لدوام ارتباط الأغلبية بالأصول الحضارية القومية ... وهذا الموقف هو رفض لتوظيف المؤسسات الديمقراطية فى غير موضعها ، وليس رفضا للديمقراطية ، فهو نفسه يقول : « إنه لا يمكن لعاقل أن يعارض الديمقراطية .

* ونظريته فى الحاكمية الإلهية لا تنفى انحيازه للديمقراطية ... فالحاكمية، بمعنى السلطة المطلقة .. سلطة الفعال لما يريد .. الذى لايسأل عما يفعل .. ليست مما يدعيه البشر ... ونطاق التشريع الإلهى القطعى محدود ، وأغلبه كليات وقواعد عامة ... أما ما عداه فاختصاص « الحاكمية البشرية » المحكومة بهذه الكليات وبروح الشريعة العام - التى هى فكرية الأمة ومعيار الخير والشر والصواب والخطأ فى حياتها .... والأمة - عن طريق نوابها وممثليها - هى التى تمارس هذه « الحاكمية البشرية » ... فهى إذن - هذه الحاكمية - ديمقراطية فى الجوهر والمضمون والأساس ...

هكذا انجلى الغموض الذى أحاط بفكر الأستاذ المودودى السياسى ... وهو الغموض الذى علم الله كم دفع أناسا بعيدا عن جادة الصواب ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ؟!.

فشعار الحاكمية ، إذن ، عند المودودى لا يماثل « الثيوقراطية » ولانظرية «الحكم بالحق الإلهى » كما شاع عن الرجل عند كثيرين من أنصاره وأعدائه على السواء ؟!..

لكن هذا الشعار هو شعار موهم ، أدت وتؤدى كثير من النصوص التى كتبها

المودودى حوله إلى لبس جعل الكثيرين يحسبونه على « الثيوقراطية » و «الدولة الدينية » .. ثم هو إحياء لمقولة خارجية مثلت طليعة الانحراف عن الإيمان بسلطان الأمة السياسى فى حضارتنا العربية الإسلامية .. وفوق كل هذا فإنه شعار لجأ إليه المودودى مدفوعا بملابسات هندية خاصة : دولة متعددة القوميات ... والمسلمون فيها أقلية قومية ، فسلطة الأغلبية الهندوكية لابد أن ترفض ؛ لأنها أغلبية دائمة معادية لغيرها من القوميات ، وبخاصة للقومية الإسلامية ... فهو ـ هنا أيضا ـ : رفض لسلطة بشرية مستبدة ومعادية، يستخدم شعارا فيه « شبهة » الإيهام بتجريد البشر من أن تكون لهم السلطة والسلطان فى سياسة الدولة والمجتمع ... ومن هنا كان رفضه وطرح نظريته جانبا أجدى فى تحديد المعانى الدقيقة واختيار المصطلحات المعبرة عنها بدقة، فى ميدان ومناخ ملىء بعوامل اللبس والأفكار والشعارات المثيرة للشبهات !..

فلا شعار« الحاكمية » ـ فى نشأته الأولى ـ بذى صلة حقيقية بفكر الإسلام السياسى .. ولا هو ، فى صورته المودودية ـ بالمعبر عن واقع الفكر الإسلامى الحديث ، أو ضرورات النهضة الإسلامية فى إطار أمتنا العربية .. إنه شعار دخيل على تراثنا القديم واجتهادنا الحديث .. تخلى عنه الذين ابتدعوه قديما .. وجوهر فكر المودودى عنه مخالف لما فهمه منه أنصاره وأعداؤه على السواء .. فهو لا يعدو ـ رغم ما أوضحنا من مضامينه الحقيقية ـ أن يكون شبهة من الشبهات !..

***

والأمر الذى يؤكد براءة « الإسلام : الدين » و «الإسلام : الحضارة » من

الانحراف إلى القول « بالسلطة والدولة الدينية » ، أوالقول « بفصل الدين عن الدولة » ، هوبقاء نظرية الإمامة الشيعية وصورتها الأخيرة ـ « ولاية الفقيه » ـ وبقاء « شبهة السلطة الدينية » ـ نظرية « الحاكمية » ـ « خارجا عن طبيعة المسار الأصيل لفكر الإسلام السياسى ، كما أبدعته التيارات الفكرية الأساسية التى عرفتها حضارتنا وأيضا بقاء هذا « النتوء » غريبا عن المناخ العربى الإسلامى الذى التزم موقف الرفض والنفور من كل الأطروحات المجافية « لوسطية الإسلام » ...

ولقد ظلت « صفحة » هذا « النتوء » فى مسيرتنا الفكرية ، مجرد « جملة معترضة » تنتظر من يحذفها من كتاب الفكر السياسى للإسلام ، وبقيت «ظاهرة غير طبيعية » تشوب صفحات هذا الكتاب ، إلى أن عرف الإنسان العربى طريقه إلى عصر اليقظة والنهضة والتنوير فى القرن التاسع عشر الميلادى ، فرأينا نقاء الفكر السياسى فى هذه القضية يعود ليتألق فى الآثار الفكرية لمدرسة التجديد الدينى ، التى تبلورت من حول فيلسوف الإسلام وموقظ الشرق جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ ـ ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م) والتى كان الإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ / ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) المهندس الأعظم لبنائها الفكرى المجدد للإسلام ..

فأعلام هذا التيار التجديدى ، وإن اعترفوا بوجود « سلطة زمنية » و « سلطة روحية » إلا أنهم يجعلون « السلطة الروحية » للدين تتمثل فى كل متدين به ، وليس فى « رجال » لهذا الدين يتخذون لأنفسهم من السلطة والسلطان ما لا يشاركهم فيه الآخرون .. وكما جعلوا السيادة والرقابة للأمة على رجال

«السلطة الزمنية» ، فكذلك جعلوا للأمـة السيـادة والرقابة على كل من يسيء استخدام سلطان الدين ؛ ذلك لأن « إرادةالشعب ، الغير مكره ، والغير مسلوبة حـريته قـولا وعمـلا ، هى قـانون ذلك الشعب المتبع ، الذى يجب على كل حـاكم أن يكون خـادما له أمينا على تنفيذه !..»(١) .. كما يقول جمـال الدين الأفغانى..

ومن منطلق « الإسلام : الدين » و« الإسـلام : الحـضـارة » لم ير أعـلام تيار(الجامعة الإسلاميـة) التجديدى بين السلطتين « الزمنية » و« الروحيـة » ذلك التناقض العدائى ، ولا هذه الثنائية الحادة والانشطار المستحكم الذى كان بينهما فى الواقع الأوربى ، وهو التناقض الذى أثمر « العلمانية » هناك ... فقال أعلام هذا التيار التجديدى : إنه « إذا سار الدين فى غايته الشريفة ، حمدته السلطة الزمنيـة ، بلا شك ، وإذا سارت السلطة الزمنيـة فى الغاية المقصودة منها ، وهى (العدل المطلق) حمدتها السلطة الروحية وشكرتها ، بلا ريب . ولا تتنافر هاتان السلطتان إلا إذا خرجت الواحدة منهما عن المحور اللازم لها ، والموضوعة لأجله !...»(٢) .

ولقد تصور ـ وصور ـ أعلام تيار التجديد الدينى علاقة الدين بالدولة على النحو الذى يمكن رصد عناصره الأساسية فى هذه النقاط :

١ ـ تأسيس المشروع النهضوى المستقبلى على الثوابت والأصول التى تمثل

---

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ص ٥٣٣ ـ دراسة وتحقيق دكتور محمد عمارة ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م .

(٢) المصدر السابق ص ٣٢٤ .

« هوية الأمة الحضارية » .. ذلك « لأن الظهور فى مظهر القوة ، لدفع الكوارث ، إنما يلزم له التمسك ببعض الأصول التى كان عليها الآباء والأسلاف .. ولا ضرورة - فى إيجاد المنعة - إلى اجتماع الوسائط وسلوك المسالك التى جمعها وسلكها بعض الدول الغربية الأخرى ، ولا ملجىء للشرق - فى بدايته - أن يقف موقف الغربى فى نهايته ، بل ليس له أن يطلب ذلك؟ ... »(١) .

فتميزنا الحضارى حقيقة تاريخية .. وهو ضرورة مستقبلية نافعة ، تعصم مشروع نهضتنا من المسخ والتشويه المتمثل فى فكرية « التغريب » .. وهو شرط صلاحه ، عندما يلائم طبيعة الأمة وخصائصها ..

٢ - والإسلام - المتجدد بالاجتهاد العقلانى - هو الركيزة الطبيعية والقوية للنهضة المنشودة فى إطار أمتنا العربية الإسلامية .. فتجديد « دنيانا » رهن بتجديد « ديننا » !.. « وهذه سبيل لمريد الإصلاح فى المسلمين لا مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ، ليس عنده من مواده شىء ، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدا . وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه (ماليس لهم فى غيره) ، وهو حاضر لديهم ، والعناء فى إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره ؟!.. »(٢) .

---

(١) المصدر السابق ص ٥٣٣ .

(٢) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ٣ ص ٢٣١ - طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م .

٣ ـ وتأسيس التمدن الحديث على ركائز التمدن الإسلامى لا يعنى صب الحاضر والمستقبل فى قوالب السلف وتجارب الأقدمين ، وإنما يعنى جمع ثوابت الهوية إلى متجددات العصر ومقتضياته ، فنكون ، معاصرين ، نبدع ما نواجه به تحديات العصر ومستحدثات الواقع ومتطلبات المستقبل ، على أن تكون ، معاصرتنا ، امتداداً متسقا ومتطورا لثوابت هويتنا العربية الإسلامية .. فنضمن النهضة العصرية مع التواصل الحضارى ، الأمر الذى ينفى التناقض بين ، أصيل موروثنا ، وبين ، جدتنا وحداثتنا ، .... ، ولو رزق الله المسلمين حاكما يعرف دينه ، ويأخذهم بأحكامه ، لرأيتهم قد نهضوا ، والقرآن الكريم فى إحدى اليدين ، وما قرر الأولون وما اكتشف الآخرون فى اليد الأخرى ، ذلك لآخرتهم ، وهذا لدنياهم ، ولساروا يزاحمون الأوربيين فيزحمونهم!.. ،(١) .

٤ ـ وأسلمة ، الدولة ، ، فى مشروعنا الحضارى لا تعنى أنها ،دولة : دينية .. ثيوقراطية ، .. كما عنت ذلك مسيحيتها فى الحضارة الكاثوليكية الغربية ، فطبيعة ، السلطة الدينية ، للدولة مما يأباه نهج الإسلام . فالكاثوليكية الغربية هى التى ، جعلت أصلا من أصول المسيحية كون السلطة الحقيقية : (مدنية ـ سياسية ـ دينية) فى نظام واحد ، لا فصل فيه بين السلطتين ، أما الإسلام فإنه ، ليس فيه سلطة دينية ، سوى سلطة الموعظة الحسنة .. وهى سلطة خولها الله لكل المسلمين ، أدناهم وأعلاهم ... وليس للخليفة ، أو القاضى ، أو المفتى ، أو شيخ الإسلام أية سلطة دينية .. بل إن كل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهى

---

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

سلطة مدنية .. !.. فليس فى الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه ؟!.. ،[1] .

٥ - ونفى « السلطة الدينية » و « الثيوقراطية » عن الدولة الإسلامية لا يعنى « علمانية » هذه الدولة ، وتحررها من هيمنة الشريعة الإسلامية ، وفصلها عن الدين .. ذلك لأن الإسلام ليس مجرد رسالة روحية خالصة ، وإنما هو موقف كلى وفلسفة شمولية وأيديولوجية حياتية وضع المعايير والفلسفات والأطر للنظام المدنى أيضا .. « فالإسلام : دين ، وشرع ، قد وضع حدودا ، ورسم حقوقا ، وليس كل معتقد فى ظاهر أمره بحكم يجرى عليه فى عمله ، فقد يغلب الهوى وتتحكم الشهوة ، فيغمط الحق ، ويتعدى المعتدى الحد فلا تكمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود ، وتنفيذ حكم القاضى بالحق ، وصون نظام الجماعة ، وتلك القوة لا يجوز أن تكون فوضى فى عدد كثير ، فلا بد أن تكون فى واحد ، وهو السلطان أو الخليفة ،[2] - (الدولة) - ... فالله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن !..

٦ - فهى - إذن - دولة : « إسلامية » و « مدنية » فى ذات الوقت .. للشريعة مكان السيادة والهيمنة على « واقعها الحى » وعلى « القانون » المنظم لحياة هذا الواقع ... والأمة هى مصدر السلطة والسلطان فى التشريع والتقنين لمقاصد هذه الشريعة وتجسيد فلسفاتها واقعا ووضع مقاصدها فى الممارسة والتطبيق ...

---

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ١٧٥ ، ج ٣ ص ٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٨٧ .

وإذا كانت « الحرية » فريضة إسلامية وضرورة شرعية إنسانية ، وليست مجرد حق من حقوق الإنسان ، فإن حرية الأمة لن تتحقق إذا لم تكن ـ فى سياسة الدولة والمجتمع ـ مصدراً للسلطة والسلطان .. « فالحكمة والعدل فى أن تكون الأمة ـ فى مجموعها ـ حرة مستقلة فى شئونها ، كالأفراد فى خاصة أنفسهم ، فلا يتصرف فى شئونها العامة إلا من تثق بهم من أهل الحل والعقد ، المعبر عنهم فى كتاب الله بأولى الأمر ؛ لأن تصرفهم ـ وقد وثقت بهم ـ هو عين تصرفها ، وذلك منتهى ما تكون به سلطتها من نفسها (١) » .

بل إن كون الأمة هى مصدر السلطة فى حياتها السياسية ليبلغ الحد الذى يجعلها الحاكمة على الدولة .. « فهى تبايع الحاكم وتتوجه ـ إن كان ملكا ـ على شرط الدستور و القانون ، فإن وفى كانت له حقوق الطاعة ، وإلا ، فإما أن يبقى رأسه بلا تاج ، أو تاجه بلا رأس ؟!.. »(٢) .

***

هكذا كشفت مدرسة التجديد الدينى الحديثة النقاب عن الوجه المشرق للفكر الإسلامى فى هذا الموضوع .. موضوع : (الإسلام وطبيعة السلطة السياسية فى الدولة والمجتمع) ، ومن ثم : (الإسلام والعلمانية) فأزاحت وهم الذين زعموا أن الإسلام مع « الحكومة الدينية .. الثيوقراطية » ، ومن ثم أفقدت دعاة « العلمانية » ، من أنصار تيار « التغريب » ، كل مبرر لتكلف مشكلة يستعيرون لها حلا متكلفا هو الآخر ؟!..

---

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ٢٥٨ .

(٢) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ .

وظهر جليا أن « شبهة السلطة الدينية » في تراثنا الفكرى لم تعد أن تكون :

* « خصوصية شيعية » أثمرتها ملابسات وغايات مختلفة عن تلك التى دعت إلى نظيرتها الأوربية ..

* « مصطلحات موهمة » دفعت إليها ملابسات خاصة ، لا وجود لها ولا لنظيرها في إطار الأمة العربية المسلمة ..

* « آفة التقليد » للأطروحات الفكرية التى عرفتها ديانات أخرى وحضارات أخرى ، رغم تعارض أسسها وغاياتها ومناهجها مع الأسس والغايات والمناهج التى تميز بها الإسلام ..

حدث ذلك ويحدث رغم وضوح مضاره ومخاطره على ذلك التميز الذى طبع نهج الإسلام فأكسبه خصوصية ازدان بها كدين ، وكحضارة .. وهى خصوصية من الواجب ـ ومن الطبيعى ـ أن تسعى إلى التحلى بها أمة هذا الدين ...

وهو قد حدث ، ويحدث رغم أن الرسول ﷺ قد حذرنا مغبته منذ عصر البعثة ، عندما تنبأ به فقال ، محذرا : « **لتتبعن سنن من كان قبلكم ، باعا بباع ، وذراعا بذراع ، وشبرا بشبر ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه** »[1] ؟!..

لقد عرفت مجتمعات قديمة وحضارات غير إسلامية ذلك النهج الذى جعل

---

(١) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه وابن حنبل .

« السياسة دينا خالصا » ، وكان ذلك قبل أن تبلغ الإنسانية طور الرشد الذى يؤهل الأمة لأن تكون مصدرا للسلطة والسلطان فى شئون الدنيا وتنظيم الدول وسياسة المجتمعات .. فعرفت الكسروية الفارسية كسرى مفوضا من معبوده «أهورا- مزدا» ، مفوضا بالحق الإلهى لتكون « سياسته » « دين السماء » وقانونها المقدس !.. وعرفت القيصرية الرومانية القيصر- فى الوثنية - : ابن السماء - وفى المسيحية - : رئيس الكنيسة الحاكم بالحق الإلهى ، على النحو الذى اشتهر فى أوربا الكاثوليكية بعصورها الوسطى - المظلمة !.. كماعرف التاريخ العبرانى « وحدة السياسة والدين » لدوام السلطة السياسية بيد الأنبياء !..

لكن الإسلام الذى فتح - بختم طور النبوة - للإنسانية باب المرحلة التى بلغت فيها رشدها ، هو الذى علمنا رسوله ﷺ أن هذا الطور الجديد قد اقتضى تطورا حاسما وتغيرا نوعيا فى طبيعة السلطة السياسية للدولة الإسلامية ، وفى طبيعة العلاقة بين « الرسالة » و « السياسة » ، بين « الدين » و « الدولة » ... عندما قال - عليه الصلاة والسلام - : « **إن بنى إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبى خلفه نبى ، وإنه لا نبى بعدى ، إنه سيكون خلفاء** »(١) ... فنبه على أنّ لنظام الحكم فى الإسلام طبيعة تخالف طبيعته التى عرفت فى التاريخ القديم وفى الحضارات التى سبقت حضارة الإسلام ... وعندما قال - معلقا على حادث تأبير النخل - : « **إنما أنا بشر مثلكم .. وما قلت لكم : قال الله ! : .. فما كان من أمر دينكم فإلىّ ، وما كان من أمر**

---

(١) رواه البخارى وابن ماجة وابن حنبل .

دنياكم فشأنكم به ، أنتم أعلم بأمر دنياكم »(١) !.. فنبه على أنه ﷺ مع جمعه بين « الرسالة » و « السياسة » ، قد تمايز فى إنجازه ما هو « رسالة » عما هو « سياسة » .. ما هو دين عما هو دولة .. فاختلف الوضع وتغير - نوعيا - عن « الكهانة » التى سادت عصور ما قبل الإسلام وحضارته ..

لكن ... وبالرغم من هذا الهدى النبوى قلد نفر ضئيل العدد من المسلمين من تقدم أمة الإسلام ، باعا بباع ، وذراعا بذراع ، وشبرا بشبر ، فجعلوا «السياسة » « دينا خالصا » وجعلوا « الإمامة : إلهية » معصومة « عصمة الأنبياء !..

وإذا كان هذا الفكر قد ظل - فى تاريخنا وتراثنا - مجرد « نتوء .. وخصوصية مذهبية » ، أنكرتها التيارات الرئيسية التى صنعت فكر الإسلام السياسى .. كما ظل هذا الفكر مجرد « فكر نظرى » ، نشأ كرفض للسلطة البشرية الظالمة ، وكحلم مثالى بسلطة معصومة صنعها الله على عينه واصطفاها كما اصطفى الأنبياء !... إذا كان هذا هو حال تراث الإسلام وتاريخه مع هذا اللون من الفكر ، فإن شبيهه - « الكهانة الكاثوليكية » - عندما سادت أوربا العصور الوسطى ، قد أفرزت ذلك اللون من ردود الفعل الحادة .. أفرزت نهج « العلمانية » SECULARISM .. الذى أنكر أهله ومفكروه أن تكون « للدين » علاقة بـ « الدولة والمجتمع » ورفضوا أن تكون « للرسالة الدينية » صلة بـ « سياسة دنيا الناس » !..

---

(١) رواه مسلم وابن ماجه وابن حنبل .

وكما ابتلى تراثنا القديم بآفة تقليد « الكهانة » القديمة .. كذلك ابتلى فكرنا الحديث والمعاصر بآفة تقليد « العلمانية » الأوربية .. وغفل الفريقان - القائلون بأن « دولة » الإسلام هى « دين خالص » .. والقائلون بأن الإسلام « دين » لا علاقة له بـ « الدولة » - غفلوا عن أن للإسلام - فى هذا الأمر - نهجا متميزا يرفض « الكهانة » و « وحدة الدين والدولة » ، و « الرسالة والسياسة » ، و« السلطة الدينية » و « الدولة الدينية » و « الحكم بالحق الإلهى » .. كما يرفض فى ذات الوقت - نقيض هذه « الكهانة » ، وهى : « العلمانية » التى تفصل « الدين » عن « الدولة » ، وتدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله !..

إنه النهج الإسلامى المتميز بـ « وسطية » الإسلام .. تلك « الوسطية » التى لا تعنى رفض هذين النقيضين لكى تقف بينهما ، وعلى مسافة متساوية بينها وبين كل منهما - كما هو شأن « الوسطية الأرسطية » - وإنما هى ترفض الانحياز لأى من النقيضين ، لتصوغ معالم موقفها الثالث من السمات والقسمات الممكن جمعها والتأليف بينها من بين سمات وقسمات النقيضين اللذين رفضت الانحياز لأى منهما وحده .. فهى وسطية « العدل » بين الظلمين .. و « الحق » بين الباطلين .. و « الاعتدال » بين التطرفين .. الوسطية التى تجمع وتؤلف بين ما يعد فى المنظومات غير الإسلامية متناقضات يستحيل الجمع بينها ، فضلا عن التأليف !.. الوسطية التى تجمع بين « الرسالة » و « السياسة » .. بين « الدين » و « الدولة » مبصرة العلاقة بينهما ، دون أن تبلغ هذه العلاقة حد « الاندماج والوحدة » - كما فى « الكهانة والدولة الدينية - الثيوقراطية » - .. ودون أن تتدنى وترق خيوط هذه العلاقة

إلى حد « الانفصال » - كما هو الحال فى « العلمانية » - .. الوسطية التى تدعو إلى الدولة : « الإسلامية - المدنية » ، والسياسة : « الإسلامية - المدنية » ، التى تمارس فيها الأمة حقها - بل واجبها - فى أن تكون مصدر السلطات ، شريطة أن لا تحل حراما ولا تحرم حلالا دينيا، وإنما هى تبدع فى شئون دنياها فى إطار مقاصد الشريعة وفلسفاتها ... دولة : إسلامية ترفض « الدولة الدينية » رفضها « للعلمانية » ، على حد سواء ؟!..

دولة : « إسلامية - مدنية » ترعى روح الشريعة الإلهية الثابتة ، وتلتزم الحدود القرآنية القطعية الدلالة والثبوت ، ومن ذلك يتكون لها إطار دينى ، يقف عند الكليات والمقاصد والغايات والفلسفات ، وفى داخل هذا الإطار الدينى - الذى غدا مجسدا لهوية الأمة وروحها الحضارى - تجتهد الأمة ، بواسطة الدولة ؛ لتساير بإبداعها الفكرى فى النظم والقوانين حركة الواقع المتغير والمتطور دائما وأبداً ، بحكم قانون الله وسنته فى تطور واقع الحياة والمجتمعات .. فهى دولة فيها : « الثابت - الدينى » ، وفيها : « المتغير - المدنى » .. ومن هنا قامت « العلاقة » ، وفى ذات الوقت « التمايز » بين « الرسالة » و « السياسة» .. وبين « الدين » و « الدولة » فى هذا البناء الإسلامى الفريد !..

إن الإسلام : « دين » و « دولة » .. وإن « واو » العطف التى تعطف «الدولة» على « الدين » ، كما تفيد « المغايرة » - وهذا هو معناها اللغوى - فإنها تفيد قيام الصلة والاشتراك !..

ذلك هو موقف « الحضارة الإسلامية » - على امتداد تاريخها - من قضية العلاقة بين «الدين » و « الدولة » - لقد رفضت - بما أبدعته تياراتها الفكرية

الأصيلة والرئيسية ـ مقولة : « فصل الدين عن الدولة » ، رفضها لمقولة « وحدة الدين والدولة » .. أى أنها رفضت جوهر « العلمانية » وجوهر « الكهانة والثيوقراطية » .. واختارت ـ بمنهج « الوسطية الإسلامية » ـ موقف « التمييز » بين الدين والدولة .. فكانت « شبهة السلطة الدينية » فيها « نتوءا » مقلداً لمواريث غير إسلامية ، كما هو حال « الفكرية العلمانية » الحديثة والمعاصرة ، مجرد تقليد لمسيرة الحضارة الغربية ، يصطنع مشكلة ليصطنع لها الحلول .
وما الآفة التى وقفت وتقف خلف دعاة « الدولة الدينية » ودعاة « الدولة العلمانية » إلا آفة التقليد والجمود ؟!



القفز على حقائق الفكر ووقائع التاريخ

لكن العجب - كل العجب - هو الغفلة أو التغافل - من قبل البعض - لكل هذا الوضوح فى موقف الإسلام من علاقة الدين بالدولة .. ذلك الذى أشرنا إليه فيما تقدم من الصفحات ..

فكما وجدنا البعض يذهب فى الادعاءات التى تفتح الباب « للعلمانية » ، إلى الحد الذى يشذ فيه عن الفكر الذى استقرعليه العلماء والباحثون ، فينكر علاقة « الفكر الإسلامى » بالدولة والسياسة وتنظيم المجتمعات وتحديد نمط معين ونهج متميز للتمدن والعمران .. توصلا إلى جعل « العلمانية » الحل الطبيعى فى حضارة إسلامها - فى زعمهم - دين لا دولة ، كما كانت هى الحل الطبيعى فى حضارة قضت مسيحيتها أن تدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله..

كما صنع البعض ذلك على جبهة « الفكر الإسلامى » .. وجدنا بعضا من الكتاب ، وإن لم يقولوا إن الإسلام - كفكر نظرى - قد ماثل المسيحية فى « الكهانة » و « الدولة الدينية » و « الحكم بالحق الإلهى » ، إلا أنهم قالوا ويقولون : إن ذلك قد حدث « عمليا » للإسلام ؟!.. فرأينا هذا البعض يجتهد فى « القفز » على هذه الحقائق الفكرية ، الصلبة والعنيدة - التى قدمناها - ساعيا إلى التبشير بفكرية « التغريب » ، ومنها « العلمانية » ، بدعوى تماثل الإسلام

«عمليا» مع المسيحية فى «الثيوقراطية» و «الكهانة»، وتماثل «الواقع الإسلامى» مع واقع أوربا العصور الوسطى والمظلمة عندما سادت نظرية «الحكم بالحق الإلهى» .. ولذلك، فإن «العلمانية» ـ بنظر هذا البعض ـ تصبح هى الحل عندنا كما أصبحت هى الحل لأوربا عصر النهضة والإحياء .. ويتمادى هذا البعض فى هذه الدعوى فيزعم أن «العلمانية» قد استقرت لها السيادة فى واقعنا النهضوى الحديث، منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادى، وأنها كانت القرين والسبب لكل مشروعات النهضة والتحديث والتنمية التى عرفتها بلادنا فى عصرها الحديث !..

***

وفى اعتقادنا أنه رغم ظهور شذوذ هذا الادعاء، عندما يوضع فى ضوء الحقائق التى قدمناها، والتى مايزت بين الإسلام والمسيحية الكاثوليكية الغربية، كما مايزت بين واقع تطورنا ونظيره فى الغرب .. إلا أن «درجة القبول» لهذا الادعاء فى صفوف المثقفين العلمانيين ـ ونحن حريصون على إدارة الحوار الموضوعى معهم حول هذه القضية المحورية ـ تدعونا إلى تفصيل القول فى حظ هذا الادعاء من الصدق «الفكرى والواقعى» .. وتدعونا ـ كذلك ـ إلى اختيار أكثر الأصوات علواً بهذا الادعاء، وأشدهم حماسة له، ممثلا فى الدكتور لويس عوض؛ لندير معه ومن خلاله الحوار حول حقيقة هذا الادعاء بوجود العلاقة بين الإسلام و «الكهانة والثيوقراطية»... وقيام «العلمانية» وازدهارها فى نهضتنا المصرية والعربية الحديثة ..

يقول الدكتور لويس عوض فى الدراسة التى نشرها بمجلة «المصور» عن

(قصة العلمانية فى مصر) .. » .. ومع أن الإسلام - على خلاف المسيحية - دين يقوم فى أساسه على الفلسفة الإنسانية ، باعتبار أن الله - فى الإسلام - قال إن الإنسان هو سيد المخلوقات ، وجعل له مكانة ممتازة فى الكون أعلى من مكانة الملائكة نفسها . والإسلام فى جوهره لا يعرف حكم الكهنوت ، وليس فيه وسطاء بين الإنسان والله .. إلا أن الإسلام - كالمسيحية - قد عرفا دوراتهما الثيوقراطية والهيومانية[1] .. » .

وبناء على دعوى مرور الإسلام ، عمليا - مثله مثل المسيحية - بالدورات الثيوقراطية ، يذهب الدكتور لويس عوض إلى القول بأن نهضتنا الحديثة ، مثلها كمثل نهضة أوربا المسيحية ، قد اعتمدت على استبدال « العلمانية » بـ « الكهنوت والثيوقراطية » الإسلامية ، وأن هذه النهضة الحديثة ، بما أرست من فكر وأقامت من مؤسسات إنما كانت - كنظيرتها الأوربية - ثمرة للصراع بين دعاة « الحكم بالحق الطبيعى » وبين دعاة « الحكم بالحق الإلهى » .. فالتماثل بيننا وبين الغرب قائم فى « واقع التطور التاريخى » ، وقائم - تبعا لذلك - فى « الحلول » .. ومنها حل « العلمانية » !.. وفى هذه الدعوى يقول الدكتور لويس : « لقد أصبحت مصر - رغم الكثير من التقلبات المعادية - أرسخ قاعدة للعلمانية فى الشرق الأوسط .. »[2] .

وانطلاقا من مذهبه الذى يرى أن « استقلال مصر » هو استقلالها عن ماضيها الإسلامى ومحيطها الإسلامى ، وأن تحضرها هو عين « تغريبها »

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٧ فى ٣٠ - ٩ - ١٩٨٣م .
(٢) المرجع السابق . العدد ٣٠٧٨ فى ٧ - ١٠ - ١٩٨٣م .

يذهب ليعدد القادة العظماء الذين قادوا « النهضة العلمانية لمصر » ، فإذا هم بونابرت (١٧٦٩ ـ ١٨٢١ م) ومحمد على (١١٨٤ ـ ١٢٦٥ هـ/ ١٧٧٠ ـ ١٨٤٩ م) وإسماعيل باشا (١٢٤٥ ـ ١٣١٢هـ/ ١٨٣٠ ـ ١٨٩٥م) واللورد كرومر (١٨٤١ ـ ١٩١٧م) وسعد زغلول (١٢٧٣ ـ ١٣٤٦هـ/ ١٨٥٧ ـ ١٩٢٧ م) وجمال عبد الناصر (١٣٣٦ ـ ١٣٩٠هـ/ ١٩١٨ ـ ١٩٧٠م)(١) ؟!..

ولخطورة هذه الدعوى ـ التى تتعدى حدود تزييف التاريخ إلى نطاق تضليل المسيرة المستقبلية ، وهذا هو هدفها الأساسي والأخطر ـ نجد لزاما علينا عرض مقولاتها ـ بأمانة وموضوعية ـ على حقائق تاريخنا ووقائع نهضتنا الحديثة ؛ ابتغاء الوصول إلى الحقيقة فى هذا الموضوع الخطير ..

* يقول الدكتور لويس عوض ـ بصيغة الواثق مما يقول ـ : « إننى أعلم أن معركة الديمقراطية المصرية كانت دائما معركة بين الحق الطبيعى ومن يدعون بالحق الإلهى . ومن يدعون بالحق الإلهى يريدون حرمان الشعب من ممارسة حقه الطبيعى كمصدر للسلطات ، ويسبغون هذه الصفة على الملوك والفقهاء والعباقرة والبابوات والأبطال .. »(٢) .

فهل ـ حقا ـ كانت تلك هى المعركة ؟.. وهل حقا كان هؤلاء هم فرقاؤها .. دعاة الحكم بالحق الطبيعى .. ودعاة الحكم بالحق الإلهى ؟؟!.. ومتى ؟.. وفى أى بلد من بلادنا حدث هذا الذى « علمه » الدكتور لويس ؟!..

---

(١) المرجع السابق . العدد ٣٠٧٧ فى ١٩٨٣/٩/٣٠م ، والعدد ٣٠٧٦ فى ١٩٨٣/٩/٢٣م والعدد ٣٠٧٨ فى ١٩٨٣/١٠/٧م .

(٢) (المصور) حديث مع الدكتور لويس ـ العدد ٣١٠٦ فى ١٩٨٤/٤/٢٠م .

إن الشهير ، والمتعارف عليه ، والذى كاد أن يكون إجماع الذين أرخوا لهذه الأمة ، والذين درسوا ويدرسون هذا التاريخ ، يؤكد ـ فى هذه القضية ـ على عدد من الحقائق التى تقول :

١ ـ إن أمتنا لم تنظر إلى « الدولة » العثمانية باعتبارها « خلافة إسلامية » ، تمتلك الشروط الإسلامية للخلافة والإمامة ، وإنما نظرت إليها باعتبارها «سلطنة » قائمة على « القهر والتغلب » .. وإن الثورات والتمردات والانتفاضات ضد هذه « السلطنة » إنما كانت متوالية ومشروعة ، وقادتها كانوا هم علماء الشريعة وأئمة الإسلام ؟!.. كما كانت فترات التهادن مع هذه « السلطنة » فى إطار التعامل مع « حكم الضرورة » ومع « الممكن » الذى هو « أخف الضررين » ... فلقد ظل الإسلام : « الدين » و« الفكر » على ولائه وتمسكه بشروط الخلافة والإمامة ، يحجب « المشروعية الإسلامية » عن سلاطين آل عثمان ، بدءا من «السلطان » سليم (٨٧٥ـ ٩٢٦ هـ/ ١٤٨٠ ـ ١٥٢٠م) حتى « السلطان » عبد الحميد (١٢٥٨ ـ ١٣٣٦ هـ/ ١٨٤٢ ـ ١٩١٨م) .. فأين هو «الواقع الثيوقراطى » الذى مر به الإسلام ، كما مرت به مسيحية الغرب الكاثوليكية ؟؟.. إن كان المقصود تجاوزات سلاطين آل عثمان ، الذين رأوا أنفسهم ظل الله فى الأرض ، وسيوفه المسلطة على رقاب عباده .. فلقد ظل الإسلام وعلماؤه منكرين لهذا التجاوز والانحراف ، يحجبون عنه « المشروعية الإسلامية » ، ويحولون بينه وبين أن يصبح « واقعا إسلاميا » و « فكرا دينيا » .. فأين هذا من دور المؤسسة الكنسية فى الغرب الكاثوليكى حيال قصة الكهانة والثيوقراطية والحكم بالحق الإلهى ؟!.. وأين هذا التماثل بين واقع الغرب

الكاثوليكى وواقعنا فى عصورنا المظلمة التى تسلط فيها سلاطين آل عثمان ؟!..

٢ ـ وعلى حين كانت المؤسسة الكنسية ـ فى الغرب الكاثوليكى ـ هى المبتدعة لنظرية « الحكم بالحق الإلهى » ، والمحاربة بضراوة ضد أن يكون الشعب مصدر السلطات .. كان علماء الإسلام ـ فى مجملهم ـ أئمة الدعوة إلى ضرورة أن تكون الأمة هى مصدر السلطات!!.. ولم يكن هذا الموقف لهؤلاء العلماء طارئا حديثا ، جاء كثمرة « للعلمانية » .. وإنما كان موقفا أصيلا أعلنوه فى ظل السلطنة العثمانية ، وضمنوه الوثائق والقرارات التى نصت على حق الأمة فى تولية الحكام ، وفى عزلهم ، وفى الثورة عليهم ، وفى قتالهم ، حتى ولو كانوا « سلاطين » ، بل و« خلفاء »؟!..

فـ « مجلس الشرع » ـ الذى كانت بيده قيادة الأمة ، فى مصر ، أوائل القرن التاسع عشر الميلادى ـ هو الذى اجتمع بدار المحكمة العليا « بيت القاضى » فى يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ١٢٢٠ هـ/ مايو سنة ١٨٠٥م ، وقرر عزل الوالى العثمانى أحمد خورشيد باشا .. واختيار محمد على باشا واليا ـ بدلا منه ـ على مصر ، وذهب علماء مجلس الشرع إلى محمد على قائلين له : « تكون واليا علينا ، بشروطنا » ؟!.. ولما رفض خورشيد باشا قرار عزله قائلا : « إنى مولّى من طرف السلطان ، فلا أعزل بأمر الفلاحين » ؟!.. قاد « مجلس الشرع» المقاومة والحصار والقتال ضد هذا الوالى وأعوانه .. وعندما سئل قائد «مجلس الشرع » ، وأبرز علماء الإسلام يومئذ السيد عمر مكرم (١١٦٨ ـ ١٢٣٧هـ/ ١٧٥٥ ـ ١٨٢٢ م) .. عندما سئل من قبل مندوب الوالى التركى :

ـ كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم .. وقد قال الله تعالى : ﴿ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ** ﴾(١) .

كان جوابه الذى حدد فيه انحياز الإسلام إلى حق الأمة ـ بل وواجبها ـ فى أن تكون مصدر السلطة والسلطان .. وانحياز علماء الشريعة إلى هذه «الديمقراطية» الإسلامية .. قال :

ـ « أولو الأمر : العلماء وحملة الشريعة ، والسلطان العادل . وهذا الوالى ـ (خورشيد باشا) ـ رجل ظالم . وجرت العادة ـ من قديم الزمان ـ أن أهل البلد يعزلون الولاة ، وهذا شىء من زمان ، حتى الخليفة والسلطان إذا ساروا فيها بالجور ، فإنهم ـ (أهل البلد) ـ يعزلونه ويخلعونه .. »؟!(٢) .

فإذا كان هذا هو موقف الإسلام وعلمائه .. فأين هى « الكهانة والثيوقراطية» التى مر بها الإسلام ، كما مرت بها المسيحية ، والتى ناصبت حق الأمة فى الديمقراطية وفى أن تكون مصدر السلطات العداء ؟!!.. ألم يكن علماء الإسلام ـ هنا ـ هم الدعاة إلى الديمقراطية الإسلامية ، وإلى أن تكون الأمة هى مصدر السلطة والسلطان ؟!..

٣ ـ وهذا الخلاف الذى حدث بين السيد عمر مكرم وبين الوالى محمد على

---

(١) النساء : ٥٩ .

(٢) الجبرتى (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) ج ٦ ص ٢١٩ ـ ٢٢٣ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م . والرافعى (تاريخ الحركة القومية) ج ٢ ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

باشا .. هل يحق لمنصف يفقه حقائق تطورنا التاريخى أن يقيم شبها بينه وبين الصراع الذى شهده الغرب بين « السلطة الدينية » و« السلطة الزمنية » ؟!.

إن عمر مكرم كان الداعية الصلب لمبدأ حق الأمة - بل وواجبها - فى أن تكون مصدر السلطات .. كما كان القائد المبرز لثورة الشعب فى سبيل حقوقه ، ومنها الديمقراطية .. ومن ثم فلم يكن صراعه مع محمد على صراعا بين «الدين » وبين « الدولة » ، ولا صراعا بين دعاة الحكم بالحق الإلهى وبين دعاة الحكم بالحق الطبيعى .. وإنما كان - فى حقيقته وجوهره - صراعا بين «الثورة » وبين « الدولة » بكل ماتعنيه هذه المصطلحات من دلالات !..(١) .

٤ - وإذا كانت أولى ثوراتنا الشعبية الحديثة ، من أجل الديمقراطية وحق الأمة فى أن تكون مصدر السلطة والسلطان ، كانت تلك التى قادها « مجلس الشرع » وعلماء الإسلام فى سنة ١٨٠٥ م .. فلقد كانت ثورتنا الشعبية الثانية - لتحقيق ذات الأهداف - تلك التى قادها أحمد عرابى باشا (١٢٥٧ - ١٣٢٩هـ / ١٨٤١ - ١٩١١ م) فى سنة ١٨٨١م .. ولم تكن - هى الأخرى - صراعا بين دعاة الحكم بالحق الطبيعى وبين دعاة الحكم بالحق الإلهى ، وإنما كانت ثورة شعبية ضد الاستعمار الغربى ونفوذه والاستبداد الداخلى وأعوانه .. وهى لم تقطع الروابط مع الدائرة الإسلامية التى كانت ممثلة يومئذ فى الإمبراطورية العثمانية ، وإنما رامت ترسيخ استقلال مصر فى إطار « كومنولث إسلامى » ، يكون إطار انتماء حضارى وأداة مقاومة للزحف الاستعمارى الطامع فى عالم

---

(١) انظر دراستنا عن عمر مكرم . مجلة (الهلال) عدد نوفمبر سنة ١٩٨٤ م وعدد فبراير سنة ١٩٨٥ م .

الشرق والإسلام .. وعن هذه العلاقة بين « الاستقلال الوطنى » لمصر وبين دائرة « انتمائها الإسلامى » ، يقول عرابى : « إننا جميعا أبناء السلطان ، كأسرة فى بيت ، ولكن ، كما هو الحال فى الأسرة . فنحن أهالى الأقطار الإسلامية لكل منا حجرة مستقلة ، يترك لنا أمر تنظيمها حسب إرادتنا ، حتى لا يسمح للسلطان نفسه بالتدخل فى ذلك (١) » !..

وبسبب من وضوح عداء هذه الثورة « الديمقراطية » للغرب .. وبسبب من وعيها بأهمية الانتماء المصرى للمحيط الإسلامى ، بما يمثله من روابط حضارية ، يذهب الدكتور لويس عوض فيهيل على هذه الثورة التراب ، فيكشف بموقفه هذا من الثورة العرابية أن القضية عنده ليست « الديمقراطية » بقدرما هى « التغريب » ، فإذا كانت « ديمقراطية » فى إطار الانتماء الإسلامى فهى مرفوضة ، ولن تكون مقبولة إلا إذا كانت بالمفهوم الغربى العلمانى ، وكجزء من « القيم الغربية » .. فعنده أن « مشكلة العرابيين الحقيقية ليست موقفهم من الجيوش الغربية ، ولكن موقفهم من القيم الغربية(٢) .. » ؟!

هكذا تقوم « حقائق الواقع » ، كما قامت « حقائق الفكر » شاهدة على اختلاف المسيرة التطورية ، واختلاف الفكر النظرى بين أمتنا العربية الإسلامية وبين الغرب الكاثوليكى إبان عصوره الوسطى وخلال مخاض نهضته الحضارية الحديثة .

---

(١) أحمد عرابى (كشف الأسرار) ج ١ ص ١٠٤ . طبعة دار الهلال . القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

(٢) (المصور) العدد ٣٠٧٦ فى ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م .

والآن ... نأتى إلى مناقشة دعوى الدكتور لويس عوض : « علمانية مصر الحديثة » ، وارتباط يقظتها ومشروعات نهضتنا الحديثة والمعاصرة بتبنى العلمانية وسيادتها .. إن الرجل يريد - مرة أخرى - أن يقفز فوق حقائق الفكر التى عرفتها الأمة تاريخيا ، وفى مطلع عصرها الحديث .. وفوق حقائق الواقع الذى صنعته هذه الأمة منذ أن أسلمت وتعربت وحتى مطلع عصرها الحديث ، ليقول - بلسان الحال والمقال - : ليكن !.. لكن مصر قد تحولت ، بواسطة الدولة الحديثة ، ومن خلال مشروعها النهضوى ، منذ حكم محمد على باشا وحتى جمال عبد الناصر إلى دولة « علمانية » ... وهو ادعاء لابد من مناقشته ، وحوار أنصاره ، من خلال محاورة الدكتور لويس : أبرز المروجين لهذا الادعاء ..



عصر محمد على باشا
والعلمانية

ففيما يتعلق بحقبة محمد على باشا ، ومشروعه النهضوى ، نجد الدكتور لويس عوض يمضى مصورا مصر الحديثة وكأنها « هبة بونابرت » ؟!.. فيتحدث عن محمد على ومشروعه القومى النهضوى باعتباره الامتداد لمشروع نابليون .. فعنده ، أن محمد على قد :

١ ـ أحل نظرية « الحق الطبيعى » محل نظرية « الحق الإلهى » ..

٢ ـ وأحل « القوانين الطبيعية » التى وضعها الإنسان ، محل « القوانين الإلهية » ..

٣ ـ وجعل التعليم بالكامل علمانيا ..

٤ ـ وأن الدراسات الإنسانية التى أبدعها الجبرتى (١١٦٧ ـ ١٢٣٧هـ/ ١٧٥٤ ـ ١٨٢٢ م) قد رسخت أسس التفكير العلمانى ؟؟؟!!!..

٥ ـ وأن رفاعة الطهطاوى (١٢١٦ ـ ١٢٩٠هـ/ ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م) قد صنع ما صنعه الجبرتى ، من ترسيخ لأسس التفكير العلمانى ، وزاد عليه مناهضته للرهبانية والكهنوت ؟؟؟!!! ..

تلك هى « أدلة » الدكتور لويس على « علمانية » مشروع محمد على

وتجربته .. وفيها يقول ، بنص كلماته : « ... ومع بونابرت ومحمد على حلت « نظرية » « الحق الطبيعى » محل نظرية « الحق الإلهى » ، وحلت القوانين التى وضعها الإنسان محل القوانين الإلهية ، إلا فيما يتصل بقوانين الأحوال الشخصية ... فى عصر محمد على كانت علمنة التعليم كاملة ، وكان ما أرسى أسس التعليم العلمانى الراسخة هو بعثات المائتى طالب الذين أوفدهم محمد على إلى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا والنمسا ... وكذلك العديد من المدارس التى أنشأها محمد على فى مصر ... ومع هذه وتلك « الألف كتاب » التى ترجمت إلى اللغة العربية تحت رعاية محمد على . وبالمثل رسخت أعمال الجبرتى والطهطاوى فى مجال الدراسات الإنسانية أسس التفكير العلمانى . لقد اجتاحت البلاد منذ أسس بونابرت المجمع العلمى المصرى روح جديدة ، وكانت مناهضة الطهطاوى للرهبانية ، بل وللكهنوت ، هى المعبر الحقيقى عن روح العصر (١) » !

ونحن - قبل أن نناقش هذه « الأدلة » الخمسة على « علمانية » مشروع محمد على وتجربته ، ننبه على ثلاثة أخطاء وقع فيها الدكتور لويس ...

أولها : أن تلاميذ البعثات العلمية التى أرسلها محمد على إلى أوربا ليسوا مائتين ... وإنما هم ٣٣٩ طالبا !.. (٢) .

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٧ فى ١٩٨٣/٩/٣٠م .

(٢) عمر طوسون (البعثات العلمية فى عهد محمد على وعباس وسعيد) ص ٤٠٤ - ٤٠٨ طبعة القاهرة ١٩٣٤ م .

وثانيها : أن الكتب التى ترجمت فى عهد محمد على لم تبلغ الألف ، وإنما هى على وجه الدقة والتحديد ٢٢٧ كتابا !..(١) .

وثالثها : أن البعثة العلمية الفرنسية التى صحبت حملة بونابرت ، والتى عملت بالقاهرة كفريق علمى ، لا يجوز وصفها بـ « المجمع العلمى المصرى ».. فلم يكن بمصر يومئذ علماء تجوز لهم عضوية المجامع العلمية .. و« علماء مصر » - ممثلين فى الجبرتى - قد رأوا فى التجارب الكيمائية البسيطة لعلماء هذه الحملة - عندما زاروا مقرها - شيئا من عمل الشيطان ؟!.. فعلماء هذه الحملة لم يكونوا مصريين ، حتى يسميهم الدكتور لويس « المجمع العلمى المصرى » ، ووجودهم فى مصر - كجزء من الحملة الاستعمارية الغازية - لا يعطيهم صفة « الوطنية والمواطنة » .. اللهم إلا إذا كان الدكتور لويس يرانا والفرنسيين « أمة واحدة » ، وما أظن أن عشقه للتغريب قد بلغ أو يبلغ به هذه الحدود ؟!.. فمجمع نابليون لم يكن مصريا .. ومجمعنا العلمى المصرى - هو شيء آخر ، حتى وإن حمل نفس الاسم الذى أطلقه نابليون على المجمع الفرنسى فى مصر .. فالعبرة بالبنية والجوهر والانتماء .. وليست بالأسماء !..

والآن .. لننظرفى « أدلة » الدكتور لويس على « علمانية » مشروع محمد على وتجربته ...

* هل - حقا - أحلت تجربة محمد على بمصر نظرية « الحق الطبيعى » محل نظرية « الحق الإلهى » ؟؟..

---

(١) د. جمال الدين الشيال (تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على) الملاحق ص ٦ - ٣٩ طبعة القاهرة سنة ١٩٥١م .

لقد سبق ورأينا كيف أن الفكر النظرى للإسلام لم يعرف ولم يعترف بما سمى فى الحضارة الغربية الكاثوليكية ، الحكم بالحق الإلهى ، ... وسبق ورأينا ، الواقع المصرى ، أوائل القرن التاسع عشر ، فى الفترة الزمنية التى تولى فيها محمد على حكم مصر ، وقد خلا من أية ظلال لهذا ، الحكم بالحق الإلهى ، .. فعلماء الإسلام الذين تبلورت زعامتهم للأمة فى ، مجلس الشرع ، قد عزلوا الوالى التـركى ، باسم الأمـة .. وبحق أهل البلد ، وبذات الاسم ونفس الحق عـهدوا إلى مـحمد على بحكم البلاد ... فلم يكن هناك ، حق إلهى ، كى يخلى مكانه ، لحق طبيعى ، .. وإن ، اندماج ، عقل الدكتور لويس فى فكر الحضارة الغربية وأحداث تطورها الفكرى ووقائع صراعاتها التاريخية لن يستطيع ـ مهما اشتد ـ أن يغير واقع تطورنا المتميز فيجعل من إسلامنا ، كاثوليكية بابـويـة ، ، ومن كلمات عمر مكرم التى تحـدثت عن أن الوالى إنما يكون واليا ، بشروط الأمة .. التى لها أن تعزله وتخلعه وتقاتله إذا سار فيها بالجور ، حتى ولو كان خليـفة وسلطانا ، ... لن يستطيع ، اندماج ، عـقل الدكـتـور لويس فى ،فكرية التغريب ، أن يجعل من هذه الكلمات التى عبرت عن ، واقع تطورنا المتميز ، ، حـقـا إلـهيـا ، ، ليـقول إنه قـد أخلـى مكانـه ، فـى تجـربـة مـحـمـد على ، لنظرية ، الحق الطبيعى[1] ، !..

* وكـذلك .. فـإن حظ الحـديث عن حلول ، القـوانين الطبـيـعيـة ، مـحل ،القوانين الإلهية ، ليس بأوفر فى الصدق من هذا الحديث الذى سبق عن حلول ، الحق الطبيعى ، محل ، الحق الإلهى ، فى مصر محمد على باشا !..

---

(١) المصور ـ العدد ٣٠٧٦ فى ٢٣ ـ ٩ ـ ١٩٨٣م .

إن الإسلام القانونى لم يعرف ذلك الوضع الذى ساد في أوربا الكاثوليكية ، عندما هيمنت ، المؤسسة الكنسية المقدسة ، على القضاء ، واحتكرت حق التشريع القانونى ، وأصبح تشريعها إلهيا مقدسا .. ففى الإسلام قليلة هى آيات الأحكام فى القرآن الكريم ، وأقل منها آيات ، الحدود ، ، هذه وتلك ، مع الأحاديث النبوية الصحيحة التى تمثل ، السنة التشريعية ، ، إنما تمثل فى الجوهر والأساس : فلسفة التشريع القانونى ، وإطار الاجتهاد البشرى الذى أوكل إليه الإسلام إبداع القوانين وتطويرها وتغييرها ، وفقا لمصلحة الأمة المتطورة دائما وأبدا ، بحكم اختلاف الزمان والمكان ، وفى اتساق مع فلسفة هذا الإطار الشرعي ومثله ومقاصده .. وما الأحكام القليلة التى وردت فى النصوص القطعية الدلالة والثبوت إلا ، نماذج ، تطبيقية للتشريع الإسلامى ، فى ،ثوابت، لا خلاف عليها ولا اختلاف حيالها ولا دخل فيها للتطور ، من مثل ، الحدود، التى تستهدف الحفاظ على النفس والعقل والنسب والعرض والدين ... فتعبير ،القوانين الإلهية ، لا يجوز إطلاقه على ، فقه المعاملات ، و ، اجتهادات الفقهاء ، لأن هذا الفقه وهذه الاجتهادات هى ، قانون - وضعى - إسلامى ، .. أما ، الوضع الإلهى ، فهو متمثل فى ، الشريعة ، التى هى ،النهج ، و ، المثل، و ، المقاصد ، وفلسفة القانون .. وليس فى ، فقه المعاملات، الذى هو ، قانون الأمة ، وثمرة إبداع عبقريتها فى ميدان ،التشريع ، ... وإن كلمات المشرع الفذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى(١٣١٣ - ١٣٩١ هـ/١٨٩٥ - ١٩٧١م) فى هذه القضية شديدة الوضوح .. فهو يقول : ، إن الكتاب والسنة هما المصادر العليا للفقه الإسلامى . وقد قصدت بالمصادر العليا أن أقول : إنها مصادر

تنطوى - فى كثيرمن الأحيان - على مبادىء عامة ترسم للفقه اتجاهاته ، ولكنها ليست هى الفقه ذاته ، فالفقه الإسلامى هو من عمل الفقهاء ، صنعوه كما صنع فقهاء الرومان وقضاته القانون المدنى» ؟!(١) .

هذا عن موقف الإسلام الرافض لهذه الثنائية التى عرفتها أوربا الكاثوليكية - والتى سيطرت تجربتها على فكر الدكتور لويس عوض - ثنائية : « القوانين الطبيعية » و « القوانين الإلهية » !..

ثم ... هل احترم الدكتور لويس حقائق تاريخ مصر القضائى فى عهد محمد على باشا ، عندما قال إن محمد على قد غير القوانين التى كانت سائدة فى المؤسسة القضائية ، وأحل « القوانين الطبيعية » التى وضعها الإنسان ، محل « القوانين الإلهية » ؟.. هل احترم حقائق هذا التاريخ ؟.. وهل احترم عقول القراء الذين حدثهم عن هذا التاريخ ؟!..

إن كلام الدكتور لويس يؤكد أن محمد على قد غير المنظومة القانونية التى كانت سائدة قبل عصره فى مصر وأنجز تغييرا فى فلسفة القضاء المصرى ... فهل لهذا الكلام حظ من « الصدق التاريخى » ؟!..

لقد كتب الجبرتى عما يقرب من عشرين عاما من عصر محمد على ... وكتب أمين سامى باشا (١٢٧٤ - ١٣٦٠هـ/ ١٨٥٧ - ١٩٤١ م) موسوعته الفذة (تقويم النيل) ، وهى التى أرخت لعصر محمد على يوما بيوم ،

---

(١) السنهورى (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى) - طبعة القاهرة - منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧م ، والنص منقول عن مجلة « المسلم المعاصر » ص ٧٨ عدد أبريل ١٩٧٥م .

ورصدت جميع ما حدث بمصر فى عهده من إصلاحات وأحداث .. فلم ترد فى (عجائب الآثار) ولا فى (تقويم النيل) مجرد إشارة إلى أن تغييرا ما قد حدث ، على عهد محمد على فى المنظومة القانونية التى كان يقضى بها قضاة مصر فى ذلك التاريخ !!..

أما عبد الرحمن الرافعى الذى أرخ لمصر ومسيرتها القومية ، فإنه يضع يدنا على الحقيقة الكاملة فى هذه القضية عندما يقول : إنه فى عهد محمد على ، لم يتغير النظام القضائى كثيرا عما كان عليه فى عهد المماليك ، ولم يدخل محمد على فى هذا النظام تعديلا أو إصلاحا . غير أنه جعل للديوان الخديوى اختصاصا قضائيا . وأنشأ سنة ١٨٤٢م هيئة قضائية جديدة تسمى (جمعية الحقانية) ، جعل من اختصاصها محاكمة كبار الموظفين على ما يتهمون به فى عملهم ، وتحكم أيضا فى الجرائم التى تحيلها عليها الدواوين[١] .. ،.

فإذا كانت ، حقائق التاريخ ، تقول إن قضاء مصر فى عصر محمد على - وخاصة فى التشريع القضائى - لم يشهد ، تعديلاً أو إصلاحا ، .. فهل احترم الدكتور لويس عوض عقول قرائه ، وحقائق التاريخ الذى حدثهم عنه حديث ، المؤرخ ، ، عندما قال إن عصر محمد على قد شهد ، انقلابا ، تشريعيا حلت به ، القوانين الطبيعية ، محل ، القوانين الإلهية ، ؟؟!!..

* ثم ... هل حقا أن محمد على قد ، جعل التعليم - بالكامل - علمانيا .. وأرسى أسس التعليم العلمانى بالبعثات التى بعث بها كى تتعلم فى أوربا ،..؟؟..

---

(١) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٢٠ - طبعة القاهرة ١٩٥١م .

إن حقائق تاريخ التعليم بمصر فى ذلك العهد - كما دونتها مصادره الأمهات - تقول :

١ - إن الأزهر قد ظل المؤسسة التعليمية الأولى فى عهد محمد على ، وإن لم يعد المؤسسة الوحيدة .. الأمر الذى ينفى مقولة « العلمنة الكاملة للتعليم » ... كما كان طلاب الأزهر ، الذين تكونت عقولهم تكوينا إسلامياً ، هم مادة التعليم فى المدارس الجديدة غير الأزهرية التى أنشئت فى ذلك العصر، وكذلك كان خريجو الأزهر ، من العلماء ونجباء طلابه هم جمهرة طلاب البعثات التى ذهبت إلى أوربا؛ ليضيفوا « علوم التمدن العملى » إلى «علوم الشريعة والعربية » التى حصلوها فى الأزهر الشريف ![1].

٢ - إن مجموع المدارس الحديثة التى أنشئت فى عهد محمد على قد بلغ خمسا وثلاثين مدرسة - ٤ ابتدائية - و٤ تجهيزية (ثانوية) - و٦ خصوصية وصناعية - و٤ عالية - و١٧ حربية - على حين بلغ مجموع مكاتب تحفيظ القرآن الكريم التى أنشاها محمد على بالقاهرة والإسكندرية والأقاليم تسعا وأربعين مكتبا[2] .. ولقد كان القرآن الكريم، والفرائض الدينية مادتين من مواد الدراسة بالمدارس الابتدائية الجديدة [3] .. فأين هى « علمنة التعليم » ، الجزئية ، فضلا عن « الكاملة » ؟!..

---

(١) المرجع السابق ص ٦٤٧ .

(٢) أمين سامى باشا (التعليم فى مصر) ص ٣٣ - ٥٥ من القسم الرابع من الملاحق . طبعة القاهرة سنة ١٩١٧ م .

(٣) المرجع السابق . ص ٢ من القسم الثالث من الملاحق .

٣ ـ إن مراجعة تخصصات البعثات العلمية التى أرسلها محمد على باشا إلى أوربا تنفى الزعم بأن هذه البعثات قد « أرست أسس التعليم العلمانى الراسخة » ... فلقد ذهبت هذه البعثات لتتعلم « العلوم والفنون العملية » ، والخاصة « بالتمدن المدنى » ، ولم يذهب مبعوث واحد لدراسة العلوم الإنسانية أو الاجتماعية أو الفلسفية ، التى تتصل بسبب ضعيف أو قوى بنهج الحضارة الغربية العلمانى ، الذى يفصل الدين عن الدولة ، ويرسخ الفكر المادى فى النظر إلى الكون وعلاقة المسببات بالأسباب ..

ونحن نعتقد أن الدكتور لويس عوض لو أخلص القصد فى مراجعة تخصصات هذه البعثات ـ وهى مذكورة على سبيل الحصر ـ فى كتابات رفاعة الطهطاوى وعمر طوسون وعبد الرحمن الرافعى ، لما تحدث عن « إرساء هذه البعثات ـ وترسيخها لأسس التعليم العلمانى » !.. فلقد ذهبت هذه البعثات ـ التى بدأت سنة ١٨١٣ م وحتى بعثة سنة ١٨٤٧ م ـ لتتعلم :

١ ـ الفنون الحربية والإدارة العسكرية .

٢ ـ والملاحة والفنون البحرية .

٣ ـ والهندسة الحربية .

٤ ـ والمدفعية .

٥ـ وصنع الأسلحة وصب المدافع .

٦ ـ وبناء السفن الحربية والمدنية .

٧ ـ وهندسة الرى .

٨ ـ والميكانيكا .

٩ ـ والطباعة والحفر .

١٠ ـ والزراعة .

١١ ـ والتاريخ الطبيعى والمعادن .

١٢ ـ والكيمياء .

١٣ ـ والطب والجراحة .

١٤ـ وفن إدارة الماكينـات .

١٥ ـ وفن المعمار .

١٦ ـ ورسم الخرائط .

١٧ ـ والترجمة .

١٨ـ والإدارة .

١٩ ـ والدبلوماسية .

٢٠ ـ والصياغة والجواهر .

٢١ ـ والغزل والنسج والصباغة وتجهيز الأقمشة .

٢٢ ـ والسراجة .

٢٣ ـ وصناعة الجلود والأحذية .

٢٤ ـ وصناعة الأختام وتصنيع الشمع .

٢٥ ـ وصناعة النقش والدهان .

٢٦ ـ وصناعة الساعات .

٢٧ ـ وصناعة الصينى والفخار .

٢٨ ـ وصناعة التنجيد والفراشة .

٢٩ ـ واللغات .

٣٠ ـ وعلم توازن القوى والآلات .

٣١ ـ والطبوغرافيا .

٣٢ ـ والتحصينات .

٣٣ ـ وفن معدن الفحم .

٣٤ ـ وصناعة الحرير .

٣٥ ـ وصناعة الورق(١) ... وغيرها من « **العلوم الطبيعية وتطبيقاتها** » .

وهذه العلوم الطبيعية وتطبيقاتها ـ وهى التى لا وطن لها ، ولا تتلون باختلاف الحضارات والفكريات « الإيديولوجيات » ـ هى التى يسميها الطهطاوى « العلوم والمعارف البشرية ... والفنون العلمية التى يظهرأثرها بالتجاريب » ، ويميز بينها وبين « العلوم النظرية .. من مثل الاعتقادات الفلسفية الأوربية الخارجة عن قانون العقل بالنسبة لغير الأوربيين .. والتى هى حشوات ضلالية مخالفة لسائر الكتب السماوية ، والتى ينصح كل من يريد الاطلاع عليها ، أن يتمكن ـ أولا ـ من الكتاب والسنة ، حتى لا يغتر بذلك ولا يفتر اعتقاده وإلا ضاع يقينه » ؟!.. لقد ذهبت هذه البعثات المصرية لتنهل من العلوم العلمية .. ولم تذهب لتتعلم ما يشوه أو يزعزع تصوراتها الفلسفية وروحها الحضارية المؤمنة وقيمها الإسلامية المتميزة .. ولم تنظر إلى علوم

---

(١) انظر الرافعى (عصر محمد على) ص ٤٦٤ ـ ٤٧٣ ، ٤٧٨ ، ٤٨٢ ـ ٤٨٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ . وانظر عمر طوسون (البعثات العلمية) ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٢١٩ ، ١١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ . وانظر رفاعة الطهطاوى (الأعمال الكاملة) ج ٢ ص ٢١ ـ ٢٢ طبعة بيروت ـ تحقيق : د . محمد عمارة ـ سنة ١٩٧٣ م .

الغرب الأوربى ككل متحد ومترابط ، وإنما ميزت بين ما تحتاجه ليقوى مشروعها الحضارى المتميز ، وبين ما يطمس تميز هذا المشروع .. وعن هذا التمييز الواعى تتحدث أبيات الطهطاوى ، فتقول :

أيوجد مثل باريس ديار	شموس العلم فيها لا تغيب
وليل الكفر ليس له صباح	أما هذا ، وحقكم ، عجيب !

« فهذه المدينة - كباقى مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة - مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية »(1) !

فأين هى « العلمانية » التى جلبتها من أوربا إلى مصر هذه البعثات ؟!.. وهل فى دعوى « ترسيخ هذه البعثات لأسس التعليم العلمانى » - ومن أولياته طرح الدين جانبا - احترام لحقائق التاريخ ، والتزام بالأمانة العلمية حيال عقول القراء ؟!..

* أما عن الاستدلال على « علمانية مصر » فى عهد محمد على ، وعلمانية مشروعه النهضوى ، بالدراسات الإنسانية التى أبدعها الجبرتى ، والتى رسخت أسس « التفكير العلمانى » - على حد تعبير الدكتور لويس عوض - ... فلقد كان من الممكن المرور بمثل هذا « الدليل » دون تكلف الرد عليه .. وذلك أننا لو حملناه على محمل « النكتة الشاذة » لما خرجنا بذلك عن المألوف ؟!..

فالمعروف والمتعارف عليه ، لكل من قرأ الجبرتى - فى كتابيه (عجائب

---

(1) (الأعمال الكاملة) ج 2 ص 159 ، 160 ، 79 .

الآثار فى التراجم والأخبار) و(مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس) - أن الرجل لم يكن المعبر عن روح تجربة محمد على ومشروعه النهضوى ، وإنما كان الناقد اللاذع لجوانب كثيرة من هذه التجربة ، حتى لقد أثار البعض شبهات حول علاقة محمد على بموت هذا المؤرخ العظيم !... ومن المعروف والمتعارف عليه أن عواطف الجبرتى كانت مع قيادة علماء الدين و« مجلس الشرع » ، وأنه كان دائم الانتقاد لشيوخ الأزهر الذين تخلوا عن السيد عمر مكرم فى صراعه ضد انفراد محمد على بالسلطة فى مصر ، كما كان نقده للسيد عمر مكرم مشوبا ونابعا من شماتته فيه ؛ لأنه هو الذى قاد عملية تنصيب محمد على واليا على البلاد ... كذلك من المعروف والمتعارف عليه أن نقد الجبرتى للدولة العثمانية لم يخرجه عن إطار الجامعة الإسلامية ، التى كان يرى أن ارتباط مصر بها هو الوضع الطبيعى والمفيد ... كل ذلك معروف ومتعارف عليه لكل من قرأ الجبرتى .. ولقد كان من الممكن الاكتفاء به ، والمرور دون تعليق على « نكتة » علمانية الجبرتى و « دراساته الإنسانية التى رسخت أسس التفكير العلمانى » ... ولكننا آثرنا تقديم بعض كلمات الجبرتى التى تحدد مكانه من العلمانية والفكر العلمانى ..

لقد أرخ الجبرتى لأحداث الحملة الفرنسية على مصر .. وكتب عن صراع الدولة العثمانية ضد جيش هذه الحملة .. فإذا علمنا أن هذا المؤرخ الفذ قد تحدث عن هذه الحملة - التى يراها الدكتور لويس عوض الطليعة الرائدة لعلمنة مصر - تحدث عنها الجبرتى باعتبارها « كفرة الفرنسيس » .. وعن احتلال فرنسا لمصر بقوله : « وأناخت دولة الكفار بكلكلها على هذا القطر العظيم » .. وتحدث عن جلاء جيش هذه الحملة عن مصر ، وعودة مصر ولاية عثمانية ، فقال : « حمدا لمن جعل كلمة الذين كفروا السفلى ، وكلمة الله هى العليا ، وجعل

الدولة العثمانية .. **بهجة الدين والدنيا** .. » ... وأعلن أن جـهـود السلطان العثمانى ووزيره وجيشه هى التى منعت « عموم الرزية » بالحملة الفرنسية ، وأنه لولا هذه الجهود « لصارت القضية أندلسية » ، أى لوقعت مصر فى قبضة الكفر كما حدث للأندلس ؟!... ولذلك فلقد تحدث عن السلطان العثمانى ، فوصفه « بالملك الأعظم ، والسلطان الأفخم ، غياث المسلمين ، ملاذ المؤمنين، مالك رقاب الأمم ، ملجأ العرب والعجم، حافظ ناموس الشريعة الغراء بقوة سطوته .. سيف الله المسلول ... المحتف بعناية الرب الكريم ، مولانا السلطان الغازى سليم » ... كما تحدث عن وزيره : « ... رافع علم الإسلام ، مشيد الشريعة والأحكام ... بهجة الدين والدنيا ... منقذ الأمة المحمدية من التردى فى كل مهلكة ... الذى أزال دولة الكفار ، وجدد دولة الأخيار ... » (١) .

فهل هذه هى « العلمانية » ، بما تعنيه من فصل الدين عن الدولة .. والقبول لفكرية فرنسا بونابرت ، والرفض لفكرية الدولة العثمانية ؟!.. وهل هذه هى «الدراسات الإنسانية التى رسخ بها الجبرتى أسس التفكير العلمانى » ـ على حد تعبير الدكتور لويس ؟؟!!..

* أما استدلال الدكتور لويس عوض على علمانية مصر فى عهد محمد على بـ « علمانية رفاعة الطهطاوى » ، وبدراسته الإنسانية التى رسخت أسس التفكير العلمانى .. فإنه ترديد « لخطأ شائع » فى كتابات الدكتور لويس وعدد من «المتغربين العلمانيين » ، الذين يخدعون قراءهم عندما يعلنون عن انتصار الطهطاوى لـ « المذهب الإنسانى » ، ويضمرون أن مرادهم بـ « الإنسانى » هو « العلمانى » دون أن يدرى قراؤهم هذا « المراد » ؟!..

---

(١) الجبرتى (مظهر التقديس) ص٣ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩م .

صحيح أن الطهطاوى قد تجاوز إطار فكرية العصور المملوكية العثمانية ، التى وقفت بتقسيم البشر عند : « المؤمنين » و« الكفار » ... وصحيح أنه اعتمد التقسيم « الحضارى » ، الذى ميز ـ رغم العقائد الدينية ـ بين « المتوحشين » و«الخشنين » و « المتحضرين »[1] .. لكن الطهطاوى قد آمن بذلك . ودعا إليه ليفتح للعرب والمسلمين باب الاستفادة من الحضارات الأخرى ومن المتحضرين الآخرين ، حتى ولو كانوا غير مسلمين .. وذلك دون أن يتخلى الرجل عن « الإطار المرجعى » المتميز للحضارة العربية الإسلامية ، أو يتبنى «الإطار المرجعى » ـ المتميز هو الآخر ـ للحضارة الغربية العلمانية .

ولقد خيل إلى فى مرحلة من مراحل دراساتى عن الطهطاوى أن الرجل قد اتخذ موقف « التردد » حيال « علمانية الحضارة الغربية »[2] ، لكن التقدم فى وعى نصوص الطهطاوى وفقه كتاباته قد بلغ بى درجة اليقين برفض الرجل للعلمانية الغربية رفضا واعيا بحقيقتها المخالفة للإطار المرجعى لحضارته العربية الإسلامية ..

لقد كان الطهطاوى على وعى كامل وعميق بأن « العلمانية » هى « الإطار المرجعى » للحضارة الغربية .. وأن هذه العلمانية تعنى : الاعتماد على «العقل» دون « النقل والوحى » .. وإرجاع كل « المسببات » إلى « النواميس الطبيعية » وحدها ، دون القوة الإلهية الخالقة والمدبرة للكون .. واعتماد «العقل » وحده مصدرا للقوانين ، دونما نظر إلى « الشريعة الإلهية » ومقاصدها وأحكامها ..

---

(١) (الأعمال الكاملة) ج ٢ ص ١٦ .

(٢) انظر كتابنا (رفاعة الطهطاوى : رائد التنوير فى العصر الحديث) ص ١٧٨ ، ١٧٩ . طبعة القاهرة ، وبيروت سنة ١٩٨٤ م .

وأن هذه العلمانية لا تقيم للدين وزنا فيما يتعلق بسياسة الدولة وتنظيم المجتمع وتنمية العمران ...

كان الطهطاوى على وعى بهذه الحقائق ، عندما تحدث عن أهل باريس ، فقال : « إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط ، حيث لا يتبع دينه ، ولا غيرة له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل ، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب.. ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما فى كتب أهل الكتاب لخروجه عن الأمور الطبيعية ... »[1] .

وكما وعى الطهطاوى « علمانية الغرب » ، باعتبارها « الإطار المرجعى » للحضارة الغربية ، الذى يعتمد « الدنيا » دون « الدين » ، و« العقل » دون « النقل» و« النواميس الطبيعية » دون « الشريعة » .. فلقد وعى تميز حضارته العربية الإسلامية « بإطار مرجعى » يجمع ما بين « العقل » و « النقل » و « الطبيعة » و« الشريعة » و « الدنيا » و « الدين » .. وكتب عن هذه الحقيقة المحورية والهامة يقول : « إن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشارع ... والتكاليف الشرعية والسياسة - التى عليها مدار نظام العالم - مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات ؛ لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التى يعلم حكمتها المولى سبحانه ، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه ... »[2] .

---

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ص ٤٧٧ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ص٣٨٦ ، ٣٨٧ .

وهو لا يقف عند حدود الوعى الذى ميز بين حضارتنا العربية الإسلامية وبين الحضارة الغربية ، باختلاف « الإطار المرجعى » لكل منهما ، حيث وازنت حضارتنا وألفت بين « الأقطاب » ، وغاب هذا التوازن عن « الإطار المرجعى » العلمانى للحضارة الغربية .. لا يقف الطهطاوى عند حدود هذا الوعى ، وإنما يتعداه ليعلن أن من ثمرات امتياز حضارتنا الإسلامية - والتى هى فى ذات الوقت أسباب لهذا الامتياز والتميز - أن الإسلام هو « دين » و«دولة » ، و« شرع » و « عبادات » و « شريعة مدنية » .. فيقول : « ... والذى يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع .. ومرجعها الكتاب العزيز .. الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول ، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها فى نظام أحوال الخلق ، كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان ، والعقول ، والأنساب ، والأموال ، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض ، كالبيع والإجارة والزواج وأصول أحكامها ، فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لاتثمر العاقبة الحسنى ... » !

ولا يكتفى الطهطاوى بهذا التصريح الذى يؤكد مرجعية الإسلام فى تنظيم الدنيا والدولة والتشريع للقوانين - الأمر الذى ينفى علمانيته نفيا قاطعا - .. وإنما يذهب لينتقد « علمانية الحضارة الغربية » ويسفه المنطق العلمانى فيقول: « ... ولا عبرة بالنفوس القاصرة ، الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التى ركنوا إليها تحسينا وتقبيحا ، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود ، بتعدى الحدود . فينبغى تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع ، لا بطرق العقول المجردة . ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد ، ولا ينافى المتجددات المستحسنة التى يخترعها من منحهم الله تعالى العقل

وألهمهم الصناعة ... ،(1) .

فهل بقيت ـ بعد ذلك ـ « شبهة » فى رفض الطهطاوى « للعلمانية » ؟!..

وأين هى «علمانية مصر » و« مصر العلمانية » ـ على عهد محمد على ـ تلك التى تحدث عنها الدكتورلويس ؟؟!..

وأين هو حظ « الأدلة » التى ساقها من الجدية والصدق والموضوعية والأمانة فى الاتساق مع حقائق الفكر ووقائع التاريخ ؟!..



---

(1) المصدر السابق ج 2 ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

عصر الخديوى إسماعيل والعلمانية

وعلى ذات الدرب يمضى الدكتور لويس عوض فى محاولته « الجريئة » مستهدفا « تبييض » وجه العلمانية ، وتمويه حقيقتها بتغليف سمها كى يبتلعه القارىء فى محيطنا العربى الإسلامى ، فنراه يصور لقرائه أن كل مشاريع نهضتنا الحديثة قد كانت علمانية ... وأن بلادنا قد اكتملت علمانيتها تحت قيادة « الحكام - المصلحين » الذين عرفتهم فى عصرها الحديث ..

وعند الدكتور لويس عوض أن « الحقبة الثانية » من « أحقاب مصر العلمانية » كانت تلك التى حكم فيها الخديوى « العظيم » - كما يصفه - إسماعيل ، وهى الحقبة التى امتدت ستة عشر عاما (١٨٦٣ - ١٨٧٩م) ..

أما عباراته ، التى يسوق فيها « أدلته » على « علمانية مصر » فى عصر الخديوى إسماعيل ، فإنها تقول :

« ... ويتولى إسماعيل الذى :

١ - كان يؤمن بمصر الأوربية ، بدأت من جديد إعادة بناء الدولة الحديثة العلمانية فى مصر بكل مضامينها ..

٢ - الدولة القومية .. ذات المؤسسات البرلمانية ...

٣ ـ وإدخال قانون نابليون ، فى الستينات من القرن التاسع عشر ، بوصفه القانون الرسمى فى مصر .... فلقد بلغت علمنة القوانين المصرية مدها الكامل عندما أدخل الخديوى إسماعيل قانون نابليون بوصفه النظام القضائى الرسمى فى مصر ، وأنشأ لجنة برئاسة رفاعة الطهطاوى ليترجم قانون نابليون إلى اللغة العربية .

ولقد رسخت السنوات الست عشرة من حكم إسماعيل أسس العلمانية فى مصر الحديثة(١) ».

تلك هى عبارات الدكتور لويس التى تسوق الأدلة الثلاثة على « رسوخ » أسس العلمانية فى مصر الحديثة ، تحت حكم الخديوى إسماعيل ..

وإذا كنا نعتقد الاعتقاد الجازم بتناقض هذه المقولة مع حقائق الفكر ووقائع التاريخ المصرى فى عهد الخديوى إسماعيل .. فإننا نعترف بوجود « شبهات » فى هذه المقولة ، قد جعلت منها فكرا شائعا فى أوساط كثير من الباحثين والقراء . وهى « شبهات » نابعة من « أخطاء تاريخية شائعة » ، ولا علاقة بينها وبين حقائق الفكر ووقائع التاريخ .... ولذلك وجب علينا ـ كما صنعنا بـ « أدلة » علمانية مصر فى عهد محمد على ـ أن نصنع بـ « أدلة » علمانيتها على عهد الخديوى إسماعيل ... أن نعرض هذه « الأدلة » على حقائق الفكر ووقائع التاريخ ، كما جاءت فى أمهات مصادر التاريخ الذى أرخ لمصر فى تلك السنوات..

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٦ فى ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م . والعدد ٣٠٧٧ فى ٣٠ /٩ / ١٩٨٣م .

* وأول هذه « الأدلة » ، وأكثر هذه « الشبهات » شيوعا هو « إيمان الخديوى إسماعيل بمصر الأوربية » ..

حقيقة لقد شاعت الكلمات « المنسوبة » إلى الخديوى إسماعيل ، والتى تقول على لسانه : « إننى أريد أن أجعل من مصر قطعة من أوربا » !.. ولقد حدثنا الدكتور طه حسين (١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ/ ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م) فى كتابه - الذى مثل حقبة تغريبه - (مستقبل الثقافة فى مصر) عن هذه الكلمات ، فقال إنها لم تكن عبارات مجازية ، وإنما كانت نهجا نهجه الخديوى إسماعيل ، وحوله إلى حقيقة عاشتها مصر فى ذلك التاريخ ..

لكن .... هل حقا « أراد » الخديوى إسماعيل جعل مصر قطعة من أوربا العلمانية ؟.. وهل سعى فى سبيل تحقيق هذه « الإرادة » ؟.. وهل تحققت هذه « الإرادة » فى الفكر والواقع المصرى ، على عهد الخديوى إسماعيل ؟؟..

إن وقائع التاريخ تنفى هذا « الوهم » الذى تحول إلى « خطأ شائع » فى الحركة الفكرية والثقافية لفترة تجاوزت القرن من الزمان!.. فلم تكن « إرادة » إسماعيل أن يجعل من مصر قطعة من أوربا ، بسلخها عن حضارتها الشرقية ، وإنما كانت تلك هى إرادة الاستعمار الأوربى ، الذى زاد تدخله فى شئون مصر إبان حكم إسماعيل .. وعندما تحدث إسماعيل فى هذا الأمر فإنه لم يكن يتحدث عن رغبة له فى تحويل مصر إلى قطعة من أوربا ، وإنما كان يصف الواقع الذى فرضه الاستعمار على مصر ، بواسطة « صندوق الدين » و« لجنة التحقيق العليا الأوربية » التى فرضت الوصاية الأوربية على مصر ، بحجة ضمان الوفاء بسداد ديون مصر قبل المصارف الأوربية .. فلقد كان الخديوى

يصف واقعا .. ويتحدث بلسان من يستسلم أمام « إنذار » « لجنة التحقيق العليا الأوربية » .. ولسان حاله ـ بل ومقاله ـ يعلن استنكاره لواقع تحويل مصر إلى قطعة من أوربا .. ولا يعلن عن إرادة المريد واختيار المختار ؟!..

فقصة هذا الأمر : أن عضو « لجنة التحقيق العليا الأوربية » السير «ريفرس ولسن » ، قد قابل الخديوى إسماعيل فى ٢٣ أغسطس ١٨٧٨ م ليعرف رأيه فى تقرير اللجنة التى فرضت الوصاية الأوربية على مصر .. وفى هذه المقابلة أعلن الخديوى الخضوع لما جاء فى هذا التقرير من توصيات .. وقال الخديوى للسير ريفرس ولسن ، ضمن ما قال ، تعبيرا عن الخضوع للإنذار ، وبصيغة الوصف لهذا « الاتجاه » الذى يفرضه التدخل الأجنبى على مصر ، قال الخديوى إسماعيل : « إن بلادى لم تعد فى أفريقية ، بل نحن الآن قطعة من أوربا » ؟!!.. (١) .

فأين هى « إرادة » إسماعيل أن « يجعل » مصر قطعة من أوربا ؟!..

وإذا كان إسماعيل قد عزل بعد هذا التاريخ بعشرة أشهر فقط ـ فى ٢٦ يونية ١٨٧٩ م ـ فأين هى السنوات الست عشرة التى وضع فيها إسماعيل هذه «الإرادة » موضع الممارسة والتطبيق ، حتى « رسخت أسس العلمانية فى مصر» على يديه ، كما يقول الدكتور لويس ؟!..

* والدكتور لويس عوض « يستدل » على علمانية الخديوى إسماعيل ، وعلمانية مصر فى عصره بنزعة الاستقلال التى كانت لدى الخديوى عن

---

(١) الرافعى (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٧٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م .

الدولة العثمانية .. وفضلا عن أن هذه النزعة لا تمثل جديدا بالنسبة للذين حكموا مصر العربية الإسلامية منذ عهد أحمد بن طولون (٢٢٠ ـ ٢٧٠ هـ/ ٨٣٥ ـ ٨٨٤م) فلقد نبعت هذه النزعة الاستقلالية من طبيعة الدور الريادى والقيادى لمصر ، ومن إمكاناتها الحضارية التى لم يتسق معها وضع « الولاية التابعة » لعاصمة الخلافة .. وهى نزعة لا علاقة لها بالعلمانية ، وإلا لكان الطولونيون والأخشيديون ، والفاطميون ـ الذين جعلوها مركز خلافة تتبعها الولايات ـ والأيوبيون ـ الذين جعلوها مركز السلطنة ـ ومن بعدهم المماليك ـ الذين جعلوها مركز الخلافة والسلطنة معا ـ وإلا كان جميع هؤلاء ـ « بمنطق » الدكتور لويس ـ علمانيين ؟!.. نقول : إنه فضلا عن هذه الحقيقة التى تقف خلف نزعة الاستقلال عند الخديوى إسماعيل ، والتى عبرت عن « حقيقة مصرية » عاشتها مصر ومارستها منذ إبلالها من نقاهة القهر البيزنطى ، الذى انتهت آثاره باستقلال مصر على يد أحمد بن طولون ... فإن هذا الاستقلال لم يخرج بمصر عن دائرة الانتماء الحضارى للجامعة الإسلامية ، ولم يجعلها تدير ظهرها للمسئوليات القيادية والريادية نحو محيطها الإسلامى ، تلك المسئوليات التى كانت جوهر أسباب هذا الاستقلال ..

بل إننا نستطيع أن نقول : إن نزعة الاستقلال عند الخديوى إسماعيل ، والتى تجسدت فى الفرمانات التى حصل عليها من السلطان العثمانى ، لم تتجه بمصر إلى « حرية المستقل » التى تحققت لها على يد محمد على ـ مثلا ـ وإنما وقفت بمصر الخديوى إسماعيل عند « سلبيات الاستقلال » ـ إن جاز هذا التعبير ـ فغير ما حققته للخديوى من حصر توارث العرش فى ذريته هو ، نراها قد

أطلقت يده فى التعامل وعقد الالتزامات والقروض المالية مع المصارف الأوربية ، الأمر الذى قاد مصر إلى السقوط فى قبضة النفوذ الأجنبى ، حتى لقد فرضت عليها وصاية الدائنين ، وانتهى الأمر إلى الاحتلال الإنجليزى السافر ١٨٨٢م .. كما أن « الحقوق الاستقلالية » التى حصل عليها الخديوى فى التشريع والتقنين إنما كانت مكرسة لإنشاء المحاكم القنصلية والمختلطة التى اقتضتها السيطرة الأوربية المتزايدة على مقدرات البلاد ؟!..

فلا « الاستقلال المصرى » ـ تاريخيا ـ مرتبط بالعلمانية .. ولا هو بالنقيض لانتماء مصر إلى حضارتها الإسلامية ، ولاهو بمانع لهامن النهوض بدور القلب والعقل والقائد والقاعدة بالنسبة لما حولها من جيران ... كما أن هذا «الاستقلال » الذى عرفته تحت قيادة الخديوى إسماعيل لم يكن كله « خيرا وبركة » ، كما كان حاله على عهد محمد على باشا !..

ثم .. إننا نسأل الدكتور لويس : من قال إن الدولة « القومية ـ الديمقراطية » هى الثمرة والقرين « للعلمانية » حتى تكون نزعة الخديوى إسماعيل « الاستقلالية » ، واتجاهه إلى إقامة المؤسسات البرلمانية دليلا على علمانيته وعلمانية مصر فى عصره ؟؟..

إن دولة « ولاية الفقيه » التى يقودها آية الله روح الله الخمينى ، فى إيران ـ وهى النقيض الصارخ للعلمانية ـ هى دولة « قومية » حتى النخاع ؟!.. وجميع الدول الفاشية والنازية الأوربية ـ وهى النقيض الصارخ للديمقراطية ـ كانت « علمانية » حتى النخاع ؟!.. فليس هناك تلازم بين « القومية ـ الديمقراطية » وبين « العلمانية » .. وإنما التلازم قائم بين « العلمانية » وبين «فصل الدين عن الدولة » فقط لاغير !..

* أما « سيد أدلة » الدكتور لويس على علمانية مصر الخديوى إسماعيل ، وهو « ترجمة قانون نابليون فى ستينات القرن التاسع عشر ، بواسطة لجنة رأسها رفاعة الطهطاوى ؛ ليكون القانون الرسمى بمصر ، والنظام القضائى الرسمى لها .. » ... أما هذا « الدليل » ـ وهو « سيد أدلته » ـ فإنه يكشف ـ هو الآخر ـ عن « مأزق » جرد دعاوى الدكتور لويس من الحد الأدنى للأمانة اللازمة فى تعامل الكاتب ـ أى كاتب ـ مع حقائق الفكر ووقائع التاريخ ؟!...

إن هذا « الدليل » من « أدلة » الدكتور لويس على علمانية مصرالخديوى إسماعيل يبلغ فى « الزيف » حد « الفضيحة التاريخية » ... ولدينا على ما نقول كل حقائق الفكر ووقائع التاريخ التى سجلتها أمهات المصادر التى أرخت لمصر فى عهد الخديوى إسماعيل .. وهى حقائق ووقائع نسوقها ـ موثقة ـ فى عدد من النقاط :

١ ـ بعد عدة أشهر من تولى الخديوى إسماعيل عرش مصر ، قام برحلته إلى الآستانة .. وعندما عاد من هذه الرحلة أصدر « إرادة » إلى شريف باشا ، رئيس « مجلس الأحكام » ، يحدد فيها أن « المجموعة القانونية » التى أحضرها معه من الآستانة ، والمسماة بـ « الدستور » هى القانون المعتمد « فى جميع قضايا الجنايات وسائر الأحكام » فى القضاء المصرى .. وتاريخ هذه «الإرادة» ١٨ محرم ١٢٨٠ هـ/ ٥ يونيو ١٨٦٣ م .. ونصها : « حيث إن المجموعة القانونية المطلق عليها اسم الدستور ، والتى أحضرتها من الآستانة قبل مدة ، وأرسلنا منها نسخة إليكم ، ستصير مرعية الإجراء فيما بعد ، وحيث إنه توجد نسخ عديدة منها تحت الطبع ، فعند ختام طبعها يجب أن ترسلوا نسخا منها

لجميع المجالس ، وأن تهتموا بالتنبيه وإعلان الجهات اللازمة بأن القانون نامه الهمايونى ، الذى كان دستورا للعمل لغاية الآن ، سيصبح منسوخا وملغى الحكم، وأن هذا الدستور سيكون معتبرا ومعمولا به فى جميع قضايا الجنايات وسائر الأحكام . فلذلك حررنا لكم هذا ،[1] ففى هذا ، التغيير الأول ، للنظام المصرى ، اعتمد الخديوى إسماعيل ، المجموعة القانونية ، العثمانية - وهى إسلامية .. وليست علمانية - مرجعا للقضاء المصرى ..

٢ - ولم يحدث الخديوى إسماعيل تغييرا فى ، القضاء الوطنى ، ، إلا فى حدود ، الإضافة والتوسع ، لما كان قائما فى عصر محمد على ... فكان (المجلس الخصوصى) - وهو بمثابة ، مجلس النظار ، - مع (مجلس الأحكام) - الذى هو امتداد (للجمعية الحقانية) التى أنشأها محمد على ١٨٤٢ م - كان هذان المجلسان معا - مجتمعين - يكونان ، السلطة التشريعية ، فى مصر ، وكان (المجلس الخصوصى) مكونا من ، كبار الذوات - أى رجالات الدولة ، والعلماء ، - أما (مجلس الأحكام) فكان مكونا من ، تسعة من الكبراء ومن عالمين ، أحدهما حنفى والآخر شافعى ، ..

ففى هذه ، السلطة التشريعية ، كان الفكر الإسلامى - وليس العلمانى - حاضرا بواسطة هؤلاء العلماء .. أما التوسع الذى حدث فى دوائر المحاكم ، فإنه قد أضاف إلى ، المحاكم الشرعية ، - التى هى ، قضاء البلاد ، - ، مجالس - أو محاكم - الأقاليم ، للفصل فى المسائل المدنية والتجارية ، وفى كل مجلس -

---

(١) أمين سامى باشا (تقويم النيل) المجلد الثانى من الجزء الثالث . ص ٤٩٩ . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦ م .

محكمة ـ « اثنان من العلماء ، بوظائف مفتين ، أحدهما حنفى والآخرشافعى ،
.. « وكان العمل أمام (مجلس الأحكام) و(مجالس الأقاليم) يجرى طبقا للقانون العثمانى والقوانين التى أصدرها الخديوى »(١) فلم يحدث فى سلطة التشريع ، ولا فى « دوائر القضاء » تغيير « علمانى » بهذا الإصلاح الذى أدخله الخديوى إسماعيل .

٣ ـ وبعد تسع سنوات من حكم إسماعيل ... وبعد خمس سنوات من ترجمة اللجنة التى رأسها رفاعة الطهطاوى لقانون نابليون .. أى فى حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر ، أصدر الخديوى إسماعيل فى ٢٣شوال ١٢٨٨ هـ/ ٥ يناير ١٨٧٢ م قراراً بتعيين مفتى الحنفية وشيخ الأزهر ومفتى الجيزة أعضاء فى (المجلس الخصوصى) « الذى هو المرجع فى أكثر أمور الحكومة ، وذلك »للنظر فى القضايا الشرعية «(٢) ..

فليس هناك ـ حتى هذا التاريخ ـ أثر لـ « علمنة « القانون والقضاء المصريين !..

٤ ـ أما « حكاية « ترجمة قوانين نابليون ، التى يقول عنها الدكتور لويس إنها « قد بلغت بعلمنة القوانين المصرية مدها الكامل « فإنها لا تخرج عن حدود « الوهم ـ أو الخطأ ـ الشائع » ـ إن أحسنا الظن ـ وقد تدخل فى عداد »جرائم تزييف التاريخ « !!..

---

(١) الرافعى (عصر إسماعيل) ج ١ ص ٤٤ ـ ٤٧ .
(٢) (تقويم النيل) المجلد الثانى من الجزء الثالث . ص ٩٧٩ .

صحيح أن لجنة برئاسة رفاعة الطهطاوى قد أنجزت ترجمة مجموع قوانين نابليون (تعريب القانون الفرنساوى) وطبعته مطبعة بولاق ـ ١٢٨٣ هـ/ ١٨٦٦ م ـ وفى هذه المجموعة : القوانين المدنية ، والبلدية ، والمحاكمات ، والمرافعات ، وتحقيق الدعاوى ، والمدافعات ، والحدود ، والجنايات ... لكن هذه الترجمة لم تكن بغرض « علمنة قانون القضاء المصرى » ـ كما يوهم الدكتور لويس قراءه ـ وإنما كانت بهدف أن يعرف المصريون القانون الذى يتحاكم إليه الأوربيون فى بلادهم . حتى يكونوا على بينة من حلول المشكلات الناجمة عن كثرة المعاملات مع هؤلاء الأوربيين فى ذلك التاريخ .. كانت ترجمة « للعلم والمعرفة وتصريف الأمور مع الأجانب » ، وليست « علمنة للقانون المصرى والنظام القضائى فى مصر » ... ودليلنا على هذا الذى نقول ـ من « حقائق الفكر » ـ نفس المقدمة التى قدم بها رفاعة الطهطاوى الترجمة العربية لهذا القانون ... وفيها يقول عن سبب هذه الترجمة: إنه « قد صدر الأمر العالى الخديوى بتعريبها ... حتى لا يجهل أهل هذا الوطن أصول الممالك الأخرى ، لا سيما وأن علاقات الاقتضاء، ومناسبات الأخذ والعطاء ، تدعو إلى الإلمام بمثل تلك الأصول الوضعية ؛ ليكون من يتعامل معهم فى تسوية الأمر على بصيرة (١) .. » !

ويزيد الطهطاوى هذا الأمر تأكيدا ووضوحا فى المقدمة التى كتبها لطبعة ترجمة « قانون أحكام التجارة » الفرنسى ١٢٨٥ هـ/ ١٨٦٨ م ، عندما يتحدث عن « دواعى » هذه الترجمة لهذا القانون الفرنسى ، فيقول : « .. وحيث

---

(١) (الأعمال الكاملة) ج ٥ ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ . طبعة بيروت سنة ١٩٨١ م .

اتسعت الآن فى مصرنا دائرة المعاملات بين أهالى الممالك الأوربية ، وكثرت التعلّقات ، فصار لا بأس لأرباب التجارة بمعرفة قوانين المعاملات الجارية عند الأجانب ، بل صار الاطلاع عليها لمن يعقد التجارات معهم من الواجب، ولهذا حسن إبراز هذا القانون بالعربية إلى حيز الوجود [1] .. » !

أرأيتم أن هذه الترجمة كانت « للعلم .. والمعرفة » .. وحتى يكون المصريون على بينة وهم يعقدون عقود التجارات والمعاملات مع الأجانب .. ولم تكن « علمنة للقانون وللقضاء فى مصر » ؟!...

٥ ـ لكن أمرا آخر كان يحدث بمصر ، منذ عهد الخديوى سعيد (١٢٣٧ ـ ١٢٧٩ هـ/ ١٨٢٢ ـ ١٨٦٣م) الذى سبق عهد الخديوى إسماعيل .. هذا الأمر هو تزايد النفوذ الأجنبى بمصر ، وخاصة بعد عقد امتياز شركة قناة السويس .. فلقد تزايد عدد الأجانب ، وتزايد نفوذهم ، وأخذت حكوماتهم تتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد ، وتزايد عدد المدارس الأوربية فى البلاد ، حتى لقد افتتح منها سبعون مدرسة ـ للبنين والبنات ـ فى عهد الخديوى إسماعيل .. وكما يقول الرافعى : « فلقد خرّجت هذه المدارس عددا كبيراً من رجال الأعمال والمهن وموظفى الحكومة .. ونال كثير منهم الحمايات الأجنبية بواسطة القناصل ، فصاروا فى حكم الأجانب فى انتمائهم للدول الأجنبية وميولهم إليها ، وعدم خضوعهم للنظم الأهلية القضائية والإدارية »[2] ...

---

(١) المصدر السابق . ج ٥ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٢) (عصر إسماعيل) ج ١ ص ٢٠٥ .

فأصبح فى البلاد كثرة من « الخواجات » وأشباه « الخواجات » ، وبسط النفوذ الاستعمارى المتزايد « حمايته » على هذه « الجالية » النامية عددا ونفوذا ... واستطاع هذا النفوذ أن يخلق لهذه « الجالية » قضاء غير القضاء الوطنى ، فرض الاعتراف الرسمى به على الخديوى سعيد الذى أصدر« إرادة » ؟! فى ١٢ شعبان ١٢٧٢ هـ /١٨ أبريل ١٨٥٥م بإنشاء محكمة تجارية (مجلس تجار) مختلط من المصريين والأجانب ؛ ليقضى فى المنازعات التجارية التى يكون الأجانب طرفا فيها[1] ...

وبتزايد النفوذ الأجنبى فى شئون مصر أنشيء للفصل في دعاواهم - أواخر عهد سعيد ، فى ١٨٦١ م - مجلس خاص باسم (قومسيون مصر) يتألف من : رئيس مصرى ، وعضوين مصريين ، وعضو أوربى ، وآخر يونانى ، وعضو إسرائيلى - (يهودى) - وآخر أرمنى ... أى بأغلبية غير مصرية !.. وإن ظلت دعاوى العقارات من اختصاص المحاكم الوطنية الشرعية « باعتبارها وقتئذ المحاكم العادية فى البلاد[2] ... .

لكن تعاظم النفوذ الأجنبى فى عهد إسماعيل نشر فوضى التعدد فى القضاء بالدعاوى التى كان الأجانب والخاضعون « لحمايتهم » طرفا فيها .. بل لقد أصبحت المحاكم القنصلية - ومقرها قنصليات الدول الأجنبية ، وقضاتها هم القناصل الأجانب ؟!- أصبحت تحكم للأجانب على الحكومة المصرية . وكانت كل محكمة قنصلية تحكم وفق قانون بلدها .. وكانت الدول المتمتعة بهذا الامتياز سبع عشرة دولة ، لها بمصر سبع عشرة محكمة قنصلية تحكم

---

(١) (تقويم النيل) المجلد الأول من الجزء الثالث . ص ١٦٠ .

(٢) (عصر إسماعيل) ج ١ ص ٤٧، ٤٨ .

وفق قانون بلدها.. وكانت أحكامها الابتدائية تستأنف فى البلاد التابعة لها ؟!! ..

وتنظيما لهذه « الفوضى القانونية والقضائية » أنشئت « المحاكم المختلطة » فى مصر ١٨٧٥ م ، وهى محاكم ذات أغلبية أجنبية ، وللأجانب رئاسة جلساتها ، وينفرد القاضى الأجنبى بالحكم فى دائرتها الجزئية ذات القاضى الواحد ، وكذلك فى دائرة الأمور المستعجلة ، والأمور الوقتية ، ودائرة البيوع ونزع الملكية العقارية ... ولقد اعتمدت هذه المحاكم « قانون نابليون » شريعة تقضى به فيما يرفع إليها من منازعات(١) .. فكانت أول « اختراق أجنبى منظم » للقضاء الوطنى الإسلامى فى مصر .. لكنه ظل « اختراقا جزئيا ومحدودا » ، فلم يخرج اختصاص هذا القانون النابليونى ومحاكمه المختلطة عن حدود منازعات الأجانب ، أو المنازعات التى يكون الأجانب طرفا فيها .. ولم يتحول - طوال عهد إسماعيل - إلى قانون لمصر ونظام لقضائها !..

وجدير بالذكر أن إنشاء الخديوى إسماعيل لهذه « المحاكم المختلطة » - التى تقضى بقانون نابليون - إنما تم استنادا إلى نص « الأمر الجليل - الخط الهمايونى » الذى أصدره له السلطان ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م ، والذى جاء فيه : « ... ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن انتظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بأحوال الوقت والموقع وأمزجة الأهالى وطبايعها ، فقد أعطينا لكم المرخصية الكاملة فى إعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب

---

(١) المرجع السابق . ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٦ .

لزوم المملكة ، وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات ، سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالي مع الأجانب .. »(١) .

لكن النفوذ الأجنبي المتزايد بمصر ، وخضوع الخديوي إسماعيل لهذا النفوذ، قد استعمل هذه « الرخصة » التي تتيح له العمل المستقل عن الآستانة لا في دعم الاستقلال الحقيقي لمصر ، وإنما في تنمية تبعيتها للغرب الاستعماري .. فكانت « المحاكم المختلطة » وقانونها النابليوني بؤرة شاذة في القضاء المصري ، تعلن عن تزايد واستشراء هذا النفوذ ..

ويكفي أن نعرف رأي « قانوني أجنبي - ومؤرخ مصري » في هذا الاختراق الاستعماري للقضاء الوطني المصري الإسلامي ؛ لنرى مكان هذا الاختراق على الدرب الذي كان الاستعمار يسوق مصر عليه في ذلك التاريخ ..

يقول الرافعي : « إن النظام المختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خوّل الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسري على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل إنشاء المحاكم المختلطة(٢) » .

ويقول القاضي الهولندي - بالمحاكم المختلطة - فان بملن von Bemmelen عن القضاء القنصلي : « إنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء » .. كما يقول عن قضاء المحاكم المختلطة - وكان قاضيا بها - : « إنها

---

(١) (تقويم النيل) المجلد الثالث من الجزء الثالث . ص ١٠٨٣ .

(٢) (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٢٤٩ .

ركن قوى من أركان السيطرة الأوربيةعلى مصر[1] ، !..

لقد حدث هذا « الاختراق الجزئى » لسيادة مصر القانونية والقضائية ، وأقام الأوربيون - بهذا « الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء - ركنا من أركان السيطرة الأوربية على مصر » .. وفق عبارات « الخواجه » فان بملن ... ثم يجيء « الوطنى » لويس عوض ليرى فى هذه السيطرة الأوربية على مصر علمانية ومذهبا إنسانيا ارتقت إليه مصر فى عهد إسماعيل العظيم ؟؟!!..

٦ - وحتى لا تكون هناك ثغرة « لشك متشكك » فى رفض الفكر الوطنى الحقيقى لهذا « الاختراق الجزئى » لشريعة البلاد وقضائها .. فإننا نسوق رأى رفاعة الطهطاوى .. الذى يزعم الدكتور لويس عوض أنه قد رسخ أسس العلمانية بمصر - نسوق رأيه فى احتكام « مجالس التجار المختلطة » إلى غير القانون الإسلامى ، والرجل قد مات قبل قيام « المحاكم المختلطة » - والقانون الإسلامى ، ممثلا فى « فقه المعاملات » كان - برأى الطهطاوى - المصدر الكافل لتحقيق أرقى صور العدل بين كل المتقاضين ، فى كل المنازعات .. يقول الشيخ رفاعة - مترجم قانون نابليون - عن فقه المعاملات الإسلامى : « .. ومن أمعن النظر فى كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية ، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابا

---

(١) المرجع السابق . ج٢ ص ٢٤٣ ، ٢٤٧ (نقلا عن كتاب « مصر وأوربا » ج ١ ص ١١٨ ، ٢٠٥ . طبعة سنة ١٨٨٢ م) .

مستوعبة للأحكام التجارية ، كالشركة ، والمضاربة ، والقرض ، والمخابرة ، والعارية ، والصلح ، وغير ذلك ... ثم إن الحالة الراهنة اقتضت أن تكون الأقضية والأحكام على وفق معاملات العصر ، بما حدث فيها من المتفرعات الكثيرة المتنوعة بتنوع الأخذ والإعطاء من أمم الأنام ... ومن المعلوم أن بحر الشريعة الغراء ـ على تفرع مشارعه ـ لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى ... ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية ... لأنها أصل وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع ...» .

وبعد هذا الحديث عن شريعة الإسلام وأحكام فقه المعاملات الإسلامية ، الصالحة لتنظيم الحياة وسياسة العمران .. ينتقد الطهطاوى احتكام « مجالس التجار المختلطة » إلى القوانين الأوربية ـ التى ترجمها هو « للعلم والمعرفة » لا لتكون مصدر أحكام القضاء فى بلادنا ـ فيقول : « إن مخالطات تجار الغرب ومعاملتهم مع أهل الشرق أنعشت نوعا همم هؤلاء المشارقة ، وجددت فيهم وازع الحركة التجارية ، وترتب على ذلك نوع انتظام ، حيث ترتب الآن فى المدن الإسلامية مجالس تجارية مختلطة لفصل الدعاوى والمرافعات بين الأهالى والأجانب بقوانين ـ فى الغالب أوربية ـ مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق ، بتوفيقها على الوقت والحالة ، مما هو سهل العمل على من وفقه الله لذلك من ولاة الأمور المستيقظين . ولكل مجتهد نصيب !..»[1] .

---

(١) (الأعمال الكاملة) ج ١ ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٥٤٤ .

هذا هو ما كتبه الطهطاوى عن القانون الإسلامى فى كتابه (مناهج الألباب) الذى طبعه ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م .. أى بعد سنوات ثلاث من ترجمته لقانون نابليون !..

وفى ذات الكتاب نرى الرجل يعلق آمال النهضة الحقيقية على طلاب الأزهر وعلماء الشريعة ، شريطة أن يضيفوا إلى « علوم الشريعة » « سائر المعارف البشرية المدنية .. والعلوم الحكمية العملية[١] .. » .

لقد ترجم الرجل - مع تلامذته - قانون نابليون « للعلم والمعرفة » ، ولتكون على وعى بالنسق القانونى الذى يحكم عقول الأجانب الذين تزايدت معهم المخالطات والمعاملات ... وذلك من باب : « من تعلم لغة قوم أمن مكرهم » ... فلما رأى « الرطانة الجزئية » بهذه اللغة الأجنبية فى عرين العربية ، حذر من ذلك الانحراف ، ووجه إليه الانتقادات ؟!..

وعلى ذات الدرب سار المشرع القانونى المقتدر محمد قدرى باشا (١٢٣٧ - ١٣٠٦ هـ/ ١٨٢١ - ١٨٨٨م) وهو الذى تعاون مع الطهطاوى فى ترجمة « قانون الجنايات » - العقوبات - الفرنسى الذى طبعته مطبعة بولاق فى ثلاثة أجزاء ١٢٨٢ هـ /١٨٦٥م .. سار على ذات الدرب عندما نهض بعمل فذ قنن به أحكام فقه المعاملات ، على مذهب الإمام أبى حنيفة ، فقدم للحياة القانونية ولمكتبة القانون الإسلامى :

(أ) كتاب (مرشد الحيران فى معرفة أحوال الإنسان) فى المعاملات الشرعية ، على مذهب الإمام أبى حنيفة .. ملائما لعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية ..

---

(١) المصدر السابق . ج ١ ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

(ب) وكتاب (قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف) ..

(ج) وكتاب (تطبيق ما وجد فى القانون المدنى موافقا لمذهب أبى حنيفة) ..

(د) وكتاب (الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية(١)) ..

فأين هى « علمانية مصر فى عصر إسماعيل » ؟!..

إن إسماعيل لم « يرد » لمصر أن تكون قطعة من أوربا .. وإنما الذى فرض ذلك عليه هو الاستعمار ...

وإن قانون مصر وقضاءها لم يتحولا إلى العلمانية ، على عهد الخديوى إسماعيل .. وما الاختراق الجزئى الذى تمثل فى المحاكم القنصلية والمختلطة إلا اغتصاب استعمارى لجزء من السيادة الوطنية فى مؤسسة التشريع والقضاء ..

ولم يكن الطهطاوى وأعلام عصر إسماعيل بالعلمانيين الذين يخونون شريعة الأمة ومنظومتها القانونية ، وإنما كانوا - رغم ترجمتهم لقانون نابليون - المدافعين عن جدارة فقه المعاملات الإسلامى بتنظيم المعاملات الحديثة .. والساعين لتقنين هذا الفقه تقنينا حديثا ، محاولين بذلك مقاومة العلمانية التى كانت سلاحا من أسلحة الغزو الاستعمارى الزاحف على البلاد فى عصر إسماعيل !..

---

(١) الزركلى (الأعلام) طبعة بيروت . وسركيس (معجم المطبوعات العربية والمعربة) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

الاستعمار يفرض العلمانية

إذا ... انكشف « الوهم » ، وتبدد « الزيف » الذى تجسد فى دعوى : أن مصر بقيادة الخديوى إسماعيل قد أرادت وسعت إلى « العلمنة » ، وأنه قد تحقق فيها ، على عهد إسماعيل علمنة القانون والقضاء .. فالذى « تعلمن » هو القضاء الأجنبى فى مصر - ممثلا فى المحاكم القنصلية فالمختلطة - التى احتكمت إلى قانون نابليون - وهذه الثغرة التى انفتحت فى جدار القانون « الإسلامى - الوطنى » وفى بناء المؤسسة القضائية الشرعية المصرية ، إنما حدثت بالقهر الأجنبى والتدخل الأوربى ، وكجزء من « اغتصاب السيادة المصرية » الذى كان يتم فى ذلك التاريخ !..

ثم تلاحقت الأحداث .. فتولى الخديوى توفيق (١٢٦٨ - ١٣٠٩هـ/ ١٨٥٢ - ١٨٩٢ م) حكم مصر بعد عزل أبيه إسماعيل سنة ١٨٧٩ م ... وشهدت الساحة المصرية سباقا محموما بين القوى الوطنية ، التى استخدمت أداة الثورة العرابية سنة ١٨٨١ م لمقاومة التدخل الأجنبى ، ولإطلاق طاقات الأمة ، بالحرية والديمقراطية ؛ كى تسد الثغرات أمام الغرب الطامع ، ولإحداث النهضة الكافلة إفلات مصر من المصير الذى أعده الغرب لأقاليم دولة « الرجل المريض » !..

شهدت الساحة المصرية سباقا محموما بين هذه القوى الوطنية وبين

الاستعمار الغربي - والإنجليزى فى طليعته - الذى سعى لإجهاض « النهضة الثورية » ، ولاغتصاب مصر اغتصابا كاملا ...

فلما هزمت الثورة واحتلت إنجلترا مصر في سبتمبر ١٨٨٢م .. صدق حديث الدكتور لويس عوض لأول مرة فى كلامه عن « قصة العلمانية فى مصر » إذ نهض الاستعمار الإنجليزى ممثلا فى اللورد كرومر (١٨٤١ - ١٩١٧م) بتوسيع ثغرة العلمانية التى حدثت فى عصر إسماعيل .. فبعد أن كان قانون نابليون هو شريعة القضاء الأجنبى المختلط وحده ، أصبح فى ظل الاحتلال - وبواسطته - شريعة المحاكم الأهلية المصرية كلها ، والقانون الذى فرض على الشعب التحاكم إليه فى كل ما عدا قضايا الأحوال الشخصية من منازعات ! ...

ففى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو سنة ١٨٨٣ م وتحت سلطان الاحتلال الإنجليزى ، وفى عهد وزارة شريف باشا (١٢٣٨ - ١٣٠٤هـ/ ١٨٢٣ - ١٨٨٧م) الرابعة بدأ صدور القوانين الوضعية المستمدة من قانون نابليون - أى القانون المدنى .. والقانون التجارى .. وقانون التجارة البحرى .. وقانون المرافعات - صدرت على حالها الذى كانت عليه فى المحاكم المختلطة ، وأيضا صدرت قوانين العقوبات .. وتحقيق الجنايات - مع بعض التعديلات - .. ولقد اكتمل إصدار هذه القوانين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ م .. وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ م صدرت تعيينات قضاة المحاكم الأهلية ... وبعد أن كانت محاكم مصر - قبل الاحتلال - يعين بكل دائرة من دوائرها اثنان من علماء الإسلام ، أحدهما حنفى والآخر شافعى ، صدرت تعيينات المحاكم

الأهلية وفى كثير من دوائرها قاض أجنبى ، كحد أدنى ، وعين فى محكمة الاستئناف أربعة من القضاة الأجانب (١) ؟!...

فكان هذا هو الانقلاب العلمانى الحقيقى والشامل الذى عمت به البلوى ، فى قانون مصر وقضائها !.. وصدق الدكتور لويس عوض عندما قال: إن «السنوات الخمس والعشرين (١٨٨٢ ـ ١٩٠٧ م) تمثل ـ بوجه عام ـ الحقبة العلمانية الثالثة بمصر» ..

وهو يعتبرها الحقبة «الثالثة» ، لادعائه علمانية مصر محمد على .. ومصر إسماعيل ... لكنها ـ فى الواقع والحقيقة ـ الحقبة الأولى للعلمانية بمصر، بعد التحقيق الذى قدمناه عن أوضاع مصر ـ الفكر والواقع ـ على عهد محمد على وإسماعيل ...

والدكتور لويس عوض لا يتحدث عن قيادة كرومر والاستعمار الإنجليزى لجهود «علمنة مصر» باعتبارها غزوا فكريا وتشويها حضاريا وعدوانا قانونياً مارسه الاستعمار فى بلادنا، وإنما يتحدث عنه فى سعادة وانتشاء .. بل لقد بلغ به الولاء للحضارة الغربية العلمانية إلى حد انتقاد كرومر لبطئه فى معركة «اكتساح الحضارة الأوربية» لطابع مصر الإسلامى .. فهو لا يعجبه تدرج كرومر فى «تغريب مصر وعلمنتها» وهو «التدرج» الذى أطلق عليه كرومر

---

(١) انظر فى هذه الحقائق التاريخية : محمد مختار باشا المصرى (التوفيقات الإلهامية) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٨٠ م . والرافعى (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٢٤٠ . و(مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٦٥ـ ٦٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

وصف « الخبب المنتظم » وليس الركض » .. فيعلن الدكتور لويس لقرائه أنه من أنصار « الركض » ؛ لأن هذا « الخبب المنتظم » « قد أعاق أى انتشار مكتسح للحضارة الأوربية فى مصر[1] .. » ؟؟!.

وكان لابد لهذا « الواقع العلمانى » الذى زرع فى المجتمع المصرى من «فكر » يبيض وجهه ، ويحسن صورته ، ويدعو إلى تعميمه فى ميادين الثقافة والتعليم، والقيم أيضا ... وهذا هو الدور الذى لعبته « مدرسة المقطم » فى الحياة الفكرية المصرية ، فهذه « المدرسة » التى بدأت بأصحاب (المقتطف) « ١٨٧٦ - ١٩٥٢ م و(المقطم) « ١٨٨٩ - ١٩٥٢ م » ، قد تكونت نواتها من يعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧ م) وفارس نمر (١٨٥٦ - ١٩٥١ م) وشاهين مكاريوس (١٨٥٣ - ١٩١٠ م) والتف حول هذه النواة آخرون ، كتبوا فى (المقطم) أو (المقتطف) أو فى غيرهما من المنابر الصحفية ، من أمثال شبلى شميل (١٨٦٠ - ١٩١٧ م) ونقولا حداد (١٨٧٨- ١٩٥٤ م) وجرجى زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤ م) وفرح أنطون (١٨٧٤ - ١٩٢٢ م) ...

ولم يكن غريبا أن تنفرد هذه « المدرسة » وهذا « التيار الفكرى » بالدعوة إلى « العلمانية » فى العقود الأولى من سنوات الاحتلال الإنجليزى لمصر ... فهذه المدرسة قد تكونت من المسيحيين الشوام ، الذين هاجروا إلى مصر فرارا من الممارسات الاستبدادية للدولة العثمانية فى الشام ، فهم يكنون للرابطة العثمانية عداء شديدا ، ويسعون لنزع الصبغة الإسلامية عن الحياة الشرقية ..

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٦ فى ٢٣ - ٩ - ١٩٨٣ م .

ثم هم أبناء أقلية دينية لا يبيح لها وزنها أن تطرح فكريتها كبديل للإسلام ، وذلك فضلا عن أن المسيحية التى يدينون بها هى رسالة روحية محضة ، لا تقدم للدنيا والدولة نظاما مدنيا .. ومن هنا وجدوا فى « التغريب » وفى فكرية الحضارة الغربية البديل الذى يبشرون به كى ينسخ الإسلام السياسى والحضارى ، وكانت العلمانية الغربية سبيلهم لفصل الدين الإسلامى عن الدولة .. فنهضوا بدور الطليعة العلمانية التى دعت إلى ترسيخ الواقع العلمانى، الذى زرعه كرومر بمصر سنة ١٨٨٣ م ، وإلى تعميمه فى مختلف مجالات الفكر والحياة !..

صحيح أن التمايز قائم وموجود بين مواقف أعلام هذه المدرسة من عدد من القضايا .. لكننا لا نتجاوز الدقة والموضوعية ! إذا قلنا إنهم قد جمعتهم «رابطة الولاء للغرب » .. الولاء - بالمعنى السياسى - عند الذين اتخذوا من الاستعمار الغربى - إنجليزيا كان أو فرنسيا - موقف الولاء والتبعية ، بل والعمالة فى بعض الحالات ... أوالولاء - بالمعنى الفكرى والحضارى - عند الذين أصبحت رسالتهم : التبشير بفكرية الغرب وأيديولوجية حضارته ، سعيا لحلولها محل حضارة الإسلام !..

وشيئا فشيئا اتسع نطاق هذه « المدرسة » ليضم عددا من الكتاب والمفكرين المصريين ، الذين تميزت دوافعهم ومنطلقاتهم لتبنى « العلمانية » ، حتى ليمكن تصنيفهم إلى فريقين :

الأول : ذلك الذى توحدت منطلقاته مع « مدرسة المقطم » - : الرفض

للإسلام السياسى والحضارى ـ والعداء لأية محاولة تسعى لصبغ الدولة والمجتمع بحضارة الإسلام ـ والعمل على سيادة نهج الحضارة الغربية وقيمها مع علومها وتطبيقات هذه العلوم .. أى « تغريب » الدولة والمجتمع ؛ تحاشيا «لأسلمتهما » ... وكان سلامة موسى (١٨٨٨ ـ ١٩٥٨ م) أبرز أعلام هذا الفريق ، الذى يمثله فى واقعنا المعاصر الدكتور لويس عوض خير تمثيل !..

والثانى : ذلك الفريق الذى نفر من الصورة العثمانية للإسلام .. وحسب هذه الصورة هى كل الإسلام وحقيقته وجوهره ؛ تأثرا بتقسيمات الاستشراق لحياتنا الفكرية .. وفى ظل الانبهار بحضارة الغرب ـ المتألقة والمنتصرة ـ خيل لأعلام هذا الفريق ـ الذين كونوا فى الحياة السياسية المصرية « التيار الوطنى ـ المهادن! » ـ.. خيل إليهم أن « التغريب » هو السبيل إلى النهضة وتحرير الوطن من سيطرة الغرب الاستعمارية .. ولقد بدأ هذا التيار بلطفى السيد باشا (١٢٨٩ ـ ١٣٨٣هـ/ ١٨٧٢ ـ ١٩٦٣م) و« حزب الأمة » .. ثم استمر فى صورة « حزب الأحرار الدستوريين » ..

لكن براءة منطلقات هذا الفريق من العداء الثابت للإسلام السياسى والحضارى قد فتح الطريق أمام أبرز مفكريه لمراجعة النفس والفكر ، وخاصة عندما بلغوا مرتبة النضج والحكمة فى مسيرتهم الفكرية ، ولاحت لهم أمارات خيبة الأمل فى الحضارة الغربية كمشروع صالح لإنهاض أمتهم من تخلفها وتحريرها من قبضة الاستعمار.. وعندما عادوا ـ بأنفسهم، دون وساطة المستشرقين ـ إلى تراثهم الإسلامى ، فرأوا فيه صورة مخالفة ، بل ومعادية لصورته العثمانية ولتلك التى صورها له المستشرقون ... لقد عاد أبرز أعلام

هذا الفريق ـ بدرجة أو بأخرى ـ إلى الإسلام السياسى والحضارى ، وانسلخوا عن موكب المبشرين بالعلمانية والتغريب ..

* ففى الوقت الذى نجد فيه ثبات سلامة موسى على « التغريب العلمانى » و « العلمانية المتغربة » .. ونقرأ له كلماته المستفزة التى يقول فيها : « إذا كانت الرابطة الشرقية سخافة ؛ لأنها تقوم على أصل كاذب ، فإن الرابطة الدينية وقاحة ، فإننا أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا .. ونحن فى حاجة إلى ثقافة حرة أبعد ما تكون عن الأديان .. وحكومة ديمقراطية برلمانية ، كما هى فى أوربا ، وأن يعاقب كل من يحاول أن يجعلها مثل حكومة هارون الرشيد أو المأمون ، أوتوقراطية دينية ... وكلما ازددت خبرة وتجربة وثقافة توضحت أمامى أغراضى .. يجب علينا أن نخرج من آسيا ، وأن نلتحق بأوربا ، فإنى كلما زادت معرفتى بالشرق زادت كراهيتى له وشعورى بأنه غريب عنى ، وكلما زادت معرفتى بأوربا زاد حبى لها وتعلقى بها ، وزاد شعورى بأنها منى وأنا منها . وهذا هو مذهبى الذى أعمل له طول حياتى سرا وجهرا ، فأنا كافر بالشرق ، مؤمن بالغرب(١) .. » !.

فى الوقت الذى نجد فيه ثبات سلامة موسى على هذا « المذهب » وهذا « الموقف » نجد امتدادهما عند الدكتور لويس عوض .. فهجومه على الثورة

---

(١) سلامة موسى (اليوم والغد) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م . (انظر النص فى : د . محمد محمد حسين « الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر » ج ٢ ص ٢١٢ ـ ٢١٥) طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م .

العرابية مبعثه رفضها « للقيم الغربية » .. وتشويهه لجمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ - ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ - ١٨٩٧م) سببه أن الأفغانى لم يقبل « قيم الحضارة الغربية » مع علومها[1] .. وتغريب المجتمع وعلمنته هو النهضة والتقدم .. أما أسلمته فهى الجهالة والتخلف والثيوقراطية .

وفى الوقت الذى نقرأ فيه هجوم سلامة موسى على مصطفى كامل (١٢٩١- ١٣٢٦هـ/ ١٨٧٤ - ١٩٠٨م) والحزب الوطنى ؛ لربطه بين الوطنية المصرية والانتماء المصرى للجامعة الإسلامية .. وهوالهجوم الذى يقول فيه : « لقد حدث ارتداد فى الفكرة الوطنية بظهور مصطفى كامل والخديوى عباس (١٢٩١ - ١٣٦٣هـ/ ١٨٧٤ - ١٩٤٤م) والمؤيد . فإن كل هؤلاء عادوا إلى جامعة الإسلام »[2] ؟!.. نجد امتداد هذا « الفكر» وهذا « الموقف » عند الدكتور لويس ، الذى يصف كل التيارات والأحزاب والجماعات التى ربطت الوطنية المصرية بدائرة الانتماء الإسلامى - وليس الغربى - يصفها بـ « الرجعية » و«السلفية » و « الثيوقراطية » .. ويطلق هذه الأوصاف على (الحزب الوطنى) الذى كونه مصطفى كامل .. وعلى (جماعة الإخوان المسلمين) و(مصر الفتاة - الحزب الاشتراكى) و (الحزب الوطنى الجديد) وتنظيم (الضباط

---

(١) انظر دراسته « الإيرانى الغامض فى مصر » مجلة (التضامن) العدد ١٦ سنة ١٩٨٣م ، ص ٦٧ . وانظر كتابنا (جمال الدين الأفغانى بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض) ص ٣١ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧ م .

(٢) (اليوم والغد) . وانظر النص فى (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) ج ٢ ص ٢١٥ .

الأحرار)[1]!!.. على حين يعتبر الذين « اختاروا الاستعمار البريطانى » بدلا من الرباط الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية عندما احتل الإنجليز مصر- وهو رباط أشبه ما يكون « بالكمنولث الإسلامى » - يعتبر الذين « اختاروا الاستعمار البريطانى وطنيين تقدميين[2] » ؟؟!!.. لأنهم (الجناح العلمانى) فى « الثورة العربية[3] »!!..

هذا عن « الفريق العلمانى » الذى مثل « مدرسة المقطم » فى صفوف الحركة الفكرية المصرية ، وتماثل معها فى المنطلقات والغايات ..

* أما الفريق الثانى الذى لم تنبع دعوته إلى « العلمانية » من العداء للإسلام الحضارى .. والذى راجع نفر من أبرز أعلامه الموقف من « العلمانية » ، فعاد يدعو إلى نهضة إسلامية متميزة عن نهج العلمانية والتغريب .. فإن من أبرز مفكريه : الشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥ - ١٣٨٦هـ/ ١٨٨٧ -١٩٦٦م) والدكتور محمد حسين هيكل (١٣٠٥ - ١٣٧٥هـ/ ١٨٨٨ - ١٩٥٦م) ...

* فى ظاهر الأمر وعنوان القضية لم يكن كتاب الشيخ على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) - الذى صدر فى أبريل سنة ١٩٢٥م - دعوة إلى تبنى

---

(١) (المصور) العد ٣٠٧٦ فى ٢٣ / ١٩٨٣/٩ م .

(٢) دكتور لويس عوض (تاريخ الفكر المصرى الحديث) من عصر إسماعيل إلى ثورة سنة ١٩١٩ م - المبحث الأول - الخلفية التاريخية ص ١٢٢ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠م .

(٣) (المصور) العدد ٣٠٧٦ فى ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣م .

العلمانية ، كقسمة من قسمات الحضارة الغربية ، تبنيها فى مشروع النهضة المصرية والشرقية .. لكن حقيقة الأمر وجوهر القضية أن هذا الكتاب كان أخطر وأكبر عمل فكرى يعبد الطريق لسيادة العلمانية فى بلادالإسلام ؟..

فقبل هذا الكتاب كان الدعاة للعلمانية إما من « مدرسة المقطم » ، المعروفة بعدائها للإسلام السياسى والحضارى ، أو من « المتغربين » ، الذين لا ينظر الناس إلى كتاباتهم حول علاقة الدين بالدولة نظرتهم إلى كتابات « الشيوخ » و « علماء الإسلام » فى أمور الدين ... أما الشيخ على عبد الرازق ، فكان أول عالم من علماء الأزهر الشريف - بل من علماء الإسلام - يقول للناس « جوهر » ما يقصد إليه العلمانيون !..

وقبل هذا الكتاب كانت الأفكار العلمانية الداعية إلى فصل الدين عن الدولة تواجه باعتبارها « فكرا مستوردا » ، أتى به أصحابه من « الغرب الاستعمارى » ، ولم يدركوا « خصوصيته الغربية » التى جعلته حلا غربيا لمشكلة غربية ؛ لأنه طبيعى مع المسيحية التى انعقد الإجماع على أنها رسالة روحية محضة، ومن ثم فإنه ليس بطبيعى مع الإسلام الذى انعقد الإجماع على أنه عقيدة وشريعة لها أحكام تنظم الدولة والمجتمع وتسوس الناس فى حياتهم الدنيا .. كما أن فكر العلمانية طبيعى فى الغرب ، من حيث كان رد فعل على وجود مؤسسات كنسية كهنوتية استبدت بحياة الناس وفكرهم وحاربت التقدم وفرضت التخلف والجمود فى كل ميادين الحياة .. وهو - لذلك - غير طبيعى فى المحيط الإسلامى الذى لايعرف - بل ينكر دينه ومسار

تطوره قداسة البشر والمؤسسات ووصاية أى منهما على العقائد والفكر والممارسات ...

لكن كتاب (الإسلام وأصول الحكم) قد جاء ليلغى خصوصية الإسلام ـ كفكر ـ فى هذه القضية ... وليلغى خصوصية التطور التاريخى لحضارتنا العربية الإسلامية فى هذه القضية ، أيضا .. ومن ثم فلقد أصاب الهدف الذى ما كان ليحلم بإصابته العلمانيون المتغربون عندما خلص إلى أن فصل الدين عن الدولة هو الحل الطبيعى بالنسبة لنا ، تماما كما كان الحل الطبيعى فى الحضارة الغربية...

فإذا كانت الكنيسة الكاثوليكية ـ فى الغرب ـ قد أضفت قداسة الدين على صاحب السلطة الزمنية ، فجعلت رأس الدولة حاكما « بالحق الإلهى » .. فإن كتاب (الإسلام وأصول الحكم) قد صور نظام الخلافة الإسلامى ـ تاريخيا ـ على نفس الصورة .. فقال إن هذا النظام ـ فضلا عن أنه ليس من الإسلام فى شىء ـ قد جعل الخليفة : حاكما مطلقا .. يستمد سلطانه من الله .. وولايته على دين الناس ودنياهم عامة ومطلقة كولاية الله ـ سبحانه ـ ورسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ ...

وإذا كانت العلمانية الغربية ـ بما عنته وتعنيه من فصل الدين عن الدولة ـ قد كانت رد الفعل الطبيعى ضد الحكم بالحق الإلهى ... وزاد من ضرورتها أن هذا الحكم بالحق الإلهى لا سند له ولا مبرر فى ظل المسيحية التى هى رسالة روحية محضة ، ودين لا دولة ، وموعظة لا سياسة ، أى لا مدخل لها فى «الحكم » أيا كان هذا الحكم وبصرف النظرعن طبيعة نظامه .. فلقد جاء كتاب

«(الإسلام وأصول الحكم) ليقول للناس - على لسان أ حد علماء الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية - : إن الإسلام دين لا دولة .. ورسالة روحية ، لا علاقة له بالسياسة الدنيوية وعمارة الكون وتنظيم المجتمعات .. وأن نبى الإسلام ﷺ لم يؤسس دولة ، ولم يرأس حكومة ، ولم يسس مجتمعا .. ولم يدع إلى شيء من ذلك .. بل كان رسولا ما عليه إلا البلاغ ، دون التنفيذ .. الأمرالذى يجعل الإسلام - كالمسيحية - دعوة دينية خالصة لروحانية الدين ، تطلب من أتباعها أن يدعوا مالقيصر لقيصر وما لله لله :..

فعند على عبد الرازق ، أن محمدا ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين ، لاتشوبها نزعة ملك ، ولا دعوة للدولة ، وإنه لم يكن للنبى ﷺ ملك ولا حكومة ، وإنه ﷺ لم يقم بتأسيس مملكة ، بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها ، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ، ولاداعيا إلى ملك »(١) .

وإذا كان الكتاب لم يستخدم كلمة « العلمانية » ، التى هى الترجمة العربية المتداولة للكلمة الإنجليزية secularism فإنه قد استخدم مرادفا شديد الدقة فى التعبير عن معنى هذا المصطلح فى الحضارة الغربية ، وذلك عندما أراد وصف حكومة أبى بكر الصديق فقال إنها كانت حكومة « لا دينية (٢) » - أى علمانية!.. فالعلمانية هى الغاية .. ولها مهد على عبد الرازق الطريق كما لم يصنع أحد من الذين سلكوا هذا السبيل !..

---

(١) الإسلام وأصول الحكم - الكتاب الثانى - الباب الثالث . ص ٦٤ ، ٦٥ - طبعة ١٩٢٥م .
(٢) المرجع السابق . الكتاب الثالث . الباب الثانى . ص٩ .

ذلك هو مكان على عبد الرازق ، وكتابه (الإسلام وأصول الحكم) فى علمنة الإسلام ، والدعوة إلى علمنة الدولة فى عالم الإسلام ..

ولقد أثار هذا الكتاب أكبر وأخطر معركة فكرية فى تاريخ الإسلام الحديث[1] .. وبقدر ما أثار الارتياح فى صفوف العلمانيين فلقد أثار الاستنكار فى صفوف الإسلاميين .. بل لعله كان أحد الأسباب التى استفزت الضمير الإسلامى فحركته لإقامة «التنظيم» ، كأداة للدفاع عن مكانه أمام انتصارات التغريب ، فظهرت (جمعية الشبان المسلمين) و (جماعة الإخوان المسلمين) فى السنوات التى شهدت ذيول معركة هذا الكتاب ؟!..

وأمام هذا الرفض والاستنكار الإسلامى ـ شبه الجماعى ـ بدأت أمارات تراجع الشيخ على عبد الرازق عن درجة «الغلو» التى ذهب إليها فى فصله الدين عن الدولة ، وتجريده الإسلام من أية مهام سياسية وتنفيذية .. فبعد أن قال فى كتابه : «يا بعد ما بين السياسة والدين[2] !.. صرح «لجماعة من العلماء» تصريحا نرى فيه تراجعا أكيداً عن الفكرة المحورية لكتابه ، ونشر هذا التصريح فى صحيفة (السياسة) اليومية . وفيه قال : «إن الإسلام دين تشريعى ، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده ، وإن الله خاطبهم جميعا بذلك ...» .

---

(١) انظر تفصيلات هذه المعركة فى الدراسة التى قدمنا بها طبعة هذا الكتاب : بيروت سنة ١٩٧٢ م .

(٢) (الإسلام وأصول الحكم) الكتاب الثانى . الباب الثالث . ص ٦٩ .

وبعد أن أنكر - فى كتابه - علاقة الإسلام بطبيعة ما من طبائع «الحكومة»، خاصة إذا كانت هذه «الحكومة» هى «الخلافة» .. نراه يتراجع، فيقول فى هذا الـ (إيضاح) : « .. إنه إذا رأت جماعة المسلمين أن مصلحة المسلمين فى أن تكون الحكومة خلافة تكون حينئذ حكومة شرعية، واجبة طاعتها فيما لا يخالف الدين » ..

وبعد أن كان يرى - فى كتابه - أن حكومة الخلفاء الراشدين كانت لا دينية، قامت على القهر والغلب .. تراجع، وقال فى هذا الـ (إيضاح) : « إن حكومة الخلفاء الراشدين .. إنما قامت وتمت برأى عامة المسلمين؛ رعاية منهم لمصلحتهم الدينية والدنيوية، فكانت - بذلك - بيعتهم صحيحة واجبة الطاعة[1] .

وأمر آخر يشهد لهذا التراجع - إن لم يبلغ مبلغ «الدليل» فهو «قرينة» - يتمثل فى امتناع الشيخ على عبد الرازق عن إعادة طبع كتابه، رغم نفاده السريع، وإلحاح كثير من العلمانيين عليه كى يعيد طبعه .. لقد رفض إعادة طبعه، وبدا نافراً من الحديث فى موضوعه؟![2] ..

ويبدو أن الرجل قد عزم - أواخر حياته - أن يكتب صراحة عن تراجعه عن الفكرة المحورية التى دار حولها كتابه .. فوفقا لرواية أكبر أبنائه - محمد - لى سنة ١٩٧١م .. أنه قد شرع فى كتابة صفحات يسجل فيها هذا التراجع، لكن الأجل وافاه قبل إتمام هذه الصفحات ..

---

(١) صحيفة (السياسة) اليومية . عدد ٨٨١ فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٥م .
(٢) ظهر ذلك فى حديث له نشر فى (المصور) قبيل وفاته سنة١٩٦٦م .

وهكذا خسرت العلمانية ، الورقة الإسلامية ، الوحيدة التى كتبها واحد من علماء المسلمين !..

* أما الدكتور محمد حسين هيكل ، فإن قصته مع الدعوة العلمانية هى درس فى الموضوعية والشجاعة الأدبية والأمانة الفكرية ، يستحق التأمل واستخلاص العبر والدلالات ..

ففى سنة ١٩٢٥م ـ عندما صدر كتاب على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) ـ حمل الدكتور هيكل ـ وكان رئيسا لتحرير صحيفة (السياسة) ـ حمل مع صحيفته وحزبه لواء الدفاع عن « علمنة الإسلام » و « فصل الدين عن الدولة » ـ وهو جوهر فكر الكتاب ـ ...

وبعد هذا التاريخ بعشر سنوات طبع الدكتور هيكل كتابه الهام (حياة محمد) الذى افتتح به « حقبة إسلامياته » .. فرأيناه ـ فى هذا الكتاب ـ يتراجع عن « العلمانية » ـ بل وينقضها ـ عندما يقرر تميز الإسلام عن المسيحية فى علاقة الدين بالدولة ، وتميز الحضارة الإسلامية عن الحضارة الغربية فى هذه القضية ... فهو فى سنة ١٩٢٥ م كان يدافع عن كتاب يقول إن رسالة محمد ﷺ « دعوة دينية خالصة للدين » لا سياسة فيها ولا حكومة ولا تنفيذ ، وما كان محمد « إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل » لم يقم دولة ، ولم ينفذ شريعة ، ولم يرأس حكومة ... أما فى سنة ١٩٣٥م فإنه يكتب عن طور «الدولة » فى حياة الرسول وتجربته ـ بعد الهجرة إلى المدينة ـ فيقول : « هنا يبدأ طور جديد من أطوار حياة محمد ، لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل ، هنا يبدأ الطور السياسى ـ الذى أبدى محمد فيه من المهارة والمقدرة والحنكة ما

يجعل الإنسان يقف دهشا ، ثم يطأطئ الرأس إجلالا وإكبارا .. وهذا الطور من حياة الرسول لم يسبقه إليه نبى ولا رسول ، فقد كان عيسى وكان موسى وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية يبلغونها للناس من طريق الجدل ومن طريق المعجزة ، ثم يتركون لمن بعدهم من الساسة وذوى السلطان أن ينشروا هذه الدعوة ، فأما محمد فقد أراد الله أن يتم نشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه ، وأن يكون الرسول والسياسى والمجاهد والفاتح .. لقد أقام محمد دين الحق ، ووضع أساس حضارة هى وحدها الكفيلة بسعادة العالم . والدين والحضارة اللذان بلغهما محمد للناس بوحى من ربه يتزاوجان ، حتى لا انفصال بينهما ... وقد خلا تاريخ الإسلام من النزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية : أى بين الكنيسة والدولة ، فأنجاه ذلك مما ترك هذا النزاع فى تفكير الغرب وفى اتجاه تاريخه .. »(١) .

نعم .. كتب الدكتور هيكل هذه السطور - ومثلها - فى (حياة محمد) . وهى التى لو نشرت فى سنة ١٩٢٥ م لكانت ، نقضا ، للعلمانية ، ولعلمنة الإسلام ، كما جاءت فى كتاب على عبد الرازق ، الذى حمل هيكل لواء الدفاع عنه فى ذلك التاريخ !..

ولقد كان طبيعيا أن يثير رجوع الدكتور هيكل عن ، العلمانية ، إلى القول بأن الإسلام دين ودولة .. وعن ، التغريب ، إلى الدعوة للنهضة بواسطة الحضارة الإسلامية المتميزة .. كان طبيعيا أن يحدث ذلك تأثيره فى الحركة

---

(١) (حياة محمد) ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٥١٦ ، ٥١٩ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨١م.

الفكرية .. فالرجل نجم متألق فى الحياة الفكرية والسياسية والحزبية والبرلمانية .. وغير ذلك ، فإن تراجعه قد اتسم بالشجاعة والصراحة والحسم والوضوح .. ولم يكن بالصمت عن المقولات التغريبية ، أو بمجرد الامتناع عن إعادة طبع الكتب التى صرخت وطفحت بالتغريب .. أو بتكثيف البحث فى ميدان الإسلاميات ـ كما حدث من عديد من المفكرين الذين عادوا إلى نهج الاستقلال الحضارى ، وتخلصوا من مرحلة الانبهار بالحضارة الغربية الغازية ، بعد أن خابت آمالهم فى « وهم » اتخاذها سبيلا إلى تحضر الأمة وتحررها ـ .. كانت مكانة الدكتور هيكل وشجاعته مثيرة لردود الأفعال حيال موقفه الفكرى الجديد، فأخذت تنهال على الرجل « الانتقادات » و« الغمزات » .. وممن ؟.. من « الرفاق القدماء » فى « العلمانية والتغريب » ؟!...

ومضت سنتان على ظهور (حياة محمد) .. وفى سنة ١٩٣٧ م طبع الرجل العمل الفكرى الثانى فى« إسلامياته » ـ (فى منزل الوحى) ـ الذى جاء ثمرة لرحلة حجازية ، تتبع فيها خطا الرسول .. وعبر القرون ليعيش الذكريات والأحداث التى جسدت « البعثة » التى بلورت الأمة وصنعت الحضارة ، وغيرت مجرى التاريخ !.. وفى مقدمة هذا الكتاب أفاض الرجل فى الحديث عن تحوله الفكرى .. وعن الموقف من الحضارة الغربية العلمانية .. ورد على غمز الرفاق القدماء فى العلمانية والتغريب ... لقد تحدث عن تجربته مع « التغريب » ... وتجربته مع « الفرعونية » ، كسبل للنهضة ... وعن تحوله إلى معسكر الإسلاميين ... والمنطق الحضارى والمنطلق العقلانى لهذا التحول الفكرى ... ولما كانت سطور الدكتور هيكل هذه هى أشبه ما تكون « بالوثيقة »

فى المعركة ضد « العلمانية والتغريب » فإننا نسوق أطرافا منها ، يستدعيها المقام ، رغم ما فيها من إطالة نسبية .

لقد بدأ حديثه - فى هذه القضية - مشيرا إلى « غمز رفاق العلمانية والتغريب القدماء » فقال : « ... وأقف هنا لأدفع زعما حسب الذين زعموه أنه مَغْمَزٌ غمزونى به بعد تأليف كتابى « حياة محمد » . حسب هولاء أننى انقلبت بكتابة السيرة رجعيا ، وكنت عندهم قبلها فى طليعة المجددين ... لكنى أسائل أصدقائى - أحرار الرأى - عن غايتنا جميعا حين ننتج ؟ ألسنا نبتغى التقدم خطوة جديدة فى سبيل الكمال ؟!... ولقد طالما التمسنا فى شرقنا أسباب النهوض بعلمنا ؛ لنقف إلى جانب الإنسانية المهذبة ، لا ينكس الخجل رءوسنا ، ولا يحز فى نفوسنا ذلك الشعور الممض بأنا دون الغرب مكانا . ولقد خيل إلىَّ زمنا - كما لا يزال يخيل إلى أصحابى - أن نقل حياة الغرب العقلية والروحية سبيلنا إلى هذا النهوض . وما أزال أشارك أصحابى فى أنا ما نزال فى حاجة إلى أن ننقل من حياة الغرب العقلية كل ما نستطيع نقله . لكنى أصبحت أخالفهم فى أمر الحياة الروحية ، وأرى أن ما فى الغرب منها غير صالح لأن ننقله؛ فتاريخنا الروحى غير تاريخ الغرب ، وثقافتنا الروحية غير ثقافته . خضع الغرب للتفكير الكنسى على ما أقرته « البابوية » المسيحية منذ عهدها الأول ، وبقى الشرق بريئا من الخضوع لهذا التفكير ، بل حوربت المذاهب الإسلامية التى أرادت أن تقيم فى العالم الإسلامى نظاما كنسيا أهول الحرب ، فلم تقم لها فيه قائمة أبدا ، بذلك بقى الشرق مطهرا من الأسباب التى أدت إلى اضطراب الغرب الروحى ، وإلى ثوراته السياسية التى نشأت عن هذا

الاضطراب ، ويبقى المسيحيون المقيمون فى الشرق فى جوار المسلمين فى طمأنينة لاَ يصلْوْنَ من نيران الثورات والحروب الأهلية ما كان يصلاه إخوانهم فى الغرب .

كان الخروج على الكنيسة المسيحية فى الغرب إعلانا للثورة على السلطان ، وكانت الثقافة الروحية لذلك فى قبضة رجال الدين ، يبرمون من أمرها ما يشاءون إبرامه ، وينقضون ما يشاءون نقضه .

أمّا والإسلام لا يعرف الكنيسة ، وأقرب الناس فيه إلى الله أتقاهم ، ولا فضل فيه لعربى على عجمى إلا بالتقوى ، فقد بقيت الثقافة الروحية فى الشرق حرة طليقة لم تقيد إلا حين قعد الجهل بالناس ففترت الأذهان وخمدت القرائح وجمدت القلوب .

لم تعرف عصور الازدهار الإسلامى قيداً لحرية الفكر ما كان صاحبه برىء القصد يبتغى برأيه سبيل الحق ، ولم يعرف المسلمون أن الذنوب يغفرها غير الله .

كيف نستطيع أن ننقل ثقافة الغرب الروحية لننهض بهذا الشرق ، وبيننا وبين الغرب فى التاريخ وفى الثقافة الروحية هذا التفاوت العظيم !. لا مفر - إذا - من أن نلتمس فى تاريخنا وفى ثقافتنا وفى أعماق قلوبنا وفى أطواء ماضينا هذه الحياة الروحية ؛ نحيى بها ما فتر من أذهاننا وخمد من قرائحنا وجمد من قلوبنا .

هذا كلام واضح بيّن ، ومن عجب أن يخفى على أصحابى فلايرونه ، وأن

يكون خفاؤه سبب تثريبهم عليّ . ولكن لا عجب ، فقد خفى هذا الكلام عنى سنوات ، كما لا يزال خفيا عن كثيرين منهم . وقد حاولت أن أنقل لأبناء لغتى ثقافة الغرب المعنوية وحياته الروحية لنتخذهما جميعا هدى ونبراسا ، ولكننى أدركت بعد لأيٍ أننى أضع البذر فى غير منبته ، فإذا الأرض تهضمه ثم لا تتمخض عنه ولا تبعث الحياة ، وانقلبت ألتمس فى تاريخنا البعيد ـ فى عهد الفراعين ـ موئلا لوحى هذا العصر ينشأ فيه نشأة جديدة ، فإذا الزمن وإذا الركود العقلى قد قطعا ما بيننا وبين ذلك العهد من سبب قد يصلح بذرا لنهضة جديدة . وروّأت فرأيت أن تاريخنا الإسلامى هو وحده البذر الذى ينبت ويثمر، ففيه حياة تحرّك النفوس وتجعلها تهتز وتربو ، ولأبناء هذا الجيل فى الشرق نفوس قوية خصبة تنمو فيها الفكرة الصالحة لتؤتى ثمرها بعد حين .

والفكرة الإسلامية المبنية على التوحيد فى الإيمان بالله تنزع ـ فى ظلال حرية الفكر ـ إلى وحدة الإنسانية ، وحدة أساسها الإخاء والمحبة . فالمؤمنون فى مشارق الأرض ومغاربها إخوة يتحابون بنور الله بينهم ، وهم لذلك أمة واحدة تحيتها السلام وغايتها السلام . وهذه الفكرة الإسلامية تخالف ما يدعو إليه عالمنا الحاضر من تقديس القوميات ، وتصوير الأمم وحدات متنافسة يحكم السيف وتحكم أسباب الدمار بينها فيما تتنافس عليه . ولقد تأثرنا معشر أمم الشرق بهذه الفكرة القومية ، واندفعنا ننفخ فيها روح القوة ، نحسب أنا نستطيع أن نقف بها فى وجه الغرب الذى طغى علينا وأذلنا . وخيل إلينا فى سذاجتنا أنا قادرون بها وحدها على أن نعيد مجد آبائنا ، وأن نسترد ما غصب الغرب من حريتنا وما أهدر بذلك من كرامتنا الإنسانية . ولقد أنسانا بريق حضارة

الغرب ما تنطوى هذه الفكرة القومية عليه من جرائيم فتاكة بالحضارة التى تقوم على أساسها وحدها، وزادنا ما خيم علينا من سجف الجهل إمعانا فى هذا النسيان .

على أن التوحيد ـ الذى أضاء بنوره أرواح آبائنا ـ قد أورثنا من فضل الله سلامة فى الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعو الغرب إليه ، وإلى أن أمة لا يتصل حاضرها بماضيها خليقة أن تضل السبيل ، وإلى أن الأمة التى لا ماضى لها لا مستقبل لها ، ومن ثم كانت الهوة التى ازدادت عمقا بين سواد الأمم فى الشرق والدعوة إلى إغفال ماضينا والتوجه وجهة الغرب بكل وجودنا، وكان النفور من جانب السواد عن الأخذ بحياة الغرب المعنوية ، مع حرصه على نقل علومه وصناعاته . والحياة المعنوية هى قوام الوجود الإنسانى للأفراد والشعوب ؛ ولذلك لم يكن لنا مفر من العودة إلى تاريخنا نلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية لنخرج من جمودنا المذل ، ولنتقى الخطر الذى دفعت الفكرة القومية الغرب إليه ، فأدامت فيه الخصومة بسبب الحياة المادية التى جعلها الغرب إلهه .

لم ألبث حين تبينت هذا الأمر أن دعوت إلى إحياء حضارتنا الشرقية... فأين هذا من تملق الجمهور أو متابعته التماسا لرضاه ... كما يزعم الذين يغمزون ؟!... إننى لم أتقيد فى تفكيرى وتأملى أمام شىء مما رأيت بغير منطقى وعقيدتى الذاتية ، اللذين كونتهما الطريقة العلمية الحديثة ، فأنا لا أسلم بالعقيدة الموروثة إذا لم يكن لها أساس غير ما وجدناعليه آباءنا ، ما لم أمتحنها وأمحّصها ومالم أصل من أمرها إلى الإيمان بأنها هى الحقيقة كما يسيغها

عقلى ويطمئن إليها ضميرى . وأنا لا أحسب الذين يدينون بعقيدة ما لغير شيء إلا أنهم وجدوا عليها آباءهم مؤمنين حقا ... »(١) .

إنه درس عظيم فى الجدية والموضوعية والصدق مع النفس ومع الأمة التى ينتمى إليها هذا المفكر العظيم ، ضربه الدكتور هيكل وهو فى مرحلة نضجه الفكرى ـ فى العقد الرابع من عمره ـ وكان البداية لأغلب وأهم الأعمال الفكرية التى أبدعها ؟!..

لقد كان نجماً لامعا فى سماء الفكر والسياسة يتقدم صفوف التيار الفكرى «العلمانى ـ الوطنى » ... تتلمذ على الحضارة الغربية ، ودعا إلى استعارتها ككل ، بثمراتها العقلية والروحية ... وتبنى مفهومها للقومية ، فنادى ـ ككل أعلام هذا التيار ـ بـ « المصرية » التى تفصم عرى الانتماء الحضارى الإسلامى لمصر ... وتبنى علمانيتها ، فدافع عن فصل الدين عن الدولة ، ونظر إلى الإسلام باعتباره رسالة روحية خالصة ، كما كانت رسالات الأنبياء الذين سبقوا محمدا ـ عليه الصلاة والسلام ـ ...

فلما بلغ مرحلة النضج الفكرى ، ورأى الأزمة ـ أزمة الاغتراب التى تحيط بالمثقفين المتغربين وتعزلهم عن سواد الأمة ـ وبلغ مرتبة اليقين بأن بذور الحضارة الغربية غير صالحة لتراب أمتنا ، وبأن نهضتنا بها أمر محال ... جرب استلهام عوامل النهضة من التراث الفرعونى ... لكنه افتقد الخيوط التى تجعل هذا التراث صالحاً لتحقيق النهضة التى تريدها الأمة .. فلما عاد إلى فكر

---

(١) د . محمد حسين هيكل (فى منزل الوحى) ص ٢٢ ـ ٢٦ ، ١٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

الحضارة الإسلامية وتاريخها وجد الزاد الذى أراد ... وواتته الشجاعة ليعلن على الملأ هذا التحول العظيم الذى قام - ويقوم - درساً عظيما فى الشجاعة الأدبية لمفكر عظيم يحمل فى عقله وقلبه وضميره هموم أمة عظيمة تجاهد للتحرر والانعتاق من أسر الغرب الاستعمارى ، ولمواجهة ما يفرضه عليها من تحديات!...

وبمثل هذه المواقف الشجاعة ، والتحولات ذات الدلالة ، بقيت العلمانية ثمرة مرة ، أقحمها كرومر فى تربة الواقع المصرى ، وتبنت الدفاع عنها «مدرسة المقطم» ، واستمر يدافع عنها نفر من المثقفين المصريين ، اندفعوا إلى تبنى فكرية التغريب ، ليس بالانبهار بحضارة الغرب فقط ، وإنما باعتبارها البديل للإسلام الحضارى ، الذى يُكنُّون له شديد العداء ... ولقد كان سلامة موسى طليعة هذا النفر من المثقفين المصريين ، الذى يحمل «رسالتهم» الدكتور لويس عوض ، فى واقعنا الفكرى المعاصر[1] !..



---

(١) لمزيد من التفصيل عن هذه التحولات الفكرية ، انظر كتابنا «الإسلام والسياسة» طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧م . و«الإسلام بين التنوير والتزوير» طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥م .

ثورة سنة ١٩١٩م والعلمانية

لكن الدكتور لويس عوض قد تجاهل تماما هذه الصفحة من تاريخ العلمانية والعلمانيين فى مصر .. صفحة تراجع الكثيرين من أعلامها ورموزها عن علمانيتهم ، كجزء من تراجعهم عن فكرية التغريب ، عندما خاب أملهم فى هذه الفكرية كسبيل لنهضة أمتهم ، وعندما قادهم التفكير فى « المسألة الحضارية » إلى اليقين بتميز أمتهم حضاريا ، فى القديم ، وأيضا فى المشروع الحضارى الكافل لنهضتها فى العصرالحديث ...

وسبب آخر ، لعله قد جعل الدكتور لويس لا يشير صراحة إلى مكان (حزب الأمة) وامتداده (الأحرار الدستوريين) من الفكر التغريبى العلمانى .. وهو أن جمهور القراء يعرفون أن هذا التيار قد كان - فى السياسة - تيار « المهادنة » مع الاستعمار ، كماكان فى معسكر « الأقلية » ، فإبراز علمانيته لا « يبيض وجه » العلمانية فى أعين جمهور القراء ؟!..

ولعل هذا السبب ذاته هو الذى جعل الدكتور لويس يقفز فوق هذه الصفحة ، دون أن ينشرها ؛ ليدعى - فى استفاضة - أن سعد زغلول ، وثورة سنة ١٩١٩م، « وحزب الوفد » قد رفعوا لواء العلمانية فى مصر ، وأنها قد عرفت - بسببهم - ثلاثين عاما من العلمانية امتدت من ثورة سنة ١٩١٩ م وحتى ثورة سنة ١٩٥٢م ...

لنقرأ كلمات الدكتور لويس .. حتى ننظر حظها من الصدق فى « حقائق الفكر » و « وقائع التاريخ » .. يقول : « ... وبتمزيق أوصال الإمبراطورية العثمانية ، وذبول دعوة الجامعة الإسلامية ، ثم إلغاء الخلافة فى تركيا .. غدت عقيدة الجامعة الإسلامية غير ذات موضوع فى مصر وغيرها من إيالات الدولة العثمانية .. وقد أطلق هذا مد القومية المصرية جارفا على الأساس العلمانى فى ثورة سنة ١٩١٩ م ، بزعامة سعد زغلول والوفد المصرى ... لقد كانت روح ثورة سنة ١٩١٩م خالية تماما من روح الكراهية للغرب ... فقد كان المحرك الأساسى لثورة سنة ١٩١٩ م هو الإيمان الذى لا يتزعزع بالحق الطبيعى ، أى بأن مزاولة السلطة لا شرعية لها إلا بتفويض من الشعب ، وبمبدأ الفصل بين الدين والدولة ... ولقد لقنت مرارة فشل الثورة العرابية سعد زغلول جملة دروس ...

منها : أن المصريين هزموا وسحقت ثورتهم ، لابسبب خيانة الخديوى توفيق ، ولا بسبب سوء نية البريطانيين ، ولا بسبب نفاق تركيا ذات الوجهين .. وإنما فشلت الثورة العرابية أساسا لأن المصريين كانوا غير ناضجين ، وكانوا يعتمدون على تراث باق لهم من العصور الوسطى أكثره محض هراء ؛ فشلت الثورة العرابية لأن طريق التحرر من الاستبداد الداخلى ومن السيطرة الأجنبية معا هو نفس الطريق الذى سارت فيه شعوب أوربا منذ الرنيسانس ، ألا وهو العلمانية ... وبثورة سنة ١٩١٩م انتصرت العلمانية فى مصر ، وامتد انتصارها ، من الناحية الرسمية ثلاثا وثلاثين سنة ، أى من ثورة سنة ١٩١٩ م

إلى ثورة سنة ١٩٥٢ م ...»(١) .

تلك هى كلمات الدكتور لويس عن « علمانية مصر » : ثورة ١٩١٩م والوفد وسعد زغلول .. والآن ، لنعرض هذه الدعوى على « حقائق الفكر » و « وقائع التاريخ » ...

* إن العلمانية ـ بما تعنيه من عزل الدين عن شئون الدولة والمجتمع ـ لم تكن « الأساس » الذى قام عليه المد القومى الذى تفجّر ، والذى فجر ثورة سنة ١٩١٩ م .. فشعار هذا المد قد كان « وحدة الهلال مع الصليب » ، وليس تجاهل ولا تجاوز ما يرمز إليه « الهلال » و « الصليب » ؟!.. فأين هى العلمانية فى ثورة قدح زندها وأورى نارها الشيوخ والقساوسة من فوق منابر المساجد والكنائس .. ولعب فيها الأزهر دورا بارزا ؟!..

* ومن الذى قال إن « روح ثورة سنة ١٩١٩م قد خلت تماما من روح الكراهية للغرب » ؟!... إن مبلغ علمى أن الدكتور لويس ليس الراهب المسيحى الذى يمارس خلق « الصوفية ـ المسالمة » الذى جاءت به المسيحية الأولى ، خلق « أحبوا أعداءكم ، وباركوا لاعنيكم » .. فهل بلغت به المحبة للغرب ، والعشق لقيمه الحضارية إلى حد تصوير « ثورة » سنة ١٩١٩ م بأنها قد خلت تماما من روح « الكراهية » للغرب الذى كان يجلد الشعب ، ويقهر الأمة ، وينهب الاقتصاد ، ويشوه الذاتية الحضارية ، ويخضب الأرض بدماء الشهداء ؟!..

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٦ فى ٩/٢٣ / ١٩٨٣ م .

* ثم .. من قال إن الثورة العرابية لم تهزم - فى الأساس - بسبب خيانة الخديوى ، وسوء نية إنجلترا ؟!..

لست أتهم الدكتور لويس بالتعاطف مع توفيق أو الإنجليز ، فالرجل برىء من ذلك تماما ... لكنه يوقع نفسه فى مواطن الشبهات طلبا لإلقاء تبعات هزيمة الثورة العرابية على كاهل عقيدة الأمة وموروث الشعب وما تؤمن به الجماهير، والإسلام - كما يعرف الدكتور لويس ويقصد - هو هذه العقيدة وهذا الموروث ... فالثورة العرابية - برأيه - قد فشلت لأنها لم تكن « علمانية » ، تفصل الدين عن الدولة ، وتتبنى « القيم الغربية » ؛ لأنها بدلا من ذلك «اعتمدت على تراث باق للمصريين .. أكثره محض هراء » ؟!... وفى موطن آخر من دراسة الدكتور لويس عن (قصة العلمانية فى مصر) يرجع تخلف الخديوى عباس الأول (١٢٢٨ - ١٢٧٠ هـ/ ١٨١٣ - ١٨٥٤م) إلى « كراهيته للأوربيين وحضارتهم .. واكتفائه بالقيم الدينية بين رعاياه » ؟!.. فسبب الانحطاط ، والمرجع فى هزيمة الثورة العرابية - عنده - أنها لم تتخلص من الموروث الإسلامى ، ولم تتبنَّ العلمانية الكافلة إزاحة الإسلام من ميدان الحياة الدنيا ؟!

وبصرف النظر عما فى هذه الدعوى من استفزاز صارخ لجمهور الأمة ، يأباه الذين يدركون مكان العقائد الدينية وسلطان الموروث الدينى .. فإننا نتجاوز الجدل فى هذه النقاط الخطرة ، ونعرض هذه المقولة على الثابت المتواتر من « حقائق الفكر » ووقائع التاريخ للثورة العرابية ..

إن رموز الموروث - إبان الثورة العرابية - وأعلامه كانوا فى طليعة هذه الثورة ... بل لقد كان المحافظون من هؤلاء الأعلام هم قادة الجناح الأصلب عودا والأكثر والأوضح رؤية فى أحداث هذه الثورة وتطوراتها ! فمواقف الشيخ حسن العدوى (١٢٢١ - ١٣٠٣هـ/ ١٨٠٦ - ١٨٨٦م) وخطبه وفتاواه بخيانة الخديوى وعزله .. شهيرة فى تراث هذه الثورة وأحداثها .. وصلابة الشيخ عليش (١٢١٧ - ١٢٩٩هـ/ ١٨٠٢ - ١٨٨٢م) فى أحداث هذه الثورة هى التى جعلت الإنجليز يحملونه - وهو المريض الذى جاوز الثمانين - غداة الهزيمة ، فيلقونه بالسجن ليموت فيه ؟!.. أما المجددون من رموز هذا الموروث وأعلامه الذين كان يقودهم الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩ -١٩٠٥م) فإنهم هم الذين صاغوا برنامج « الحزب الوطنى » : حزب الثورة الذى وحد صفوف الأمة ، وجعل برلمان الثورة - المجلس العرفى - يضم كل قيادات الطوائف الدينية غير الإسلامية : المسيحيين بطوائفهم ، واليهود بمذاهبهم ... فهل هذا الموروث هو « محض الهراء » ، الذى قاد الثورة إلى الفشل والهزيمة ؟!.. ولو كانت علمانية لانتصرت ، رغم خيانة الخديوى ، و « سوء نية البريطانيين » - (لاحظ الوصف المخفف لجرم الغزاة المحتلين - مجرد « سوء نية ») ؟!..

* أما « حكاية » « الحق الطبيعى » الذى يجعل « شرعية السلطة رهنا بتفويض الشعب لها » .. فلقد سبق وعرضنا لها ، على النحو الذ ى أكد أن موقف الإسلام السياسى لا يعرف شرعية لسلطة لا تستند إلى تفويض من الأمة ؛ لأن هذه الأمة - بنظره - هى مصدر السلطة والسلطان ... كان هذا هو

موقف الإسلام منذ أن حكم أبو بكر الصديق ، بالاختيار والبيعة ، وإلى أن اختارت الأمة بواسطة ، مجلس الشرع ، محمد على باشا واليا على مصر ، بشروط الأمة ؛ تأسيسا على حقها الثابت - شرعا - فى عزل ولاة الجور ، حتى ولو كانوا خلفاء وسلاطين ... فما جاءت به ثورة سنة ١٩١٩م من تقرير لهذا المبدأ ليس غريبا عن موروث الأمة ، وإن كان معاديا لمذاهب المستبدين الذين اغتصبوا حقوق الأمة فى هذا الميدان ..

* ويبلغ الدكتور لويس قمة تزييف الحقائق عندما يدعى أن سعد زغلول والوفد - بل ومصر - قد فصلت الدين عن الدولة على امتداد السنوات التى امتدت من ثورة سنة ١٩١٩ م وحتى ثورة سنة ١٩٥٢م ..

ونحن نسأل الدكتور لويس :

هل هى علمانية - تفصل الدين عن الدولة - دولة ومجتمع ينص دستورهما على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام ؟!.. وفى أى دولة من الدول العلمانية الأوربية يحدث ذلك ؟!..

وهل هى علمانية تلك الدولة التى تبنى المساجد وتنفق على الأزهر وترسل الدعاة الإسلاميين من ميزانيتها العامة ؟!..

وهل هى علمانية تلك الدولة التى تقرر تعليم الدين فى مدارس التعليم العام ؟!..

وهل هى علمانية تلك الدولة التى ترعى القيم الدينية ، وتسائل الخارجين على ما تعارف عليه الدين من عقائد وأفكار ؟!..

ثم .. من الذى علّم الدكتور لويس أن سعد زغلول كان علمانيا ، يؤمن إيمانا لا يتزعزع بمبدأ فصل الدين عن الدولة ، ؟.. ألأنه درس القانون الفرنسى؟... وهل محا ذلك إسلامه الذى ورثه ، وتعلمه فى الأزهر ، وتتلمذ فيه على جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ؟!..

إن هناك حقائق صلبة وعنيدة تنفى علمانية سعد زغلول ، وتنكر وتستنكر الادعاء بأنه كان يؤمن بفصل الدين عن الدولة ... وفى مقدمة هذه الحقائق موقف سعد زغلول من الكتاب الذى دعا إلى « علمنة الإسلام » ، ونادى بفصل الدين عن الدولـة : كـتـاب الشيخ على عـبـد الرازق عن (الإسلام وأصـول الحكم)!..

لقد سجل سكرتير سعد زغلول : الأستاذ محـمـد إبراهيم الجزيرى ـ وهو قانونى تخرج من مدرسة القضاء الشرعى ، وصاحب مجلة (القضاء الشرعى) التى كانت تتعاطف مع آراء الشيخ على عبد الرازق ـ سجل فى ذكرياته عن سعد زغلول نص الكلمات التى انتقد بها أفكار كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ، واستنكاره للعلمانية وفصل الدين عن الدولة ، وإنكار هذا الكتاب « مدنية الإسلام » وجمعه بين الدين والدولة .. وهذه الكلمات هى «وثيقة فكرية وتاريخية » تدحض القول بعلمانية سعد وإيمانه هو والوفد وثورة سنة ١٩١٩ م بمبدأ فصل الدين عن الدولة ... قال سعد زغلول ـ وكان يومئذ فى صفوف المعارضة للملك أحمد فؤاد (١٢٨٤ ـ ١٣٥٥هـ/ ١٨٦٩ ـ ١٩٣٦م) الذى وقف خلف محاكمة « هيئة كبار العلماء » لعلى عبد الرازق ـ قال بعد أيام من إدانة هذه الهيئة لأفكار على عبد الرازق ـ قال لسكرتيره ، مساء يوم الخميس ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ م ـ :

« لقد قرأت كتاب (الإسلام وأصول الحكم) بإمعان لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ أو الصواب ، فعجبت ، أولا : كيف يكتب عالم دينى بهذا الأسلوب فى مثل هذا الموضوع ؟!. وقد قرأت كثيرا للمستشرقين ولسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم فى الإسلام حدة كهذه الحدة فى التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق !.

لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته ، وإلا فكيف يدعى أن الإسلام ليس مدنيا ، ولا هو بنظام يصلح للحكم ؟! فأية ناحية مدنية من نواحى الحياة لم ينص عليها الإسلام ؟! هل البيع ؟ أو الإجارة؟ أو الهبة ؟ أو أى نوع آخر من المعاملات ؟!. ألم يدرس شيئا من هذا فى الأزهر ؟!. أو لم يقرأ أن أمما كثيرة حكمت بقواعد الإسلام فقط عهودا طويلة كانت أنضر العصور ؟ وأن أمما لا تزال تحكم بهذه القواعد ، وهى آمنة مطمئنة ؟. فكيف لا يكون الإسلام مدنيا، ودين حكم ؟!.

وأعجب من هذا ما ذكره فى كتابه عن الزكاة ؟! فأين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية ؟!.

إنى لا أفهم معنى للحملة المتحيزة التى تثيرها جريدة (السياسة) حول هذا الموضوع ، وما قرار« هيئة كبار العلماء » بإخراج الشيخ على من زمرتهم إلا قرار صحيح لا عيب فيه .. ومهما كان الباعث فإن العلماء فعلوا ما هو واجب وحق .. فذلك أمر لا علاقة له مطلقا بحرية الرأى التى تنعيها(السياسة) ..

والذى يؤلمنى حقا أن كثيرا من الشبان الذين لم تقْوَ مداركهم فى العلم

القومى ، والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد ، سيتحيزون لمثل هذه الأفكار ، خطأ كانت أو صوابا ، دون تمحيص ولا درس ، ويجدون تشجيعا على هذا التحيز فيما تكتبه جريدة (السياسة) وأمثالها من الثناء العظيم على الشيخ على عبد الرازق ، ومن تسميتها له بالعالم المدقق والمصلح الإسلامى والأستاذ الكبير ... الخ ..

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأى وبين القواعد الإسلامية الراسخة التى تصدى كتابه لهدمها ،(١) ؟!..

هذه هى كلمات سعد زغلول ، تعلن فى حسم ووضوح :

، أن الإسلام دين مدنى ودين حكم ، ... وأن ، قواعده وحدها ، قد حكمت أمما كثيرة ، فيما مضى .. ولا تزال أمم تحكم بهذه القواعد فى عصرنا الحديث .. وأن ذلك الحكم الإسلامى قد أثمر - قديما - أنضر عصور تلك الأمم ، ولا يزال حتى اليوم مصدر ،الأمن والطمأنينة ، للذين يحكمون بالإسلام !..

وأن الذين يتحيزون للعلمانية وفصل الدين عن الدولة - من أنصار على عبد الرازق - إنما دفعهم إلى ذلك : ضعف ، مداركهم فى العلم القومى ، ، أى جهلهم بتراث الأمة وفكرها الحضارى ... وتغربهم ، وثقافتهم الغربية التى تحملهم على الإعجاب بكل جديد ، خطأ كان هذا الجديد أو صوابا ، دون تمحيص ولا درس ، !..

---

(١) محمد إبراهيم الجزيرى (سعد زغلول : ذكريات تاريخية) ص ٩٢ ، ٩٣ . طبعة القاهرة - كتاب اليوم .

وأن القول بالعلمانية هو ، هدم لقواعد الإسلام الراسخة ، !..

فأين هى - إذن - علمانية سعد زغلول ؟.. وعلمانية الوفد ؟.. وعلمانية مصر ثورة سنة ١٩١٩ م ؟.. و ، إيمانهم الذى لا يتزعزع بمبدأ فصل الدين عن الدولة ، ، الذى ، اخترعه ، الدكتور لويس عوض ، ثم ألقى به إلى القراء ؟!..



جمال عبد الناصر
والعلمانية

يرى الدكتور لويس عوض فى دراسته عن (قصة العلمانية فى مصر) أن تنظيم « الضباط الأحرار » ، الذى فجر وقاد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م ، هو - من حيث الفكر والأصول - تنظيم « ثيوقراطى » !.. فهو - عنده - « سبيكة » تشكلت من مجموعة الضباط المتأثرين بالأحزاب والجماعات والتنظيمات «الثيوقراطية» : (الإخوان المسلمين) و(مصر الفتاة - الحزب الاشتراكى) و(الحزب الوطنى الجديد) .. وهى التنظيمات التى تنتسب إلى (الحزب الوطنى) الذى أسسه مصطفى كامل ، فى مطلع القرن العشرين ، والذى يرى فيه الدكتور لويس عوض - اقتداء بأستاذه سلامة موسى - : حزب « الثيوقراطية» ، المناوىء « للوطنيين التقدميين » ، الذين « اختاروا الاستعمار الإنجليزى المتحضر » بدلا من العلاقة مع الدولة العثمانية الجاهلة ... وموقف هذا الحزب فى رأى سلامة موسى هو « ردة عن الفكرة الوطنية ، بالعودة إلى جامعة الإسلام[1] »!... وفى رأى لويس عوض « رجعية ناوأت الوطنيين العلمانيين التقدميين الذين اختاروا الاستعمار الإنجليزى المتحضر » !..

---

(١) سلامة موسى (اليوم والغد) . والنص منقول عن (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) ج ٢ ص ٢١٥ .

ذلك هو « النسب الفكرى » لتنظيم « الضباط الأحرار » ... كما رآه الدكتور لويس - : واحد من التنظيمات « الثيوقراطية » .. ظهر « كسبيكة سرية .. بين الضباط الأحرار، كان أبوها الروحى عزيز المصرى باشا(١) ... » .

وهو يرى أن تنظيم « الضباط الأحرار » قد احتفظ « بثيوقراطيته » إلى ما بعد قيام الثورة .. « فعندما قامت ثورة ١٩٥٢ م كانت أغلبية الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة ذات ميول للحزب الوطنى أو لمصر الفتاة أو للإخوان المسلمين .. وهى التنظيمات الشمولية .. التى تمثل الجناح الثيوقراطى فى الثورة العربية(٢) ... » .

لكن الدكتور لويس - حرصا منه على أن يصور لقارئه أن مصر الحديثة كانت دائما علمانية ، وأن مشاريعها النهضوية كانت كلها علمانية ، وأن زعاماتها التاريخية كانوا دائما علمانيين - ... ذهب ليوهم القارىء أن جمال عبد الناصر (١٣٣٦ - ١٣٩٠هـ/ ١٩١٨ - ١٩٧٠م) قائد تنظيم « الضباط الأحرار » وزعيم الثورة ، قد تحول من خلال الصراع بينه وبين (جماعة الإخوان المسلمين) من « الثيوقراطية » إلى « العلمانية » فكانت مصر الناصرية علمانية ... يقول : « لقد أصبح عبد الناصر مع كل تحرك جديد ضد (الإخوان) أكثر علمانية فى تفكيره وفى أساليبه العملية .. ولقد استغرق دعوة الوحدة الإسلامية فى دعوة الوحدة العربية وفى دعوة الاشتراكية العربية ..

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٦ فى ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م . و(تاريخ الفكر المصرى الحديث) من عصر إسماعيل إلى ثورة سنة ١٩١٩ م ، ج ١ ص ١١٢ .

(٢) (المصور) العدد ٣٠٧٨ فى ٧ / ١٠ / ١٩٨٣ م .

وهما أكثر علمانية .. وحتى بعد كارثة الهزيمة فى ١٩٦٧ م تشبث عبد الناصر بأسلحته العلمانية حتى وفاته ١٩٧٠ م . ومن أجل هذا يجب أن نصف المرحلة الناصرية بأنها الحقبة العلمانية الرابعة فى تاريخ مصر (١) » !

تلك هى كلمات الدكتور لويس ، وهذه هى دعواه : تنظيم ثيوقراطى ، يفجر ثورة ثيوقراطية ، تقودهما زعامة ثيوقراطية .. ثم يحدث التحول من الثيوقراطية إلى العلمانية من خلال الصراع مع (جماعة الإخوان المسلمين) لتصبح مصر الناصرية إحدى حقب مصر العلمانية - (ولاحظوا أن الرجل لم يكلف نفسه النظر فى هذه المعادلة غير المعقولة : تنظيم ثيوقراطى ، يتحول للعلمانية ، بسبب الصراع مع تنظيم آخر مثله فى الثيوقراطية) ؟!- لكن .. لنتجاوز عن هذه المفارقة .. ونسأل : ما هو نصيب هذه المقولة من الصدق الفكرى والتاريخى ؟؟..

بادىء ذى بدء نجد لزاما علينا أن ننبه إلى المنزلق الذى لايكف الدكتور لويس عن الوقوع فيه ... فالرجل صاحب عقل قد « ضرب فى أوربا » ، وعشقه للحضارة الغربية وولاؤه لها قد بلغ درجة الممثل الماهرالذى تجاوز مرحلة « توصيل» الدور و« أداء » النص ، فأصبح « يعيش فيه » !.. فإذا كانت الصراعات التى شهدتها « الدولة » فى أوربا مع « الكنيسة » كانت صراعات «دينية » ؛ لأن الكنيسة مؤسسة كهنوتية مقدسة تحتكر - بحكم اللاهوت الكنسى - جميع حقوق التفسير للدين والحديث باسمه. إذا كان هذا هو حال وطبيعة

---

(١) المرجع السابق .

صراع « الدولة » مع « الكنيسة » في أوربا .. صراع بين « العلمانية » وبين «الدين » ، وطبيعته « دينية » ، فإن الدكتورلويس يصب صراع ثورة ٢٣ يوليو مع الإخوان المسلمين في ذات القوالب الأوربية ، ويخلص إلى أن هذا الصراع قد تحول بعبد الناصر ومصر الثورة من « الثيوقراطية » إلى « العلمانية » .. ولقد تجاهل الدكتور لويس خصوصية الشرق والإسلام في هذه القضية .. وأكثر من هذا تجاهل أن حقيقة الصراع بين قيادة الثورة وبين الإخوان لم يكن صراعا على الدين ولا خلافا على الانتماء إليه والولاء له ، وإنما كان صراعا سياسيا ـ وليس دينيا ـ دارت رحاه حول الحكم والسلطة ، أي الفريقين أحق بها وأقدر على القبض على مقدراتها !..

ونحن إذا تتبعنا فكر ثورة ٢٣ يوليو إبان مراحل صراعها مع (الإخوان المسلمين) ونظرنا إلى موقفها من الإسلام ، وجدنا من الأدلة الشاهدة على هذه الحقيقة ما لا تستوعبه هذه الصفحات ..

* ففي ٥ سبتمبر ١٩٥٤ م ، وإبان الصراع بين الثورة و(الإخوان) يخطب عبد الناصر ، فيقول : « هم يقولون : القرآن دستورنا . ونحن نخلع الملك ، ونقضي على الفساد والظلم الاجتماعي ، ونحقق الجلاء . فهل هذا الذي نعمله خروج على القرآن ؟!»(١) .

فالخلاف بين الفريقين ليس على القرآن ، بل إن ما بينهما هو « مزايدة » على القرآن ؟!..

---

(١) خطاب جمال عبد الناصر . رفعت سيد أحمد (الدين والدولة والثورة) ص ٨٨ طبعة كتاب الهلال . القاهرة سنة ١٩٨٥ م .

* وفى ٢٢ مارس ١٩٦٦ م ، أثناء المرحلة الثانية من الصدام العنيف بين الثـورة و(الإخـوان) - ممثلين فى تنظيم المرحـوم سـيـد قطب (١٣٢٤ - ١٣٨٦هـ/ ١٩٠٦ - ١٩٦٦م) - يخطب عبد الناصر فيقول : « لم تكن الرجعية أبدا شريعة الله ، ولكن شريعة الله كانت دائما هى شريعة العدل[1] » !

فأين هى العلمانية عند عبد الناصر الذى يقول إنه والثورة الملتزمون حقا بشريعة الله، وليس الإخوان المسلمين ؟!..

* وفى ٢٢ فبراير ١٩٦٢ م ، يخطب عبد الناصر فى ذكرى وحدة مصر وسـوريا ، فـيـقـول : « إن الإسـلام ثورة ، والتـضـامن الإسـلامى تحـتـاجـه الشعوب[2] » .

وعن ذات القضية يتحدث فى خطاب ٢٨ مايو ١٩٦٢ م قائلا : « بالنسبة للروابط الإسلامـيـة ، إحنا طبـعـا أشرنا فى « الميـثـاق » إلى الإسـلام والروابط الإسلامـيـة ، ولقد أشير إلى هذا من أول يوم من أيام الثورة فى كـتـاب فلسفة الثورة »[3] .

فأين هو ذلك التحول عن الروابط الإسلامية واستغراقها فى الوحدة العربية « الأكثر علمانية » كما يقول الدكتور لويس ؟!..

لقد التزم عبد الناصر ، والتزمت الثورة بالتصور الذى تحدث عنه كتاب

---

(١) المرجع السابق . ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق . ص ١١٣ .

(٣) المرجع السابق . ص ١١١ .

(فلسفة الثورة) حول الدوائر التى تتحرك فيها مصر : الدائرة الوطنية ، فالعربية ، فالإسلامية .. وهى دوائر يسلم كل منها للآخر ، دونما تناقض أو تضاد .. ولم تكن الوحدة العربية - فى فكر الثورة ولا فى ممارساتها - نهاية المطاف ، ولا الدائرة التى تلغى روابط الجامعة والتضامن مع عالم الإسلام .. وفى هذا المعنى يقول جمال عبد الناصر فى خطاب ٢٧ مارس ١٩٦٧م : « إن الأمة العربية لا ترى أى تعارض بين قوميتها العربية المحددة وبين تضامنها القلبى والأخوى مع الأمم الإسلامية ، أى أن الأمة العربية - بقواها الثورية التقدمية - لا ترى فى الإسلام عائقا عن التطور ، بل تراه - بحس وإيمان - دافعا لهذا التطور » !(١) .

* ومن الذى يستطيع أن يغفل دلالة زيادة تركيز عبد الناصر على دور الدين فى عملية إنهاض الأمة لمواجهة الهزيمة التى حلت بها فى يونيو ١٩٦٧م ؟.. لقد عاش عبد الناصر السنوات التى أعقبت الهزيمة ، ولا هم له أكبر من بناء القوة الضاربة القادرة على تحقيق النصر وإزالة عار الهزيمة .. والذين يطالعون خطبه وأحاديثه ، وخاصة إلى الجنود والضباط ، يلمسون التركيز على دور الإيمان والتدين فى هذا العمل الكبير الذى ختم الرجل به حياته .. ففى حديثه إلى الجنود والضباط فى ١٠ مارس ١٩٦٨ م يقول : «عاوز كل عسكرى يكون مؤمن بالدين وبالمبادىء والقيم ، ولازم التوجيه المعنوى يعمق هذه المعانى ، ويجعل عامل الإيمان بالله أساسى فى توعية الجندى ، وهذا الإيمان الذى يملأ قلب كل واحد يدفعه أن لا يتردد فى وقت

(١) المرجع السابق . ص ٨٢.

الشدة . قد لمستم ذلك فى المعركة ، وعشتم أيامها ، وأدركتم قوة المبادىء والإيمان »(١)!

وفى خطابه فى اليوم التالى ١١ / ٣ / ١٩٦٨م - يتحدث عن عوامل النصر فيقول : « بالإرادة والإيمان بالله والثقة بالنفس ، وبالتدريب وبالجهد وبالعلم نستطيع أن نحيل الهزيمة إلى نصر »(٢) .

* بل إننا لواجدون فى فكر الثورة ما يقطع ، بوعيها ، بقيام العلاقة بين «الدين » الإسلامي وبين « الدولة » ، الأمر الذى يجعل الحديث عن علمانية هذه الثورة وقائدها ضربا من التزييف لحقائق الفكر ووقائع التاريخ ..

ففى المذكرة الإيضاحية لقانون «تطوير الأزهر » رقم ١٠٣ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦١ م نقرأ هذه العبارة ذات الدلالات الهامة : « إن الإسلام - فى حقيقته - لايفرق بين علم الدين وعلم الدنيا ؛ لأنه دين اجتماعى ينظم سلوك الناس فى الحياة ليحيوا حياتهم فى حب الله عاملين مؤثرين فى المجتمع فى ظل طاعة الله ... والإسلام يفرض على كل مسلم أن يأخذ بنصيبه من الدين والدنيا . فكل مسلم يجب أن يكون رجل دين ورجل دنيا »(٣) ؟!

فهذه العبارات - التى تضمنتها هذه الوثيقة الرسمية من وثائق حكومة الثورة - حاسمة ، لا فى نفى العلمانية - بمعنى فصل الدين عن الدولة - فقط ، وإنما هى حاسمة فى نقض العلمانية وفى العداء لها ؟!..

---

(١) المرجع السابق . ص ٩٤ .

(٢) المرجع السابق . ص ٩٥ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٥ .

وفى كلمات عبد الناصر نجد ذات المعنى ونفس الموقف .. ففى خطابه فى ٢٨ يوليو ١٩٦٣ م يقول : « فيه ناس بيقولوا : إن الإسلام دين رجعى . وأنا أقول : أبدا ، الإسلام دين تقدمى . هو دين التطور والحياة . والإسلام يمثل الدين ويمثل الدنيا ، لا يمثل الدين فقط . الإسلام هو دين العدالة الاجتماعية »(١) .

وعندما تخرج إذاعات بعض النظم العربية المناوئة لعبد الناصر تتهكم على اعتماد الثورة وقائدها على الفكر الإسلامى ، يتناول عبد الناصر هذه القضية ـ فى ذات الخطاب ـ ٢٨/ ٧ / ١٩٦٣ ـ فيعلن أن علاقة الدين بالدولة فى وطن الأمة العربية هى حقيقة تاريخية .. وأن هذه الأمة ـ على امتداد تاريخها ـ لم تمكن لحاكم خارج على الدين من السلطة والسلطان فى بلادها .. يقول عبد الناصر : « طول عمر هذه المنطقة العربية تمسكت بالدين ، وطول عمر هذه المنطقة دافعت عن الدين ، وطول عمر هذه المنطقة تدافع عن الدين ولم تمكن أى خارج عن الدين من أن يكون صاحب سلطة فيها .. »(٢) ؟!

فأين هى « العلمانية » ـ ياترى ـ تلك التى يتحدث عنها الدكتور لويس ؟!.. وأين وجدها ؟.. وها هو ذا فكر الثورة ـ من خلال فكر قائدها .. ومن خلال وثائقها القانونية ـ شاهد صدق وعدل على نفيها للعلمانية ، بل وعدائها لمضمونها الأساسى ، وهو « فصل الدين عن الدولة » ؟!..

***

وأكثر من « فكر الثورة » فى نفى العلمانية ، تقوم « ممارساتها » ، و « الواقع » الذى ورثته وطورته وأضافت إليه ـ مع الحفاظ على طبيعته ـ وكلها شواهد

---

(١) المرجع السابق . ص ١١٠ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٠٩ .

على أن الحديث عن علمانية مصر الناصرية هو ضرب من تزييف حقائق الفكر ووقائع التاريخ ..

* فالمساجد الجديدة التى ارتفعت مآذنها فى سماء مصرالثورة تنفى عنها العلمانية ..

* والنمو الملحوظ فى ميزانيات الأوقاف شاهد ثان من شهود الواقع على إسلامية مصر الثورة ..

* وقيام منظمة المؤتمر الإسلامى شاهد ثالث ..

* ولجان إحياء التراث الإسلامى ، وما أضافت للمكتبة الإسلامية من كنوز تراث الإسلام شاهد رابع ..

* و « المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وسلاسل الكتب الإسلامية التى أصدرها .. وأنشطته بين الشباب المسلم شاهد خامس .

* والمراكز الإسلامية التى أقامتها مصر الثورة - وأنفقت عليها - خارج حدودها شاهد سادس ..

* والعداء للفكر المادى .. ومنع تدريسه للبعثات التى ذهبت فى المجتمعات الماركسية شاهد سابع .

* واهتمام الإذاعة المسموعة والمرئية بالفكر الإسلامى شاهد ثامن .

* والحرص على إبراز الخلاف مع الماركسية حول التدين ، ودور الدين فى النهضة شاهد تاسع .

* والتوسع فى التعليم الإسلامى - من خلال الأزهر وجامعته ومعاهده الدينية - شاهد عاشر ..

وهى شواهد - تضاف - مع مثيلاتها الكثيرة - إلى فكر الثورة وقيادتها لتجسد لنا حقائق ووقائع التاريخ فى مصر ثورة ٢٣ يوليو ... وهى الحقائق والوقائع التى تقول :

لقد كان المشروع الناصرى مشروعا قوميا ، يلى فى التاريخ ، ويتماثل فى الأهمية مع مشروع محمد على باشا ، وسابقه مشروع الناصر صلاح الدين الأيوبى (٥٣٢ - ٥٨٩هـ/ ١١٣٧ - ١١٩٣م) .. وهذا المشروع الناصرى وإن لم يكن إسلاميا خالصا فإنه - بالقطع - ليس علمانياً .. وإنما هو خطوة على درب الإحياء لذاتية الأمة الحضارية ، ولخصوصيتها المتميزة - وهى ذاتية وخصوصية يمثل الإسلام الحضارى جوهرها - إحياء هذه الذاتية وإبراز هذه الخصوصية فى مواجهة الغرب ، وفكريته العلمانية ، وتحدياته التى فرضها على وطن العروبة وعالم الإسلام ... ومن هنا فإن هذا المشروع القومى الناصرى هو خطوة هامة - من الناحية الموضوعية - نحو ، أسلمة ، الحياة والنهضة فى عالم الإسلام .. ومن هنا جاءت مواجهة الغرب لهذا المشروع على نفس المستوى الذى واجه به المشاريع النهضوية التى سبقته على درب النهضة والتحرر والإحياء .. تلك هى حقيقة المشروع الذى قال عنه الدكتورلويس : إنه « الحقبة العلمانية الرابعة فى تاريخ مصر الحديثة » ؟!..

وهذا هو نصيب دعوى « علمانية نهضتنا الحديثة » من الاتفاق والاتساق مع حقائق الفكر ووقائع التاريخ ؟!..

فكم فى هذه الدعوى - يا ترى - من حقائق الفكر ؟؟.. وكم فيها من «الزيف والادعاء» ؟؟..

كلمات ودية

وإذا كان لنا أن نختم هذه الصفحات عن « العلمانية ونهضتنا الحديثة » .. فإننا نختمها بكلمات مخلصة .. وودية .. نتوجه بها إلى الأستاذ الدكتور لويس عوض - الذى لا يمنعنا الخلاف معه من أن نكنّ له الود والاحترام - ذلك أن الحقيقة هى ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها .. بل يجب أن تكون ضالة الإنسان ، من حيث هو إنسان !..

ولقد كان بوسع الدكتور لويس عوض أن يختار لنفسه فكرية التغريب والعلمانية كما يحب ويشاء ... وكان بوسعه أن يدعو الناس إلى هذه الفكرية التغريبية ، وما فيها من علمانية تفصل الدين عن الدولة ، وينفق فى هذه الدعوى ما يستطيع من جهود وطاقات ... وذلك دون أن يشوه فكر مصر وتاريخها بقوله إن زعماءها وقادة النهضة فيها قد كانوا - وكانت هى معهم - علمانيين ... ودون أن يبلغ فى هذا الزعم تلك الدرجة التى جعلته يضع قادة مصر وزعماء نهضتها : محمد على ، وإسماعيل ، وسعد زغلول ، وجمال عبد الناصر .. مع غزاتها وقاهرى كبريائها الوطنى : بونابرت ، وكرومر فى سلة واحدة ، هى « سلة العلمانية » ، وفى خندق واحد هو « خندق التغريب » !..

كان باستطاعة الدكتور لويس أن يختار لنفسه من الفكر ما يشاء ، دون أن يحاول « جر » مصر وقادتها إلى الموقع الذى اختاره لنفسه ... وكثيرون هم

الذين اختاروا العلمانية مذهبا يعتنقونه ، وفكرا يدافعون عنه ، وطريقا يدعون إليه ، وذلك دون أن يشوهوا تاريخ مصر بتزييف حقائق فكره ، ووقائع ممارساته ، ... ولنضرب للدكتور لويس مثلا ونموذجا كان باستطاعته - لو أنصف - أن يحتذيه ..

* فرجل القانون البارز الأستاذ مصطفى مرعى : قد اختار « العلمانية » لنفسه فكرا ومذهبا .. وبلغ على هذا الدرب حدا خالف فيه وبه كل الإسلاميين .. فعنده : « .. الإسلام دين لا دولة » .. ومن الخطأ أن نقول : « إن الإسلام عقيدة وشريعة » ؟!.. وهو يرى « أننا لا نستطيع أن نطبق الشريعة الإسلامية إذا أردنا أن نطبق حكما يتفق مع العصر . » ؟!..

لكن الرجل لم يذهب فى تبرير « الغلو العلمانى » إلى حد تشويه تاريخ مصر، والقول بأنها علمانية كى « يبيض وجه » العلمانية ، ويظهرها بمظهر الفكر المنتصر الذى صنع لمصر النهضة والتحديث .. وإنما كان الرجل - مع اعتناقه للعلمانية ، والدعوة إليها - أمينا مع تاريخ وطنه ، وذلك عندما تحدث عن العلمانية فقال :

« العلمانية : لفظ جرى على الألسن - فى العصور الوسطى - فى الأوساط المسيحية ، كاتجاه يستهدف تقويض سلطة الكنيسة السياسية ، لتصبح - فقط - كنيسة الله ؛ لأن الدين هناك كان هو الأساس وقاعدة الانتماء .. وكانت سطوة الكنيسة تشمل الأرض والناس والحياة ، ولم تكن فكرة الوطنية قد تبلورت ، لم يكن قد ظهر - أيضا - معنى القومية أو مفهومها ، لم تكن هناك من سلطة سوى سلطة الكنيسة ، وكانت البابوية تأمل فى أن يسود الدين المسيحى العالم ، وأن

تكون البابوية عالمية . وتحت ضغط العاطفة الدينية وسطوة الكنيسة استطاع الكثيرون من رجال الدين أن يتولوا أخطر المناصب فى الدول المتفرقة فى العالم الغربى ، وبدا منهم ما بدا من قسوة وانحراف مما امتلأت به الصحائف السود التى سودت وجه التاريخ .. كانوا ضد العلم وضد المعرفة ، يعتبرونها هرطقة وسحرا ، حتى تأخرت أوربا .

وعندما جاء عصر النهضة - أو الإحياء - كان الخلاص - من وجهة نظر عقلاء المجتمع - مرتبطا بعزل السلطتين ، أى فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية ... ومن هنا ظهر إلى الوجود مصطلح « العلمانية » ، ومقابله فى اللغة العربية : التفرقة والفصل بين السياسة والدين ... .

وبعد أن أعلن الأستاذ مصطفى مرعى رأيه المحبذ لفصل الدين عن الدولة ... وأبان - فى دقة - الظروف التى أثمرت العلمانية فى الحضارة الغربية .. تحدث عن الواقع التاريخى لمصر ، وعلاقته وعلاقتها بالعلمانية .. فقال :

« .. أما نحن - فى مصر - فلم نكن فى يوم من الأيام دولة علمانية ، لا قبل الثورة ولا بعدها .. فأنا حين أتحدث عن مصر فإنى أتحدث عن مصر الحديثة .. عن مصر قبل الثورة ومصر بعد الثورة ... مصر قبل الثورة كان يحكمها نظام ملكى يقوم على دستور ١٩٢٣ م ، وفى دستور ١٩٢٣ م جرى النص على « أن مصر دولة لغتها العربية ودينها الإسلام » . وقد نقل هذا النص نقلا حرفيا بلفظه ومعناه من دستور ١٩٢٣ م إلى أول دستور وضعته الثورة ١٩٥٦ م. ثم نقل النص أيضا إلى دستور ١٩٦٤ م . وأخيرا إلى دستور ١٩٧١ م،

الذى نص - أيضا - على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريعات . . ، (١)

تلك هى كلمات رجل اختار العلمانية مذهبا ، دون أن يلجئه هذا الاختيار إلى تزييف التاريخ ... وهو نموذج نختلف معه فى مذهبه ، ونحترمه عندما يحترم حقائق التاريخ .. ولقد كان باستطاعة الدكتور لويس عوض أن يتخذ من موقف مصطفى مرعى نموذجا يحتذيه ..

* كذلك ، فإن المسيحية - التى يتدين بها الدكتور لويس عوض - ليست هى « خصم » الحضارة الإسلامية ، ولا هى « النقيض » للقانون الإسلامى .. بل ولا هى « المسيحية الغربية » التى خرجت عن طبيعة المسيحية الشرقية الأولى لتصبح مجرد قسمة فى الحضارة المادية الغربية ..

فالمسيحية الشرقية هى جزء من التراث التاريخى لأمتنا العربية الإسلامية، تعتز بها أمتنا - مسلموها والمسيحيون - وهذه المسيحية لها عند المسلمين قداسة علمهم إياها قرآنهم الكريم ورسولهم - عليه الصلاة والسلام - ..

وفيما يتعلق بطبيعة الإسلام وطبيعة المسيحية هناك حقائق قد أجمع عليها العلماء والباحثون ، من مختلف الأديان :

فالمسيحية رسالة روحية محضة ، طلبت وتطلب من كنيستها وأبنائها أن يدعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله ؛ فالمسيحى الحقيقى لا يدعى أن لكنيسته ولاهوته نظاما مدنيا لسياسة الدولة وتنظيم الاجتماع والاقتصاد ... وهو إن

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٩٤ فى ٢٧ / ١ / ١٩٨٤م . والعدد ٣١٠٤ فى ٦/٤ سنة ١٩٨٤م .

ادعى ذلك كان خارجا عن روح المسيحية ونصها ومتجاوزا لرسالة كنيستها .

أما الإسلام فإن جمهور العلماء والباحثين ـ من مختلف الأديان ـ قد اتفقوا على أنه دين ودولة ، وضع للسياسة وتنظيم المجتمع أطرا مرنة وحدد لها الفلسفات والمقاصد والغايات ، ضرب للتشريع المدنى أمثلة فى الآيات القرآنية التى تناولت الأحكام .. ثم ترك للعقل إبداع القانون ووضع التشريعات فى ضوء هذه الأطر والفلسفات ، على هدى من مصلحة الأمة المتجددة والمتطورة باستمرار ...

أما الحضارة العربية الإسلامية فإنها ـ وإن اتسقت مع الروح الإسلامية الدينية ـ إلا أنها إبداع بشرى فى الأساس ، متميز عن « الإسلام : الدين » ؛ ذلك لأن هذه الحضارة قد تبلورت قسماتها الأولى بعد نحو قرنين من ظهور الإسلام ، فجاءت ثمرة « لعصر التدوين » ، الذى هو حصيلة لتلاقى النهج الإسلامى بالمواريث الحضارية لشعوب البلاد التى فتحها العرب المسلمون .. وفى هذا البناء الحضارى العربى الإسلامى أسهمت الأمة كلها : المسلمون من أبنائها وغير المسلمين .. فهى حضارة الأمة : مسلميها والمسيحيين .. ولذلك فإن الدعوة إلى أن يكون مشروعنا الحضارى النهضوى عربيا إسلاميا ، ليس مطلبا للمسلمين وحدهم ، ومن الخطأ البالغ أن يكون كذلك ؛ لأن هذه الحضارة هى حضارة الأمة ، بالمعنى « القومى » ، وليس بالمعنى « الدينى » ...

وإذا كنا أبناء حضارة واحدة فليس من الطبيعى أن يمنح نفر منا ولاءهم لحضارة غربية غازية ، مارست وتمارس مع مواريث البلاد التى ابتليت بها سياسة المسخ والنسخ والتشويه ...

وإذا كان الإسلام دينا مدنيا - والمسيحية ليست كذلك - فإن « فقه المعاملات» الإسلامى ، والقانون المدنى الإسلامى ، وما فى الإسلام من كليات وفلسفات ومقاصد لسياسة الدولة وتنظيم المجتمع ، ليس بديلا ولانقيضا للمسيحية الشرقية .. وإنما هو بديل للقانون الوضعى ذى المصدر الأجنبى الاستعمارى ولفلسفته فى التشريع ، وهو القانون والفلسفة اللذان فرضا على مؤسستنا القانونية والقضائية والتشريعية تحت حراب الغزو والاستعمار ... وإن المكان الطبيعى للمسيحى المصرى والشرقى - من منطلق وطنى وقومى وحضارى - هو إلى جانب الحضارة العربية الإسلامية ؛ لأنهاحضارته التى يواجه بها الحضارة الغربية الغازية .. وإلى جانب « القانون الإسلامى » - الذى هو ثمرة لإبداع عبقرية أمته فى الفقه والتشريع .... فمن منطلق وطنى وقومى وحضارى لابد للمسيحى المصرى من أن ينحاز لفقه الفقيه المصرى الليث بن سعد (٩٤ - ١٧٥هـ/ ٧١٣ - ٧٩١م) ومحمد بن إدريس الشافعى (١٥٠ - ٢٠٤هـ/ ٧٦٧ - ٨٢٠ م) .. وغير متصور ولا لائق أن يهدر تراثه الفقهى هذا ليستبدل به قانون « الغازى نابليون » ؟! أو قوانين الرومان .. فنابليون - بالنسبة لنا جميعا - هو طليعة المد الاستعمارى الحديث الذى جاء فأذل الأمة جميعا : مسلميها ومسيحييها .. والرومان - بالنسبة لنا جميعا - هم الذين مارسوا القهر والإذلال بالنسبة لأجدادنا القبط ، قبل الفتح العربى لمصر ، حتى أخرجوهم من ديارهم وكنائسهم ، وأجبروهم على الفرار بدينهم وتقاليدهم إلى بطون الكهوف والمغارات فى الصحراء !..

تلك هى طبيعة المواجهة الحضارية بين حضارتنا العربية الإسلامية

المتميزة ، وبين الحضارة الغربية الغازية .. ولا أثر ولا تأثير فى هذه المواجهة لتعدد العقائد الدينية فى وطن العروبة وعالم الإسلام ..

ولقد أدرك هذه الطبيعة لهذه المواجهة الحضارية كثيرون من الإخوة المسيحيين .. ولهم فى ذلك كتابات تزدان بها المكتبة العربية . وإذا كانت هذه الصفحات لا تتحمل الإفاضة فى هذا المبحث الذى يستحق دراسة قائمة بذاتها، فلا أعتقد أن فكر هؤلاء المفكرين والمثقفين قد غاب تماما عن ذاكرة الدكتور لويس ..

* فغير بعيدة عنا ـ ومنا ـ مواقف السياسى البارز والقانونى المقتدر والوطنى المناضل وليم مكرم عبيد .. والموقع الذى حدده لقبط مصر فى هذه المواجهة الحضارية ، عندما قال كلمته الجامعة:

(نحن مسيحيون فى الدين .. مسلمون فى الوطن) ؟!..

* كذلك ، فإن حركتنا الفكرية تتابع ـ بكل الإعجاب ـ جهود المفكر البارز الدكتور أنورعبد الملك ، فى هذا الميدان ... وهو الذى عرّف نفسه ، عندما سئل :

ـ من أنت ؟.. فقال :

(أنا مصرى ، عربى ، شرقى .. قبطى المولد .. مسلم حضارة)[1] ؟!

* ومن الذى يستطيع أن ينكر دلالة الموقف الفكرى للأستاذ سليمان مرقس ـ أستاذ القانونى المدنى ـ المتمثل فى قوله :

---

(١) (المصور) العدد ٣١١٩ فى ٢٠ ـ ٧ ـ ١٩٨٤م.

(لقد غدت الشريعة الإسلامية نظاما قانونيا كاملا ، يعدل أرقى الشرائع ، بل إن بعض نظمها يفضل ما يقابله من نظم فى أحدث الشرائع العصرية) ؟!(١) .

وهل هناك فارق - أى فارق - بين هذا الموقف الفكرى - لهذا القانونى المسيحى - وبين الموقف الفكرى للقانونى المسلم الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى (١٣١٣ - ١٣٩١هـ/ ١٨٩٥ - ١٩٧١م) الذى يقول :

(إن الشريعة الإسلامية لوتناولتها يد الصياغة فأحسنت صياغتها لصنعت منها نظريات ومبادىء لا تقل فى الرقى والشمول ومسايرة التطور عن أخطر النظريات الفقهية التى نتلقاها عن الفقه الغربى الحديث) ؟!(٢) .

ليس هناك فارق .. لاتحاد الموقع فى المواجهة الحضارية بيننا وبين الغرب .. وفى هذه المواجهة الحضارية كانت الشريعة الإسلامية - وما تزال - هى شريعة الشرق والشرقيين ، - بالمعنى الحضارى الشامل ... وبعبارة الدكتور السنهورى :

(أليست الشريعة الإسلامية - بعد أن تكون شريعة الله - هى شريعة الشرق ، منتزعة من روح الشرق وضميره ، أوحى بها الله إلى عبد شرقى ، فى أرض شرقية) ؟!(٣) .

---

(١) دراسة للمستشار محمود الشربينى - نائب رئيس مجلس الدولة المصرية - صحيفة (الوفد) فى ٢٨/ ٣ / ١٩٨٥ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الدراسة .

(٣) (الأهرام) فى ٦/ ٣ / ١٩٨٥ م .

* ومن الذى ينكر دلالة أرقام ، استطلاع الرأى ، الذى نظمه ـ كدراسة ميدانية ـ (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) بمصر .. حول «تطبيق الشريعة الإسلامية ، فى مصر ، والذى شارك فى الإجابة على أسئلته مسلمون ومسيحيون .. فكانت هذه الأرقام ذات الدلالة الحاكمة :

* مع « التطبيق الفورى » للشريعة الإسلامية زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٣٢ ٪ إلى ٣١ ٪) ؟!..

* ومع « التطبيق التدريجى » زادت نسبة المسلمين عن المسيحيين (٦٩ ٪ إلى ٦٨ ٪) ؟!..

* ومع تطبيق أحكام الشريعة على الجميع ـ بصرف النظر عن اختلاف الدين ـ زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٧١ ٪ إلى ٦٩ ٪) ؟!..

وكان تعليل الإجابات : « أننا مجتمع واحد .. وهذه الجرائم حرمها الله على كل الناس .. ولا فرق بين المسلم والمسيحى أمام القانون.. ولأننا دولة إسلامية »[1] ؟!...

* ثم ... ها هو رأس الكنيسة القبطية وبابا الأقباط الأرثوذكسى الأنبا شنودة يقول :

(إن الأقباط ـ فى ظل حكم الشريعة ـ يكونون أسعد حالا وأكثر أمنا ، ولقد كانوا كذلك فى الماضى ، حينما كان حكم الشريعة هو السائد ... نحن نتوق إلى أن نعيش فى ظل « لهم ما لنا وعليهم ما علينا » ... إن مصر تجلب

---

(١) (الأهرام) فى ٢٠/٣ / ١٩٨٥ .

القوانين من الخارج حتى الآن ، وتطبقها علينا . ونحن ليس عندنا ما فى الإسلام من قوانين مفصلة ، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ، ولا نرضى بقوانين الإسلام ؟!)(١) ..

تلك إشارات لآراء ومواقف ـ ذات دلالة هامة ـ لمفكرين بارزين ، يمثلون نماذج لكثيرين غيرهم ، يتخذون نفس الموقف الفكرى ، وذات الموقع الحضارى .... إنهم الأبناء البررة لأمتنا الواحدة ، ولحضارتنا العربية الإسلامية الواحدة ... بهم ـ مع كل أنصار استقلالها الحضارى ـ تواجه التغريب العلمانى الذى يفرضه على عقلها وواقعها الغزاة المستعمرون .. وبهم تفاخر الأمة ، ولسان حالها يخاطب المتغربين ـ الذين منحوا ولاءهم لحضارة الأجنبى ـ فى شخص الدكتور لويس عوض ، ومن وقف موقفه ـ بصرف النظر عن العقيدة الدينية لهؤلاء المتغربين ـ فيقول :

أولئك (أبنائى) فجئنى بمثلهم ... إذا جمعتنا يا (لويس) المجامع ؟!

تلك كلمات ودية ، ومخلصة .. إن لم تؤت ثمرتها مع الدكتور لويس ـ بحكم دوافعه .. وضعف قدراته على التغيير لأفكاره ـ فإنها ضرورية فى الحوار مع الذين يحسنون الظن به من القراء !..

إنه إذا كانت العلمانية واحدة من قسمات الحضارة الغربية الغازية .. فإن مصر الحديثة لم تكن علمانية فى يوم من الأيام .. وتبعا لذلك فلم تكن نهضتنا العربية الإسلامية ـ التى كانت مصر فيها الطليعة والرائدة ـ علمانية

---

(١) (الأهرام) فى ٦/٣ / ١٩٨٥ م .

بحال من الأحوال .. لأن بلادنا لم تستسلم للقهر الأجنبى فى أى فترة من فترات التاريخ ..

نعم .. لقد عرفت مصر، حكاما علمانيين ، . لكن هؤلاء ، الحكام العلمانيين ، لم يتجاوزوا :

١ ـ **بونابرت** : الذى اضطر إلى أن يهرب من مصر بليل أمام الثورة الشعبية التى قادتها الزعامة الشعبية الإسلامية : (مجلس الشرع) ، بزعامة عمر مكرم ؟!..

٢ ـ **اللورد كرومر** : الذى خرج من مصر (مَذْءوما مدحورا) أمام ضغط الحركة الوطنية ، التى قادها الزعيم ، الوطنى ـ الإسلامى ، مصطفى كامل ؟!..

أما فى الفكر والثقافة فلقد عرفت بلادنا من العلمانيين :

١ ـ **نخبة** : انبهرت بالحضارة الغربية وعلمانيتها .. لكن الأصالة الحضارية للأمة قد رفعت ـ وما تزال ترفع ـ الغشاوة عن أعين الكثيرين من أعلام هذه النخبة .. فعادوا ويعودون إلى الدفاع عن الخصوصية الحضارية لأمتهم التى ترفض التغريب وعلمانيته ..

٢ ـ **كما عرفت ذلك النتوء الشاذ** : الذى اندفع إلى تبنى العلمانية الغربية ، لا لشىء إلا لأنها البديل للإسلام السياسى والحضارى ، الذى يكنون له الرفض والعداء .. لقد تمثل هذا ، النتوء ، فى ، مدرسة المقطم ، الغربية المتغربة ـ أساسا ـ وفى امتدادها عند سلامة موسى ، ثم فى تلميذه المعاصر ـ عزيزنا ـ الدكتور لويس عوض ؟!..

تلك هى القصة الحقيقية للعلمانية .. كخصوصية غربية .. وحل أوربى لمشكلة أوربية .. ولموقف الإسلام ، والحضارة العربية الإسلامية من طبيعة السلطة السياسية للدولة ولعلاقة نهضتنا الحديثة بالعلمانية ، كوافد غربى ، اقتحم علينا بلادنا فى ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة .. فكان - ولا يزال - جبهة من جبهات نضالنا الفكرى ضد الاستعمار ..

وهى قصة نرجو أن نكون قد حسمنا ، إشكالها ، بهذه الصفحات !..



المصادر

أولا : قرآن وسنة :

١ ـ القرآن الكريم .

٢ ـ كتب السنة :

* (صحيح البخارى) طبعة دارالشعب . القاهرة .

* (صحيح مسلم) طبعة القاهرة ١٩٥٥م .

* (سنن الترمذى) طبعة القاهرة ١٩٣٧م .

* (سنن النسائى) طبعة القاهرة ١٩٦٤م .

* (سنن أبى داود) طبعة القاهرة ١٩٥٢ م .

* (سنن ابن ماجه) طبعة القاهرة ١٩٧٢م .

* (سنن الدارمى) طبعة القاهرة ١٩٦٦ م .

* (مسند الإمام أحمد) طبعة القاهرة ١٣١٣ هـ .

* (موطأ الإمام مالك) طبعة دار الشعب ، القاهرة .

ثانيا : مصادرمطبوعة ومخطوطة :

ابن تيمية : (منهاج السنة النبوية) طبعة القاهرة ١٩٦٢ م .

ابن جميع (أبو حفص عمر) : (عقيدة التوحيد) طبعة القاهرة ١٣٥٣هـ .

ابن خلدون : (المقدمة) طبعة القاهرة ١٣٢٢ هـ

ابن عبد البر : (الدرر فى اختصار المغازى والسير) طبعة القاهرة ١٩٦٦م .
ابن القيم : (أعلام الموقعين) طبعة بيروت ١٩٧٣ م .
أبو حنيفة النعمان ، المغربى : (دعائم الإسلام) طبعة القاهرة ١٩٦٩ م .
الأفغانى (جمال الدين) : (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . **محمد عمارة** . طبعة القاهرة ١٩٦٨ م .
أمين سامى باشا : (تقويم النيل) طبعة القاهرة ١٩٣٦م .
: (التعليم فى مصر) طبعة القاهرة ١٩١٧م .
أنور عبدالملك (دكتور) : مجلة (المصور) ٢٠ / ٧ / ١٩٨٤م .
الإيجى ، والجرجانى : (شرح المواقف) طبعة القاهرة ١٣١١هـ .
التهانوى : (كشاف اصطلاحات الفنون) طبعة القاهرة ١٩٦٣م .
الجاحظ : (رسائل الجاحظ) طبعة القاهرة ١٩٦٤م .
الجبرتى : (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) طبعة القاهرة ١٩٦٦ م .
: (مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس) طبعة القاهرة ١٩٦٩م .
جمال الدين الشيال (دكتور) : (تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على) طبعة القاهرة ١٩٥١ م .
جمهورية إيران الإسلامية : (الدستور الإسلامى لجمهورية إيران الإسلامية) طبعة قم - إيران - ١٩٧٩ م .
الجوينى : (الإرشاد) طبعة القاهرة ١٩٥٠ م .
جيبون : (اضمحلال الدولة الرومانية وسقوطها) طبعة القاهرة ١٩٦٩ م .

الخمينى (آية الله) : (الحكومة الإسلامية) طبعة القاهرة ١٩٧٩ م .
الدهلوى (ولى الله) : (حجة الله البالغة) طبعة القاهرة ١٣٥٢ هـ .
الرافعى (عبد الرحمن) : (تاريخ الحركةالقومية) طبعة القاهرة ١٩٥٨م.
: (عصر محمد على) طبعة القاهرة ١٩٥١ م
: (عصر إسماعيل) طبعة القاهرة ١٩٤٨ م .
: (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) طبعة القاهرة ١٩٦٦ م .
رفعت سيد أحمد : (الدين والدولة والثورة) طبعة القاهرة ١٩٨٥ م .
الزركلى (خير الدين) : (الأعلام) طبعة بيروت .
سركيس : (معجم المطبوعات العربية والمعربة) طبعة القاهرة ١٩٢٨ م .
سلامة موسى : (اليوم والغد) طبعة القاهرة ١٩٢٧ م .
السنهورى (عبد الرزاق ـ دكتور) : (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى) طبعة القاهرة ١٩٦٧ م .
الشهرستانى : (نهاية الإقدام فى علم الكلام) طبعة جيوم ـ مصورة ـ بدون تاريخ .
الطهطاوى (رفاعة رافع) : (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ م .
الطوسى (أبو جعفر) : (تلخيص الشافى) طبعة النجف ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤هـ .
عاطف غيث (دكتور ـ وآخرون) : (قاموس علم الاجتماع) طبعة القاهرة ١٩٧٠ م .

عبد الجبار (قاضى القضاة) : (المغنى فى أبواب التوحيد والعدل) طبعة القاهرة

عبد المنعم النمر (دكتور) : « تعليق » (الأهرام) ٦ / ٣ / ١٩٨٥ م ، ١٩٨٥/٣/٢٠ م .

عرابى (أحمد ـ باشا) : (كشف الأسرار) طبعة القاهرة ١٩٥٨م .

على بن أبى طالب (الإمام) : (نهج البلاغة) طبعة دار الشعب . القاهرة

على عبد الرازق : (الإسلام وأصول الحكم) طبعة القاهرة ١٩٢٥ م ، وطبعة بيروت ١٩٧٢ م .

عمر طوسون : (البعثات العلمية فى عهد محمد على ، وعباس ، وسعيد) طبعة القاهرة ١٩٣٤ م .

الغزالى (أبو حامد) : (الاقتصاد فى الاعتقاد) طبعة صبيح ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .

(فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) طبعة القاهرة ١٩٠٧ م

القرافى : (الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام) طبعة حلب ١٩٦٧ م .

الكتانى (عبد الحى) : (نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية) طبعة بيروت ـ دار الكتاب العربى .

لويس عوض (دكتور) : (تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ م) طبعة القاهرة ١٩٨٠ م .

(قصة العلمانية فى مصر) (المصور) ٢٣ / ٩/ ١٩٨٣ م ،

٣٠/٩ / ١٩٨٣ م ، ٧ / ١٠ / ١٩٨٣ م .
، حديث ، (المصور) ٢٠ / ٤ / ١٩٨٤ م .
(الإيرانى الغامض فى مصر) مجلة (التضامن) العدد ١٦ ١٩٨٣ م .

الماوردى : (أدب الدنيا والدين) طبعة القاهرة ١٩٧٣ م .

مجمع اللغة العربية (القاهرة) : (معجم العلوم الاجتماعية) طبعة القاهرة ١٩٧٥ م .

محمد إبراهيم الجزيرى : (سعد زغلول - ذكريات تاريخية) طبعة القاهرة - كتاب اليوم .

محمد أحمد خلف الله (دكتور) : (النص والاجتهاد والحكم فى الإسلام) مجلة (العربى) - الكويت - يونيو ١٩٨٤ .

محمد البهى (دكتور) : (العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق) طبعة القاهرة ١٩٧٦ م .

محمد حسين هيكل (دكتور) : (حياة محمد) طبعة القاهرة ١٩٨١ م .
(فى منزل الوحى) طبعة القاهرة ١٩٦٧ م .

محمد حميد الله الحيدر آبادى : (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة) طبعة القاهرة ١٩٥٦ م .

محمد رضا المظفر : (عقائد الإمامية) طبعة النجف - دار النعمان .

محمد عبده (الأستاذ الإمام) : (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة ، طبعة بيروت ١٩٧٢ م .

محمد عمارة (دكتور) : (العرب والتحدى) طبعة الكويت ١٩٨١م .

(جمال الدين الأفغانى المفترى عليه) طبعة القاهرة ١٩٨٤م .
(الإسلام وقضايا العصر) طبعة بيروت ١٩٨٤م .
(رفاعة الطهطاوى) طبعة القاهرة ، بيروت ١٩٨٤م .
(عمر مكرم) ، دراسة ، مجلة (الهلال) نوفمبر ١٩٨٤م ، فبراير ١٩٨٥ م .
محمد فؤاد عبد الباقى : (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) طبعة دار الشعب . القاهرة .
محمد محمد حسين (دكتور) : (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) طبعة القاهرة ١٩٨٠ م .
محمد مختار المصرى (باشا) : (التوفيقات الإلهامية) دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة . طبعة بيروت ١٩٨٠ م .
محمود الشربينى : ، دراسة ، (الوفد) ٢٨/ ٣ / ١٩٨٥ م .
المرتضى (الشريف) : (مجموع من كلام السيد المرتضى) مخطوط بالمكتبة التيمورية - دار الكتب المصرية .
مصطفى مرعى : (المصور) ٢٧ / ١ / ١٩٨٤م ، ٦/ ٤ / ١٩٨٤م .
المقريزى : (الخطط) طبعة دار التحرير . القاهرة .
المودودى (أبو الأعلى) : (الحكومة الإسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م .
(نظرية الإسلام السياسية) طبعة بيروت سنة ١٩٦٩ م .
(تدوين الدستور الإسلامى) طبعة بيروت سنة ١٩٦٩ م .
(الإسلام والمدنية الحديثة) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م .

(القانون الإسلامى وطرق تنفيذه فى باكستان) طبعة بيروت سنة ١٩٦٩م .
(المبادىء الأساسية لفهم القرآن) طبعة الكويت سنة ١٩٧١ م .
(المسلمون والصراع السياسى الراهن) طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م .
(الأمة الإسلامية وقضية القومية) طبعة القاهرة سنة ١٩٨١م.
النويرى : (نهاية الأرب) طبعة دار الكتب المصرية . القاهرة .
ونسنك (ا . ى) : (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف) طبعة ليدن ١٩٣٦ - ١٩٦٩ م .
اليونسكو : (تاريخ البشرية) طبعة القاهرة ١٩٧١ م .

ثالثا : دوريات :

* (المسلم المعاصر) . « الكويت » .
* (السياسة) اليومية « القاهرة » .
* (المصور) . « القاهرة » .
* (الأهرام) . «القاهرة » .
* (الوفد) . « القاهرة » .

المؤلف

١ ـ سيرة ذاتية ـ فى نقاط ـ :

* مفكر إسلامى .. ومؤلف .. ومحقق .

* ولد بريف مصر ـ بقرية « صروة » مركز « قلين » محافظة كفر الشيخ ، فى ٢٧ رجب سنة ١٣٥٠ هـ/ ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١م . فى أسرة ميسورة الحال ، تحترف الزراعة .

* قبيل مولده ، كان والده ـ عليه رحمة الله ـ قد نذر لله : إذا جاء المولود ذكرا ، أن يسميه محمدا ، وأن يهبه للعلم الدينى .

* حفظ القرآن وجوده بـ «كُتَّاب» القرية .. مع تلقى العلوم المدنية الأولية بمدرسة القرية ـ مرحلة التعليم الإلزامى ـ .

* فى سنة ١٩٤٥ م التحق « بمعهد دسوق الدينى الابتدائى » ـ التابع للجامع الأزهر الشريف ـ ومنه حصل على شهادة الابتدائية سنة ١٩٤٩م .

* وفى المرحلة الابتدائية بدأت تتفتح وتنمو اهتماماته الوطنية والعربية والإسلامية والثقافية .. فشارك فى العمل الوطنى ـ قضية استقلال مصر .. والقضية الفلسطينية ـ بالخطابة فى المساجد .. والكتابة ـ نثرا وشعرا ـ وكان أول مقال نشرته له صحيفة (مصر الفتاة) ـ بعنوان « جهاد » ـ

عن فلسطين فى أبريل سنة ١٩٤٨ م .. وتطوع للتدرب على حمل السلاح ضمن حركة مناصرة القضية الفلسطينية .. لكن لم يكن له شرف الذهاب إلى فلسطين .

* فى سنة ١٩٤٩ م التحق « بالمعهد الأحمدى الثانوى » « بطنطا » - التابع للأزهر الشريف - ومنه حصل على شهادة الثانوية الأزهرية سنة ١٩٥٤م .. وواصل فى مرحلة الدراسة الثانوية اهتماماته السياسية والثقافية .. ونشر شعراً ونثراً فى صحف ومجلات (مصر الفتاة) و(منبر الشرق) و(المصرى) و(الكاتب) .. وتطوع للتدرب على السلاح بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ م فى سنة ١٩٥١ م .

* فى سنة ١٩٥٤ م التحق بكلية « دار العلوم » - جامعة القاهرة - .. ومنها تخرج « نال درجة « الليسانس » فى اللغة العربية والعلوم الإسلامية ..

وتواصل « فى مرحلة الدراسة الجامعية نشاطه الوطنى والثقافى .. فشارك فى « المقاومة الشعبية » بمنطقة قناة السويس - فايد - وأبو سلطان - إبان مقاومة الغزو الثلاثى لمصر سنة ١٩٥٦ م .. ونشر المقالات فى صحيفة(المساء) - المصرية - ومجلة (الآداب) - البيروتية - .. وألف أول كتبه عن (القومية العربية) والذى طبع - مرتين - سنة ١٩٥٨م . ثم ترجم إلى بعض اللغات الأوربية - وهو طالب بدار العلوم - .

* بعد التخرج من الجامعة أعطى كل وقته - تقريبا - وجميع جهده لمشروعه الفكرى .. فجمع وحقق ودرس ونشر الأعمال الكاملة لأبرز أعلام اليقظة العربية الإسلامية الحديثة : رفاعة الطهطاوى .. وجمال الدين

الأفغاني .. ومحمد عبده .. وعبد الرحمن الكواكبي .. وعلى مبارك .. وقاسم أمين .. وكتب عن أعلام التجديد الإسلامي وتيارات الفكرالإسلامي - عبر تاريخنا الحضاري ، القديم منه والحديث والمعاصر - وعن السمات المميزة لحضارتنا الإسلامية .. والمشروع الحضاري الإسلامي .. وحاور - كتابة ومناظرة - العديد من أصحاب المشاريع والمذاهب الفكرية الوافدة .. وحقق عددا من نصوص تراثنا الإسلامي القديم .

وكجزء من عمله الفكري : حصل - من كلية دار العلوم - في العلوم الإسلامية تخصص الفلسفة الإسلامية - على الماجستير سنة ١٩٧٠ م بأطروحة عن (المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية) . وعلى الدكتوراه سنة ١٩٧٥م بأطروحة عن (الإسلام وفلسفة الحكم) .

* أسهم في تحرير العديد من الدوريات الفكرية المتخصصة ، والصحف والمجلات .. وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية في وطن العروبة وعالم الإسلام وخارجهما - كما أسهم في تحرير عدد من الموسوعات السياسية والحضارية والعامة - مثل (موسوعة السياسة) و(موسوعة الحضارة العربية) و (موسوعة العلوم السياسية) و(موسوعة الشروق) و (موسوعة سفير) - الخ ..

* نال عضوية عدد من المؤسسات العلمية والفكرية والبحثية ، منها « المجلس الأعلى للشئون الإسلامية » - بمصر - و « المعهد العالمي للفكرالإسلامي » - بواشنطون - و« مركز الدراسات الحضارية » - بمصر - و« المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية » - مؤسسة آل البيت ، بالأردن - ..

* حصل على عدد من الجوائز والأوسمة والميداليات .. منها ، جائزة جمعية أصدقاء الكتاب ، بلبنان - سنة ١٩٧٢م . وجائزة الدولة التشجيعية - بمصر سنة ١٩٧٧م .. ووسام العلوم والفنون ، من الطبقة الأولى .. وجائزة على وعثمان حافظ - لمفكر العام سنة ١٩٩٣م .. الخ .. الخ . والعديد من الشهادات التقديرية والميداليات والأوسمة والدروع ..

* تجاوزت أعماله الفكرية - تأليفاً وتحقيقاً - المائة كتاب .. وذلك غير ما نشرته له الصحف والمجلات من مقالات .

* ترجمت العديد من كتبه إلى عدد من اللغات .. مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والتركية والأوردية والفارسية والروسية .

* له من الأبناء : الدكتور خالد - جراح عظام - كلية طب عين شمس - ومن البنات : نهاد - ماجستير فى الكيمياء الحيوية .

* الاسم كاملاً : دكتور محمد عمارة مصطفى عمارة .

***

٢ ـ المؤلفات والتحقيقات :

أ ـ تأليف :

١ ـ معالم المنهج الإسلامى .

٢ ـ الإسلام وفلسفة الحكم .

٣ ـ الإسلام وأصول الحكم ـ دراسة ووثائق .

٤ ـ معركة الإسلام وأصول الحكم ـ دراسة وتحقيق .

٥ ـ الإسلام والسياسة : الرد على شبهات العلمانية .

٦ ـ الإسلام والفنون الجميلة .

٧ ـ الإسلام وحقوق الإنسان ـ ضرورات لا حقوق .

٨ ـ الإسلام والمستقبل .

٩ ـ الإسلام والثورة .

١٠ ـ الإسلام والعروبة .

١١ ـ الإسلام والعروبة والعلمانية .

١٢ ـ إسلامية المعرفة .

١٣ ـ الدين والدولة .

١٤ ـ الإسلام وقضايا العصر .

١٥ ـ الإسلام والوحدة القومية .

١٦ ـ الإسلام والسلطة الدينية .

١٧ ـ الإسلام والحرب الدينية .

١٨ ـ الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية .

١٩ ـ الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية .

٢٠ ـ هل الإسلام هو الحل .. لماذا .. وكيف ؟

٢١ ـ سقوط الغلو العلمانى .

٢٢ ـ نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام .

٢٣ ـ أزمة الفكر الإسلامى المعاصر .

٢٤ ـ الغزو الفكرى : وهم أم حقيقة ؟

٢٥ ـ الاستقلال الحضارى .

٢٦ ـ الطريق إلى اليقظة الإسلامية .

٢٧ ـ تيارات الفكر الإسلامى .

٢٨ ـ الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى .

٢٩ ـ المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية .

٣٠ ـ المادية والمثالية فى فلسفة ابن رشد .

٣١ ـ عندما أصبحت مصر عربية إسلامية .

٣٢ ـ معارك العرب ضد الغزاة .

٣٣ ـ العرب والتحدى .

٣٤ ـ مسلمون ثوار .

٣٥ ـ التفسير الماركسى للإسلام .

٣٦ ـ الإسلام بين التنوير والتزوير .

٣٧ ـ فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين .

٣٨ ـ سلامة موسى : اجتهاد خاطىء أم عمالة حضارية ؟

٣٩ ـ صراع القيم بين الغرب والإسلام .

٤٠ ـ الفريضة الغائبة : عرض وحوار وتقويم .

٤١ ـ الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل .

٤٢ ـ استراتيجية التنصير فى العالم الإسلامى .

٤٣ ـ الأصولية بين الغرب والإسلام .

٤٤ ـ التيار القومى الإسلامى .

٤٥ ـ الأمن الاجتماعى والعدالة الاجتماعية .

٤٦ ـ الإبداع الفكرى والخصوصية الحضارية .

٤٧ ـ معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام .

٤٨ ـ الإسلام والتعددية : الاختلاف والتنوع فى إطار الوحدة .

٤٩ ـ التعددية : الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية .

٥٠ ـ الثوابت والمتغيرات فى اليقظة الإسلامية .

٥١ ـ الحركات الإسلامية : رؤية نقدية .

٥٢ ـ الصحوة الإسلامية فى عيون غربية .

٥٣ ـ النموذج الثقافى .

٥٤ ـ الانتماء الثقافى .

٥٥ ـ نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم .

٥٦ ـ الغرب والإسلام .

٥٧ ـ ابن رشد بين الغرب والإسلام .

٥٨ ـ أبو حيان التوحيدى بين الزندقة والإبداع .

٥٩ ـ جمال الدين الأفغانى بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض .

٦٠ ـ التراث والمستقبل .

٦١ ـ الوعى بالتاريخ وصناعة التاريخ .

٦٢ ـ التراث فى ضوء العقل .

٦٣ ـ دراسات فى الوعى بالتاريخ .

٦٤ ـ القدس الشريف : رمز الصراع وبوابة الانتصار .

٦٥ ـ المنهج العقلى فى دراسة العربية .

٦٦ ـ العالم الإسلامى والمتغيرات الدولية .

٦٧ ـ عالمنا : حضارة ؟ أم حضارات ؟؟ .

٦٨ ـ الجديد فى المخطط الغربى تجاه المسلمين .

٦٩ ـ العلمانية بين الغرب والإسلام .

٧٠ ـ إسرائيل .. هل هى سامية ؟

٧١ ـ ظاهرة القومية فى الحضارة العربية .

٧٢ ـ رحلة فى عالم الدكتور محمد عمارة .

٧٣ ـ نظرية الخلافة الإسلامية .

٧٤ ـ القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب .

٧٥ ـ فجر اليقظة القومية .

٧٦ ـ العروبة فى العصر الحديث .

٧٧ ـ الأمة العربية وقضية الوحدة .

٧٨ ـ ثورة الزنج .

٧٩ ـ الفكر القائد للثورة الإيرانية .

٨٠ ـ أزمة العقل العربى ـ مناظرة مع الدكتور فؤاد زكريا .

٨١ ـ المواجهة بين الإسلام والعلمانية ـ مناظرة .

٨٢ ـ تهافت العلمانية ـ مناظرة .

٨٣ ـ العدل الاجتماعى لعمر بن الخطاب .

٨٤ ـ الفكر الاجتماعى لعلى بن أبى طالب .

٨٥ ـ عمر بن عبد العزيز .

٨٦ ـ جمال الدين الأفغانى : موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام .

٨٧ ـ محمد عبده : تجديد الدنيا بتجديد الدين .

٨٨ ـ رفاعة الطهطاوى : رائد التنوير فى العصر الحديث .

٨٩ ـ عبد الرحمن الكواكبى : شهيد الحرية .

٩٠ ـ على مبارك : مهندس التاريخ والعمران .

٩١ ـ أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية .

٩٢ ـ قاسم أمين وتحرير المرأة .

٩٣ ـ الشيخ محمد الغزالى : الموقع الفكرى والمعارك الفكرية .

٩٤ ـ نظرة جديدة إلى التراث .

٩٥ ـ عندما دخلت مصر فى دين الله .

٩٦ ـ تجديد الدنيا بتجديد الدين .

٩٧ ـ الدكتور يوسف القرضاوى : المدرسة الفكرية .. والمشروع الفكرى .

ب ـ دراسة وتحقيق :

٩٨ـ الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى .

٩٩ ـ الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده .

١٠٠ ـ الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى .

١٠١ ـ الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى .

١٠٢ ـ الأعمال الكاملة لعلى مبارك .

١٠٣ ـ الأعمال الكاملة لقاسم أمين .

١٠٤ ـ رسائل العدل والتوحيد .

١٠٥ - كتاب الأموال - لأبى عبيد القاسم بن سلام .

١٠٦ - فصل المقال - لابن رشد - .

١٠٧ - رسالة التوحيد - للإمام محمد عبده - .

١٠٨ - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده .

١٠٩ - التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ - لمحمد مختار باشا المصرى - .

ج - بالاشتراك مع الآخرين :

١١٠ - القرآن : نظرة عصرية جديدة .

١١١ - محمد ﷺ : نظرة عصرية جديدة .

١١٢ - عمر بن الخطاب : نظرة عصرية جديدة .

١١٣ - على بن أبى طالب : نظرة عصرية جديدة .

١١٤ - الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية .

د - تحت الطبع :

١١٥ - الحوار فريضة إسلامية .

١١٦ - الإسلام فى عيون غربية .

١١٧ - معالم المشروع الحضارى الإسلامى .

الفهــرس



هذا الكتاب

إن الخلاف بين «الإسلاميين» و «العلمانيين» قد أصبح «المأزق» الذي يقسم الأمة، ويبدد طاقاتها، ويفتح لأعدائها المزيد من الثغرات!...

وللخروج من هذا «المأزق»، لابد من الحوار حول قضايا هذا الخلاف:

- فالعلمانية: ماذا تعنى؟... وهل لها فى نهضتنا ما كان لها فى النهضة الأوربية؟؟..
- والدولة الدينية: ما علاقتها بالفكر السياسى للإسلام؟؟..
- وهل من الممكن أن تكون الدولة «إسلامية» و «مدنية»؟.. تطبق الشريعة.. والأمة فيها هى مصدر السلطات؟؟!..
- ونهضتنا الحديثة - من محمد على حتى عبد الناصر - مرورا بالخديوى إسماعيل وسعد زغلول - هل كانت علمانية؟؟!...

إن الحوار بين فرقاء هذا الخلاف.. والسعى إلى حسمه بكلمة سواء.. هو الرسالة التى تنهض بها صفحات هذا الكتاب!...

المؤلف

